

Distr.: General
26 February 2009

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الخامسة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي
الوزاري العالمي
نيروبي، ١٦ - ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩

محضر أعمال مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الخامسة والعشرين

مقدمة

١ - عُقدت الدورة الخامسة والعشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بنيروبي، في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

أولاً - افتتاح الدورة (البند ١ من جدول الأعمال)

٢ - افتُتح الدورة رئيس التشریفات في الساعة ١٠/١٠ من يوم ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقبل إلقاء البيانات الافتتاحية، قدمت فرقة كينية للألعاب البهلوانية عرضاً، أعقبه تقديم شريط فيديو بعنوان "نحو اتفاق أحضر عالمي جديد" لإطلاع المشاركين على الأهداف والمقاصد التي ينشدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الوقت الحاضر.

٣ - ثم ألقى بيانات افتتاحية كل من السيد روبرتو دوبليس مورا، الرئيس المنتهية مدة ولايته للمجلس/المنتدى؛ والسيدة إنجيلا كروبر، نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيابة عن السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيدة إنغا بيورك-كليفي، نائبة المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، نيابة عن السيدة آنا تيباجوكا، المديرية التنفيذية لممثل الأمم المتحدة والمديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ والسيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيد مواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا.

٤ - أعرب السيد دو بليس مورا عن تقديره للمدير التنفيذي وللأمانة على أعمالهم من أجل إظهار أن وقف تدهور البيئة المنذر بالخطر يتطلب وجود رغبة قوية كما يتطلب تضافر الجهود في العمل. وأضاف أن العالم يواجه تحديات اقتصادية وبيئية على نطاق غير مسبوق ويتطلع إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة طلباً للمشورة والتوجيه. وأشار إلى انتهاء مدة خدمته، واستعرض الأحداث التي ميزت تلك المدة، مثل القرارات المهمة التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنها على سبيل المثال القرار الخاص بالاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣، والتقدم الذي تحقّق في مجالات مثل إدارة النظم الإيكولوجية، والتعاون بين بلدان الجنوب وتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

٥ - وأكد على أهمية دور المشاورات الوزارية باعتبارها منتدى للحوار رفيع المستوى، وطالب بزيادة الاستفادة من ملخص الرئيس لإرسال رسالة إلى العالم. وفي معرض ترحيبه بالالتزام والتعاون اللذين أبدتهما الأطراف خلال السنتين الماضيتين، أكد على أهمية الاتفاق العام بين جميع المشاركين على أن يوفر مجلس الإدارة القيادة المطلوبة بشأن القضايا البيئية لضمان استدامة الأرض. وتمنى للمشاركين مناقشات مثمرة تتسم بسعة الرؤية.

٦ - وأشار الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه إلى التحديات التي تواجه العالم، مثل الأزمة المالية وتساعد أسعار المواد الغذائية، والتحديات التي تواجه مجلس الإدارة مثل مشكلة الزئبق. وأشار أيضاً إلى الحاجة إلى تشجيع الاقتصاد الأخضر، وبذلك يمكن التصدي لمشكلة تغير المناخ وإعادة تنشيط الاقتصاد. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لبيان الأمين العام في المرفق الرابع لهذا المحضر.

٧ - واستعرضت نائبة المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة دور المدن، قائلة إنه على الرغم من أن المدن تمثل قوة دافعة للتجارة العالمية فإنها تُنتج أيضاً الجانب الأكبر من النفايات وتعاني من اتجاهات في مجال الحرمان والاستبعاد الاجتماعيين. وأضافت قائلة إن نحو بليون نسمة يعيشون حالياً في أحياء فقيرة وفي مستوطنات غير منظمة، وتشير التقديرات إلى أن هذا الرقم سوف يرتفع إلى بليون نسمة في سنة ٢٠٣٠. ويتطلب تغيير هذه الاتجاهات كفاءة أن يتم التوسع الحضري بشكل مستدام، وهو مفهوم تحدد كنهج عملي للمضي في تحقيق النمو مع المراعاة الواجبة للبيئة والإنصاف في توليد الثروة.

٨ - وأضافت قائلة إن الاجتماع الحالي يُعقد في ظروف أزمة مالية واقتصادية، وإن كانت هذه الأزمة تتيح فرصة للمدن والمراكز الحضرية للدخول في حضم الاقتصاد الأخضر والتغلب على النماذج السائدة بتطبيق مبادئ الاستدامة الإيكولوجية في الجهود التي تُبذل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومضت تشير إلى المشكلات التي تواجه المدن الكبيرة والصغيرة نتيجة لتغير المناخ، وحذرت من تزايد أعداد اللاجئين الذين يترحون من مواطنهم لأسباب بيئية.

٩ - وفي الختام، قالت إن التوسع الحضري المستدام قد أصبح من المحددات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، وأكدت أن موئل الأمم المتحدة يعمل على تقوية تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما يتضح من إطاره العام الجديد لتحسين التعاون الاستراتيجي في إدارة البيئة بالمناطق الحضرية، وهو الإطار الذي يشمل مجالات مثل تحسين إدارة النفايات الصلبة وتعزيز التنوع البيولوجي في المناطق الحضرية وتعزيز التنوع البيولوجي للنظم البيولوجية والإيكولوجية.

١٠ - واستعرض المدير التنفيذي المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر، وقال إن الرسالة التي ينبغي الخروج بها من الاجتماع الحالي هي أن الأزمات تتيح فرصاً ينبغي اغتنامها. وأكد على أن الوزراء المجتمعين سيشهدون زيادة أهمية دورهم في المستقبل، لأن حلول الأزمة الاقتصادية سوف تأتي من البيئة.

١١ - وأضاف أن التحدي الذي يواجهه الاجتماع الحالي هو وضع إطار عام جديد للاقتصاد الأخضر ومفردات الخطاب الخاصة به. وتنتشر في أنحاء العالم موجة جديدة من التفكير تهتم بالنظر إلى الختميات البيئية بالعمل في سياق الأزمة الاقتصادية، إذ لا يعني الاقتصاد الأخضر والاتفاق الأخضر الجديد إقامة اقتصاد موازي، بل يعني مجموعة من المبادئ والفرص والخيارات التي يمكن أن يأخذ بها كل بلد بالطرق التي تتلاءم مع ظروفه.

١٢ - وتشير المعلومات التي وردت أخيراً من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن الوضع البيئي أسوأ مما كانت تشير إليه التنبؤات السابقة. ولذلك يعد الاجتماع الحالي منتدى لمناقشة هذه القضايا والتصرف بشأنها كمصدر للأمل والإلهام والإرشاد للعالم ككل. وتمنى للمشاركين النجاح في مداولاتهم.

١٣ - وأعلن السيد كيباكي افتتاح الاجتماع رسمياً، مضيفاً أن التحديات التي تواجه المجتمع العالمي كثيرة وتشمل تدهور البيئة، وزيادة التلوث، وانخفاض الإنتاج الزراعي والإفراط الاجتماعي. ولذلك، فمن اللازم معالجة القضايا البيئية بجدية لتحسين البيئة وحمايتها للأجيال المقبلة، وهو أمر لا يمكن لبلد واحد أن يقوم به بمفرده.

١٤ - وتواجه كينيا، شأنها شأن الكثير من البلدان الأفريقية الأخرى، تحديات حسام نتيجة لتضارب مطالب النمو الاقتصادي والتنمية من ناحية، واستدامة البيئة من ناحية أخرى. ولهذا السبب، أصدرت كينيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مطبوعاً بعنوان "كينيا: أطلس بيئتنا المتغيرة" لاستخدامه كأداة في عمليات تخطيط التنمية الوطنية. وعلى الرغم من أن الجهود التي تستهدف إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي هي موضع الترحيب فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يعمل من أجل تجديد التزامه الجماعي والفردى بإقامة شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، نظراً لوجود حاجة إلى إحداث تغييرات جوهرية في الممارسات الاقتصادية، والتحرك نحو اقتصاد أخضر قليل الكربون، والاستثمار في مصادر للطاقة جديدة ومقبولة اجتماعياً، مثل أنواع الوقود الحيوي.

١٥ - ودعا إلى تقوية الإدارة البيئية على المستويات الدولية، والإقليمية والوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص لتحسين وضمان الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، كشرط أساسي لضمان التنفيذ الفعال لجميع السياسات. وهناك أيضاً حاجة إلى مصدر للتمويل يمكن التنبؤ به يتماشى مع نطاق الأنشطة البيئية، وإلى اكتشاف مصادر جديدة للتمويل. ودعا البلدان المتقدمة إلى تمويل الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة لتحسين البيئة، ليس لأن البيئة تمثل أكثر من ٧٥ في المائة من مصادر الطاقة غير المتجددة في العالم، بل لأن منظومة الأمم المتحدة تتحمل التزاماً يقوم على استدامة قاعدة الموارد العالمية.

ثانياً - تنظيم أعمال الدورة (البند ٢ من جدول الأعمال)

ألف - الحضور

١٦ - كانت الدول الـ ٥٤ التالية الأعضاء في مجلس الإدارة ممثلة في الدورة/المنتدى: (١) الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وجمهورية إيران الإسلامية، وإيطاليا، وباكستان، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنن، وبوتسوانا، وبوروندي، وتايلند، وتونس، والجزائر، وجزر البهاما، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وغينيا، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، وكازاخستان، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، والكونغو، وكولومبيا، وكينيا، ومالي، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، وموناكو، والنمسا، والنيجر، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

١٧ - وكانت الدول الـ ٩٥ التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة ولكنها أعضاء في الأمم المتحدة أو في إحدى الوكالات المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلة بمراقبين: إثيوبيا، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وأستونيا، وإكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوزباكستان، وأوكرانيا، وباراغواي الجديدة، وباراغواي، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبيرو، وتوغو، وتيمور ليست، وتركمانستان، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر القمر، وجزر مارشال، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، والدانمرك، وجيبوتي، ودومينيكا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وساوتومي وبرينسيبي، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، والعراق، وعمان، والغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وقيرغيزستان، والفلبين، وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقبرص، وقطر، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكمبوديا، وكوت ديفوار، والكويت، وكيريباتي، ولبنان، وليبيريا، وليتوانيا، وليسوتو، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، والنرويج، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، واليمن، واليونان.

١٨ - وشارك أيضاً في الاجتماع مراقب عن فلسطين.

(١) تحددت عضوية مجلس الإدارة بالانتخابات التي جرت في الجلسة العامة ٤٣ من الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وفي الجلسة العامة ٥٢ من الدورة الثانية والستين المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وفي الجلسة العامة ١١٥ المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ للجمعية العامة، أعلنت هنغاريا عن نيتها التخلي عن مقعدها في مجلس الإدارة اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لصالح صربيا، وفقاً لاتفاق التناوب في مجموعة دول أوروبا الشرقية، وقد أجري انتخاب في نفس الجلسة، ونتيجة لذلك أعلن عن انتخاب صربيا عضواً في مجلس الإدارة لفترة ولاية تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٩ - وكانت أجهزة الأمم المتحدة، ووحدات الأمانة وأمانات الاتفاقيات التالية ممثلة في الاجتماع: اتفاقية برشلونة، اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي في أنواع النباتات والحيوانات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، وبخاصة بوصفها موئلاً لطيور الماء، ومرفق البيئة العالمية، وأمانة الأوزون، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومعهد الدراسات العليا بجامعة الأمم المتحدة، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة.

٢٠ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الاجتماع: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومكتب العمل الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٢١ - وكانت المنظمات الدولية الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع: منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون، والمركز الأفريقي للدراسات التكنولوجية، وأمانة الكومنولث، والوكالة البيئية الأوروبية، والتقييم الدولي للمعارف الزراعية، وتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وجامعة الدول العربية، والبرنامج البيئي التعاوني لجنوب آسيا، ولجنة جنوب منطقة المحيط الهادئ والمنظمة العالمية للجمارك.

٢٢ - وبالإضافة إلى ذلك، كانت ١٧٢ منظمة من المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ممثلة بمراقبين.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٢٣ - انتخب المجلس/المنتدى، في الجلسة الافتتاحية للاجتماع، يوم ١٦ شباط/فبراير، أعضاء المكتب التالية أسماءهم بالتصفيق:

الرئيس: السيد أوليفيه دوليتش (الصرب)

نواب الرئيس: السيد محمد شريف رحماني (الجزائر)

السيد خوان كارلوس كويه فيغا (المكسيك)

السيد جون مارتوزشارك (الولايات المتحدة الأمريكية)

المقرر: السيد بودي بوليكسونو (إندونيسيا)

٢٤ - قال الرئيس، في بيان قبوله لمنصبه، إنه يُشرفه أن يُعهد إليه بهذا المنصب الهام في وقت أصبح فيه جدول أعمال البيئة أكثر أهمية من أي وقت مضى، كما أن مواطني جميع القارات يتوجهون إلى قادتهم مستلهمين الرؤية والعمل والالتزام بمواجهة التحديات المتمثلة في الفقر، وإدارة المواد الكيميائية، وتدهور التنوع البيولوجي وزيادة التلوث. وقد حان الوقت للاعتراف بأن القضايا البيئية تحتل لب الجهود التي تستهدف تحقيق عالم ينعم بالرخاء الاقتصادي، والاستقرار والعدل. ويمثل الاتفاق الأخضر العالمي الجديد الذي أعلنه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الفترة الأخيرة رؤية جديدة وهجاء مسؤولاً لمواجهة تلك التحديات. وينظر عدد متزايد من البلدان إلى الاستثمار البيئي كسبيل لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، كما أن الاتفاق الأخضر العالمي الجديد يمثل دعماً ويوفر آليات يمكن تطويرها بما يتفق مع الظروف المحلية لمساعدة المخططين في تحديد كيفية التصدي للأزمة العالمية.

٢٥ - وأشار إلى أن المجلس/المنتدى سوف يناقش برنامج عمل وميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة للسنتين ٢٠١٠ و٢٠١١، وأطرى على البرنامج لتحويله إلى الإدارة القائمة على النتائج، مما سيضع المنظمة في وضع أفضل لتقوم بدورها كأحد ركائز السياسة البيئية في منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، فمن المهم أن تتحمل الحكومات مسؤولية ضمان توفير الوسائل الضرورية لترجمة ولاية البرنامج إلى إجراءات ونتائج واضحة على الأرض. وناشد المشاركين ألا تغيب عنهم، لدى مناقشتهم لجدول أعمال الاجتماع، القضايا الأهم التي يواجهونها في ما يتعلق بالمحافظة على استدامة كوكب الأرض للأجيال المقبلة. وأخيراً، قال إنه ينوي إعداد ملخص رئاسي يُلم بجوهر التحديات والفرص البيئية والإنتاجية التي حددها المجلس/المنتدى، لكي يكون بمثابة رسالة واضحة إلى العالم الذي ينتظر قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور القيادة في التصدي لهذه القضايا.

جيم - وثائق تفويض الممثلين (البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٦ - فحص المكتب، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي، ووثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة. ووجد المكتب أن الوثائق المقدمة من ٥٤ ممثلاً من أصل الدول الأعضاء الـ ٥٨ الحاضرة للدورة صحيحة حسب الأصول. ورفع المكتب تقريراً بذلك إلى المجلس/المنتدى الذي اعتمد تقرير المكتب في الجلسة العامة التاسعة، المعقودة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

دال - جدول الأعمال

٢٧ - اعتمد المجلس/المنتدى في جلسته الافتتاحية جدول الأعمال التالي للدورة استناداً إلى جدول الأعمال المؤقت الذي وافق عليه المجلس/المنتدى في دورته الخامسة والعشرين (UNEP/GC.25/1):

١ - افتتاح الدورة.

٢ - تنظيم أعمال الدورة:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة.

- ٣ - وثائق تفويض الممثلين.
- ٤ - قضايا السياسة العامة:
- (أ) حالة البيئة؛
- (ب) القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة؛
- (ج) الإدارة البيئية الدولية؛
- (د) التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في المسائل البيئية؛
- (هـ) التنسيق والتعاون مع المجموعات الرئيسية؛
- (و) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية.
- ٥ - متابعة نتائج مؤتمرات القمة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة وتنفيذها، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة.
- ٦ - الميزانية وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١، وصندوق البيئة ومسائل الميزانية الأخرى.
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت، وموعد ومكان انعقاد كل من الدورتين التاليتين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي:
- (أ) الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛
- (ب) الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.
- ٨ - مسائل أخرى.
- ٩ - اعتماد التقرير.
- ١٠ - اختتام الدورة.

هاء - تنظيم أعمال الدورة

- ٢٨ - في الجلسة العامة الأولى للدورة نظر المجلس/المنتدى في تنظيم أعمال الدورة في ضوء التوصيات الواردة في جدول الأعمال المشروح المنقح (UNEP/GC.25/1/1/Rev.1) ووافق عليه.
- ٢٩ - وعملاً بإحدى هذه التوصيات، وبناء على موافقة المكتب، تقرر أن يعقد المجلس/المنتدى مشاورات وزارية اعتباراً من بعد ظهر يوم الاثنين ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وحتى بعد ظهر يوم الخميس ١٩ شباط/فبراير. وستكون نقطة تركيز هذه المشاورات على العولمة والبيئة والإدارة البيئية الدولية بموجب البند ٤ (ب) من جدول الأعمال.

٣٠ - وفي الجلسة العامة الأولى أيضاً قرر المجلس/المنتدى أن ينشئ، وفقاً للمادة ٦٠ من نظامه الداخلي، لجنة جامعة. وسوف تجتمع اللجنة الجامعة بالتزامن مع الجلسات العامة للمجلس/المنتدى والمشاورات الوزارية وسوف تنظر في بنود جدول الأعمال ٤ (أ) (قضايا السياسة العامة: حالة البيئة)؛ و٤ (ج) - (و) (الإدارة البيئية الدولية؛ التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في المسائل البيئية؛ التنسيق والتعاون مع المجموعات الرئيسية؛ مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية)؛ و٥ (متابعة نتائج مؤتمرات القمة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة وتنفيذها، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة)؛ و٦ (الميزانية وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١، وصندوق البيئة ومسائل الميزانية الأخرى)؛ و٧ (جدول الأعمال المؤقت، وموعد ومكان انعقاد كل من الدورتين التاليتين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي: الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛ الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي)؛ و٨ (مسائل أخرى).

٣١ - وتقرر كذلك في الجلسة العامة الأولى أن يرأس اللجنة الجامعة السيد جو كا أوسوكاينين (فنلندا). وأتخذ أيضاً قرار إنشاء فريق صياغة برئاسة السيد دانيال شيبورو (الأرجنتين) لصياغة مشاريع المقررات التي يحتمل اعتمادها في المجلس/المنتدى.

٣٢ - واتفق كذلك على أن ينظر المجلس/المنتدى في بنود جدول الأعمال ٣ (وثائق تفويض الممثلين)، و٩ (اعتماد التقرير) و١٠ (اختتام الدورة) في الجلسة العامة بعد ظهر يوم الجمعة ٢٠ شباط/فبراير.

واو - بيان السياسة العامة من المدير التنفيذي

٣٣ - في الجلسة العامة الأولى ألقى المدير التنفيذي بيان سياسة عامة يهدف كما قال إلى تحديد مكان الاجتماع في سياق الأحداث الجارية في العالم عموماً وفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فالاجتماع ينعقد في وقت يشهد تصاعداً في الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى جانب الكساد الاقتصادي في العالم وارتفاع أسعار الأغذية ارتفاعاً باهظاً وفي ظل آخر توقعات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والتي تشير إلى أن معدل تغير المناخ سيكون على الأرجح أسرع بكثير مما كان متصوراً من قبل.

٣٤ - وفي داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كان الإصلاح هو الموضوع الأساسي في السنتين الماضيتين، وكان ذلك انطلاقاً من الفكرة القائلة بأن أي مؤسسة داخل منظومة الأمم المتحدة يجب أن تكون مصدر قيمة مضافة، ومع الاعتراف بأن الدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو توفير الأساس العلمي للإجراءات المتخذة بشأن البيئة والتنمية المستدامة. وقد وضع جدول أعمال طموح لعملية الإصلاح بدعم من جميع أصحاب المصلحة، وحصلت المنظمة على ولاية واضحة لدفع العملية قدماً بعد اعتماد الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ في الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس/المنتدى، التي عقدت في موناكو في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وقال إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن يجعل من الممكن الحكم عليه على أساس قدرته على الاستجابة لتلك الولاية. وكانت السرعة

التي تم بها صياغة برنامج عمل بأولويات محددة استناداً إلى الاستراتيجية شامداً على العمل الجاد والكفاءة اللذين تحلت بهما الإدارة والموظفون في جميع شعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٥ - وبعد ذلك وصف بإيجاز النطاق العريض للإجراءات والتدابير التي يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة باتخاذها في إطار عملية الإصلاح، بما في ذلك تعزيز القاعدة العلمية للمنظمة؛ وكفالة وجود قاعدة مالية أكثر صرامة؛ وتقوية التوازن الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وتجديد التركيز على التميز والمساواة في قوة العمل، بعد دراسة استقصائية لآراء الموظفين؛ ورفع مستوى قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسوف تؤدي هذه التدابير إلى زيادة قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إنجاز أولوياته، بما في ذلك تعزيز تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية وزيادة المشاركة في مناقشات الإدارة البيئية الدولية. وقال إن الإصلاحات قد نفذت بموارد المنظمة ووضعت برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مركز قوي يتيح له أن يطلب تمويلاً إضافياً لتنفيذ برنامج عمله. ولفت الانتباه بصفة خاصة إلى التمويل الإضافي الذي قدمته حكومة النرويج بمبلغ ٣٥ مليون دولار.

٣٦ - واستطرد قائلاً إنه رغم إنجاز الكثير لا يزال يتعين القيام بأعمال كثيرة لتنفيذ الإصلاح. وتشمل أولويات المستقبل تعزيز فعالية فريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة؛ وزيادة استعمال المشورات الرئيسية (مثل الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٩) كأساس للتخطيط والدعوة؛ واكتشاف طرق جديدة لربط الوجود الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالالتزامات على الصعيد الوطني؛ وتوسيع التعاون مع المنظمات الأخرى داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة على السواء؛ والنهوض قداماً بالمبادرة المعنية بالفقر والبيئة. وأخيراً أشار إلى عدد من الأنشطة التي تبرز أهمية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي كأساس لاقتصاد أخضر يعتبر الاقتصاد والبيئة متكاملين لا متعارضين. وقال إنه من المهم أن تتجاوز المشاريع الرائدة وأن تثبت إمكانية التطوير المتدرج. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنفسه بقيادة المسيرة حيث أصبح في عام ٢٠٠٨ مؤسسة محايدة من ناحية الكربون. وفي الختام أعرب عن أمله في أن يتيح الاجتماع الجاري الرؤى والآفاق التي ستمكن البرنامج من العمل كشريك متماسك وفعال واستراتيجي في إحراز الهدف النهائي أي إقامة اقتصاد أخضر عالمي. ويرد نص بيان السياسة العامة كما تم إلقائه في المرفق الخامس لهذا المحضر.

٣٧ - وتحت هذا البند، استمع المجلس/المنتدى إلى بيانات عامة من ممثل نيجيريا الذي تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل الجمهورية التشيكية، الذي تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والولايات المتحدة الأمريكية، وفلسطين.

٣٨ - ورحب ممثل نيجيريا ببيان السياسة العامة الذي ألقاه المدير التنفيذي وأشار إلى أن المجتمع الدولي يواجه تحديات هامة تجعل كثيراً من البلدان النامية ترى تقدمها عرضة للإحباط. وطالب بأن تكون مبادرة الاقتصاد الأخضر متفاعلة لمصالح التنمية وخلق فرص العمل وأن تكون في صالح الفقراء في جملة أمور. وحث البلدان المتقدمة أيضاً على الوفاء بالتزاماتها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ومقاومة جميع التدابير الحمائية. وقال إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يحتاج إلى مورد منظم يمكن التنبؤ به للتمويل من أجل تمكينه من تقديم المزيد من المساعدة إلى الدول الأعضاء. ولاحظ أنه يتعين

على المجتمع الدولي أن يقوم بالكثير من أجل إنجاز أهداف خطة بالي الاستراتيجية وطالب بإدماج هذه الخطة في الاستراتيجية متوسطة الأجل.

٣٩ - ورحب ممثل الجمهورية التشيكية بمبادرة الاقتصاد الأخضر وطالب بالتحول إلى نموذج للنمو والتنمية يكون أكثر استدامة ويندمج فيه البعد البيئي تماماً. وفي موضوع الزئبق طالب بأن يبدأ مجلس الإدارة في مفاوضات بشأن اتفاق جديد متعدد الأطراف بشأن البيئة يكون ملزماً قانوناً، على أن يتضمن التزامات ملزمة واختيارية تتضمن آلية تشمل المواد الأخرى التي تثير القلق على الصعيد العالمي. وأيد أيضاً المفاوضات التي بدأت في بوتراجايا، بما ليزيا في عام ٢٠٠٨ بشأن إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وطالب بتوفير تمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بحيث يكون كافياً ومستقراً ويمكن التنبؤ به.

٤٠ - وأكد ممثل الولايات المتحدة أن بلده سيواصل بل سيعزز التزامه بالأهداف البيئية بعد انتخاب الرئيس باراك أوباما. وقال إن بلده سيكون في الصدارة عند معالجة التحديات البيئية، وحث البلدان الأخرى أن تحذو حذو بلده. وقال إن هناك أساساً قوياً للشروع في مفاوضات لإبرام صك ملزم قانوناً بشأن الزئبق وطالب بتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المجالات التي يتمتع فيها بميزة مقارنة. وقال إن هناك حاجة ملحة للاهتمام ببناء القدرة العلمية للبلدان النامية.

٤١ - أعرب ممثلي فلسطين عن بالغ قلقه إزاء حالة البيئة في قطاع غزة نتيجة لتصاعد العنف والأعمال العدوانية خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأعلن عن مشروع مقرر بشأن هذا الموضوع سيقدم إلى المجلس للنظر فيه. وحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقف على الأضرار التي لحقت بالبيئة في قطاع غزة، وطالب بأن يقوم المدير التنفيذي وفريق من الخبراء بزيارة الأراضي المحتلة ليشهدا آثار النزاع المسلح الأخير مع إسرائيل وأعلن وقوع أضرار كبيرة في البيئة بجميع أشكالها بما في ذلك حياة البشر.

زاي - المشاورات الوزارية

٤٢ - بدأ المجلس/المنتدى في جلسته العامة الثانية المعقودة بعد ظهر يوم ١٦ شباط/فبراير النظر في بند جدول الأعمال ٤ (ب)، القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة؛ وكان ذلك في صورة مشاورات وزارية، تركز على موضوعات العولمة والبيئة والإدارة البيئية الدولية.

٤٣ - وبدأت المشاورات الوزارية في الجلسة العامة الثانية بكلمة رئيسية تتعلق بطابع وحجم التحديات والفرص الجارية في مجال البيئة والتنمية. واستمرت المشاورات في الجلسات العامة الثالثة والرابعة والخامسة المعقودة في ١٧ و ١٨ شباط/فبراير. ونوقش موضوع الإدارة البيئية الدولية في الجلستين العامتين السابعة والثامنة، المعقودتين في ١٩ شباط/فبراير. وخصصت الجلسة العامة السادسة لتغير المناخ ونظمتها حكومة الدانمرك في إطار دورها كحكومة مضيفة للدورة الخامسة عشرة لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في ٢٠٠٩. وشملت المشاورات مناقشات موائد مستديرة مترامنة كان الغرض منها تمكين المشاركين في استكشاف القضايا بصورة أوفى في مجموعات صغيرة.

٤٤ - قدم رئيس المجلس/المنتدى، في الجلسة العامة التاسعة، المعقودة صباح الجمعة ٢٠ شباط/فبراير، مشروع موحز للآراء التي طُرحت أثناء المشاورات بشأن كل موضوع من الموضوعات التي تم تناولها أثناء الدورة الخامسة والعشرين للمجلس/المنتدى. وقال إن الملخص يعكس الآراء المتنوعة التي جرى الإعراب عنها أثناء المشاورات الوزارية، وهو لا يشكل نصاً متفقاً عليه. وقال أحد الممثلين إن مبدأ المسؤولية المشتركة مع تباين التبعات قد طرح بشكل بارز في المناقشات ويستحق إبرازه بشكل أوضح في الموجز. وقد أحاط المجلس/المنتدى علماً بموجز الرئيس والذي يرد في المرفق الثالث لمخضر الدورة.

حاء - تقرير اللجنة الجامعة

٤٥ - عقدت اللجنة الجامعة تسع جلسات في الفترة من ١٦ - ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، لبحث بنود جدول الأعمال الموكله إليها. وفي الجلسة العامة التاسعة، المعقودة يوم ٢٠ شباط/فبراير، أحاط المجلس/المنتدى علماً بتقرير اللجنة الجامعة. ويرد التقرير في المرفق الثاني لمخضر أعمال الدورة.

ثالثاً - اعتماد المقررات

العنوان	رقم المقرر
تنفيذ المقرر د.١ - ١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية	١/٢٥
حالة البيئة في العالم	٢/٢٥
السنة الدولية للتنوع البيولوجي	٣/٢٥
الإدارة البيئية الدولية	٤/٢٥
إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق	٥/٢٥
الاستراتيجية الطويلة الأجل لإشراك الشباب وإدماجهم في القضايا البيئية	٦/٢٥
قرار جامع بشأن التقارير المقدمة من المدير التنفيذي	٧/٢٥
إدارة النفايات	٨/٢٥
التعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة	٩/٢٥
المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية	١٠/٢٥
القانون البيئي	١١/٢٥
الحالة البيئية في قطاع غزة	١٢/٢٥
الميزانية المقترحة للبرنامج والميزانية المقترحة لدعم البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١	١٣/٢٥
إدارة الصناديق الاستثمارية والتبرعات المخصصة	١٤/٢٥
الميزانية التكميلية	١٥/٢٥
تقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها	١٦/٢٥
جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد كل من الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي	١٧/٢٥

٤٦ - ولدى اعتماد مشروع المقرر المتعلق بحالة البيئة العالمية، طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمانة أن تنظر فيما إذا استخدمت في السابق عبارات "المسؤول الوحيد" لوصف مسؤولية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منظومة الأمم المتحدة عن إبقاء حالة البيئة عالمية قيد الاستعراض. واقترح أنه، تجنباً لتوسيع نطاق ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاستخفاف بمسؤولية المنظمات الأخرى بشأن المسائل البيئية، يمكن أن تستعمل عبارة "المسؤول الرئيسي".

٤٧ - ولدى اعتماد مشروع المقرر بشأن الميزانية المقترحة للبرنامج والميزانية المقترحة لدعم البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١، إدارة الصناديق الاستثمارية والتبرعات المخصصة والميزانية التكميلية، أوضح ممثل المكسيك أنه على الرغم من أن بلده وافق على اعتماد المقرر، تجدر الإشارة إلى أن تفسيره للآثار المالية الواردة في ذلك المقرر هو أن تلك الموارد ينبغي توفيرها من إعادة توزيع الموارد الموجودة وليس من موارد جديدة.

رابعاً - قضايا السياسة العامة: (البند ٤ أ) (حالة البيئة)، و ٤ (ج) (الإدارة البيئية الدولية)، و ٤ (د) (التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في المسائل البيئية)، و ٤ (هـ) (التنسيق والتعاون مع المجموعات الرئيسية)، و ٤ (و) (مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية)

خامساً - متابعة نتائج مؤتمرات القمة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة وتنفيذها، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة (البند ٥ من جدول الأعمال)

سادساً - الميزانية وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١، وصندوق البيئة ومسائل الميزانية الأخرى (البند ٦ من جدول الأعمال)

سابعاً - جدول الأعمال المؤقت، وموعد ومكان انعقاد كل من الدورتين التاليتين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (البند ٧ من جدول الأعمال)

ثامناً - مسائل أخرى (البند ٨ من جدول الأعمال)

٤٨ - نظرت اللجنة الجامعة في بنود جدول الأعمال المذكورة أعلاه. ويرد التقرير عن مداوات اللجنة في المرفق الثاني لمحضر أعمال الدورة.

٤٩ - وترد المقررات التي اعتمدها المجلس/المنتدى بشأن هذه البنود في المرفق الأول لهذا المحضر وترد قائمة بهذه المقررات في الفصل الثالث أعلاه.

تاسعاً - اعتماد التقرير (البند ٩ من جدول الأعمال)

٥٠ - اعتمد المجلس/المنتدى، في جلسته العامة التاسعة، المعقودة يوم ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، هذا المحضر على أساس مشروع محضر الأعمال المعمم من قبل، وعلى أن يعهد للأمانة والمقرر بمهمة وضعه في صيغته النهائية.

عاشراً - اختتام الدورة (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٥١ - قام ممثل بوركينا فاسو، نيابة عن مجموعة وزراء البيئة الأفارقة المشاركين في البرنامج المعني بتنفيذ اتفاقية استكهولم في أقل البلدان نمواً وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا الذي يديره مرفق البيئة العالمية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بتقديم إعلان وزاري بذلك الصدد. ويمكن الرجوع إلى ذلك الإعلان الذي لم يتم تحريره رسمياً، في المرفق السادس لهذا المحضر.

٥٢ - قدمت السيدة وانغاري ماثاي (كينيا) الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٤، بياناً أعربت فيه عن امتنانها للممثلين على النتائج البناءة التي توصلوا إليها في الدورة وعلى مشاركتهم في المشاورات الوزارية التي أتاحت لهم فرصة الاستماع والتعلم. وذكرت الحضور بكلمات السيد جيمس لافلوك، أبو نظرية غايا التي قال فيها إن الأسرة البشرية لا ينبغي أن تخدع نفسها بأنها تستطيع أن تنقذ الأرض، وإنما عليها أن تركز اهتمامها في مسألة بقائها هي على قيد الحياة في مواجهة التغيرات الجارفة التي لا شك في أن الكوكب سوف يتكيف معها.

٥٣ - وبصفتها سفيرة نوايا حسنة للأمم المتحدة للنظم الإيكولوجية لغابات الكونغو، فقد وجهت الانتباه إلى ضرورة تضمين الغابات وبخاصة الغابات المطيرة، في مواجهة التحديات البيئية. وقالت إنه من الأمور الحاسمة، ونحن نستشرف الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أن نقنع الآخرين بأن تقليل الانبعاثات الناتجة عن إزالة الأحراج وتدهورها يعد جزءاً من حل الأزمة الراهنة. وذكرت بأن غابات الكونغو هي ثاني أكبر الغابات المطيرة في العالم، ثم دعت البلدان إلى دعم الشراكة من أجل حوض الكونغو وصندوق غابات حوض الكونغو الذي تشترك في رئاسته والذي أنشئ بدعم من النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمبلغ نحو ٢٢٠ مليون دولار ووضع مقره بمكاتب مصرف التنمية الأفريقي في تونس.

٥٤ - وشددت على أهمية العمل في الشراكات، بما في ذلك مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، في المشاريع سواء الكبيرة أو الصغيرة على نطاق العالم وأكدت على ضرورة الانتباه لمسائل حقوق الإنسان في عمل المجلس. ووجهت الانتباه إلى النجاح الذي حققته حملة البليون شجرة العالمية وشكرت المدير التنفيذي والمشاركين في الحملة التي كانت قد دشنتها في عام ٢٠٠٦ بالاشتراك مع الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو، والتي تم بفضلها غرس أكثر من بليون ونصف المليون شجرة على نطاق العالم. وأشارت، في ختام كلمتها، إلى ضرورة توظيف الجيوش في جميع أنحاء العالم لحماية بلدانهم من الأعداء الخفيين المتمثلين في التصحر وتدهور الأرض وإزالة الغابات وحث الممثلين إلى أن يكونوا جنوداً للبيئة.

٥٥ - وأعرب المدير التنفيذي، في بيانه الاختتامى، عن تقديره لكلمة السيدة وانغاري ماثاي، ومن ثم تقدم بالشكر لجميع الذين ساهموا في تحقيق النتائج المثيرة للإعجاب التي تم تحقيقها أثناء فترة الأسبوع. ولدى توجيهه بالشكر لموظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التحضيرات التي استغرقت شهوراً، قال إن فترة تحضيرات وإجراءات مجلس الإدارة هي دائماً وقت صدمة وإثارة لإدراكنا أن الفاصل بين الفشل والنجاح هو حقيقة حيط رفيع. وأثنى على الممثلين على الساعات الطوال التي

استغرقوها في المفاوضات كما أثنى على الروح التوافقية المثيرة للإعجاب التي سادت طوال فترة المفاوضات. وأعرب عن رأيه في أن تلك الروح ينبغي أن تلهم الأمانة وتكون دافعاً لها في أعمالها المقبلة.

٥٦ - وعرض المدير التنفيذي فيلم فيديو قصير عن التجديد البيئي والبستنة الحضرية في إثيوبيا بواسطة منظمة شبابية. وقال إن الشباب يحتلون مركزاً أساسياً في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٧ - وقال رئيس المجلس/المنتدى إن الدورة الحالية كانت واحدة من أنجح الاجتماعات التي عقدت على الإطلاق، وهو أمر يحق للممثلين أن يكونوا فخورين للغاية به. وأكد على أن فترة السنتين القادمة ستطوي على فرص وتحديات وتصاحبها مخاطر وضرورة إطلاق المبادرات. وأعرب عن التزامه بألا يدخر جهداً في العمل مع المكتب ومع المدير التنفيذي من أجل تكثيف الجهود لتنفيذ المقررات التي اعتمدها المجلس في الدورة الراهنة ولاقتسام الرسائل والأفكار الواردة في موجز الرئيس مع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأعرب عن شكره لأعضاء المكتب لدعمهم وللممثلين للنتائج التي حققوها بفضل تفانيهم من أجل البيئة. وأعرب عن امتنانه بوجه خاص للمدير التنفيذي لقيادته ومهارته الدبلوماسية.

٥٨ - وبعد عرض قصير بالفيديو حول عبارة "الأخضر هو الصفقة الكبيرة الجديدة" وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة أعلن اختتام الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في الساعة ١٦/٢٥ من يوم الجمعة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

المقررات التي اتخذها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الخامسة والعشرين

العنوان	رقم المقرر
تنفيذ المقرر د.إ - ١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية	١/٢٥
الحالة البيئية في العالم	٢/٢٥
السنة الدولية للتنوع البيولوجي	٣/٢٥
الإدارة البيئية الدولية	٤/٢٥
إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق	٥/٢٥
الاستراتيجية الطويلة الأجل لإشراك الشباب وإدماجهم في القضايا البيئية	٦/٢٥
قرار جامع بشأن التقارير المقدمة من المدير التنفيذي	٧/٢٥
إدارة النفايات	٨/٢٥
التعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة	٩/٢٥
المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية	١٠/٢٥
القانون البيئي	١١/٢٥
الحالة البيئية في قطاع غزة	١٢/٢٥
الميزانية المقترحة للبرنامج والميزانية المقترحة لدعم البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١	١٣/٢٥
إدارة الصناديق الاستثمارية والتبرعات المخصصة	١٤/٢٥
الميزانية التكميلية	١٥/٢٥
تقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها	١٦/٢٥
جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد كل من الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي	١٧/٢٥

المقرر ١/٢٥: تنفيذ المقرر د.١ - ١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، وإعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة،^(٢) وإعلان مالمو الوزاري،^(٣)

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة ٢٥١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و٢٠٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و٢٢٦/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ يشير كذلك إلى مقرره د.١ - ١/٨ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،^(٤) التي شددت على ضرورة التنفيذ الكامل للمقرر د.١-١/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢،

وإذ يشير إلى خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات،^(٥) التي اعتمدها بمقره ١/٢٣ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥،

وإذ يشير أيضاً إلى مقرره ١/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧،

وإذ يشير كذلك إلى الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،^(٦) وقد نظر في تقارير المدير التنفيذي عن الإدارة البيئية الدولية،

أولاً

متابعة الفقرة ١٦٩ من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥

١ - يلاحظ ما أجرته الجمعية العامة ضمن عملية تشاورية غير رسمية من مناقشات بشأن المسائل المتعلقة بالإدارة البيئية الدولية أسهمت في زيادة الفهم المشترك بمختلف وجهات النظر بشأن هذه المسائل؛

٢ - يلاحظ أيضاً أن الجمعية العامة قررت، وفقاً لقرارها ٢٠٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أن تنظر، إذا دعت الضرورة لذلك، في قضية العضوية العالمية لمجلس

(٢) مقرر مجلس الإدارة ١/١٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، المرفق.

(٣) تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المنتدى البيئي الوزاري العالمي/الدورة الاستثنائية السادسة، UNEP/GCSS.VI/9، المرفق الأول.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.I والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) الوثيقة UNEP/IEG/IGSP/3/4، المرفق.

(٦) قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢.

الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أثناء دورتها الرابعة والستين، مع ملاحظة الاختلافات في وجهات النظر المعلنة حتى الآن بشأن هذه القضية المهمة والمعقدة في الوقت ذاته؛

٣ - يعيد تأكيد التزامه بمواصلة مناقشة الإدارة البيئية الدولية بغية اعتماد قرار للجمعية العامة بشأن طرح وتحديد إجراءات معيّنة تفضي إلى زيادة اتساق وفعالية إطار المؤسسات البيئية الدولية؛

٤ - يحيط علماً بالتقرير الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة بالأمم المتحدة بعنوان "استعراض إدارة شؤون البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة"^(٧)

ثانياً

تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥ - يرحب بالعملية التشاورية الأخرى بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي قام المدير التنفيذي بتسييرها، والمدخلات القيمة الواردة من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، والتي أسفرت عن الإستراتيجية المنقحة لرصد البيئة؛^(٨)

٦ - يؤكد من جديد ضرورة تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في حدود ولايته، بوسائل منها تعزيز القدرات العلمية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، في مجال حماية البيئة؛

٧ - يشدد على ضرورة إجراء المزيد من التعاون مع الهيئات القائمة وفيما بينها من أجل الاستغلال الأفضل للبنى التحتية والبيانات والآليات والأدوات القائمة في تعزيز قابلية التبادل فيما بين النظم؛

٨ - يشدد على أهمية النظر في أوجه التكامل بين المبادرات العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وآليات التقييم الاستشارية والعملية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

٩ - يؤكد من جديد أن الإنذار المبكر والتقييم والرصد لحالة البيئة العالمية هي وظائف أساسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويسلم بأهمية الشبكات والشراكات التي تمكنه من أداء تلك الوظائف الأساسية؛

١٠ - يؤكد على الأهمية الحيوية، في عالم ماضٍ في العولمة، لتعزيز القدرات على توفير المعلومات البيئية من أجل وضع السياسات واتخاذ القرارات، بما في ذلك إدماج عنصر البيئة في التنمية، والوفاء بالتزامات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية، بحسب

(٧) الوثيقة JIU/REP/2008/3 التي قدمت إلى المجلس/المنتدى في دورته الخامسة والعشرين في صورة الوثيقة UNEP/GC.25/INF/33.

(٨) الوثيقة UNEP/GC.25/INF/20.

مقتضى الحال، من خلال تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية وما اصطلح على تسميته مبادرة "توحيد الأداء"^(٩)؛

١١ - يحيط علماً بأن استراتيجية مرصد البيئة المنقحة تتسق مع برنامج العمل المعتمد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومع نهج "توحيد الأداء"؛

١٢ - يسلم بأن الوظائف الهامة للإستراتيجية هي التالية:

- (أ) بناء القدرات والدعم التكنولوجي؛
- (ب) التقييم؛
- (ج) الإنذار المبكر والرصد والمراقبة؛
- (د) دعم البيانات، وتبادل المعلومات ووضع مؤشرات بيئية تتفق عليها جميع الأطراف؛
- (هـ) إقامة الشبكات والشراكات.

١٣ - يدعو البلدان والشركاء والمانحين والمؤسسات المالية أن تساهم بموارد إضافية من خارج الميزانية لتغطية تكلفة تنفيذ الاستراتيجية على الصعيد الوطني وذلك عملاً ببرنامج العمل المعتمد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي إطار مبادرة "توحيد الأداء"؛

ثالثاً

خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات

١٤ - يلاحظ مع الارتياح، أن خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣، ومن تنفيذ برنامج العمل المعتمد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويدعو المدير التنفيذي إلى أن يعمد، في حدود برنامج العمل المعتمد، إلى مواصلة النهوض بخطة بالي الاستراتيجية وتنفيذها بالكامل بغية تحقيق أهدافه في مجالي بناء القدرات والدعم التكنولوجي لفائدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

١٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة جهوده وزيادة دعمه لتعزيز المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى تساهم في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية؛

(٩) توحيد الأداء: تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة التابع للأمم العام (A/61/583).

رابعاً

تعزيز تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٦ - يؤكد على الحاجة إلى موارد مالية منتظمة وكافية ويمكن التنبؤ بها لصندوق البيئة، في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢؛

١٧ - يؤكد من جديد تأييده لتوفير التمويل الكافي والمنتظم والذي يمكن التنبؤ به لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كشرط أساسي لتدعيم قدراته ووظائفه وكذلك من أجل التنسيق الفعال للعنصر البيئي في التنمية المستدامة؛

١٨ - يشجع الحكومات على أن تساهم، بالقدر الممكن عملياً ومع ملاحظة التوجه الاستراتيجي والمحدد الأولويات والقائم على النتائج المتخذة عن طريق الاستراتيجية المتوسطة الأجل، في صندوق البيئة بدلاً من المساهمة في الصناديق الاستثمارية المخصصة الغرض، بغية تعزيز دور مجلس الإدارة في وضع جدول أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتحديد أولوياته؛

١٩ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم، وفقاً للفقرة ١٩ من تذييل المقرر د.١-١/٧، بإخطار جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بجدول التبرعات الإرشادي الذي يعتمد اقتراحه لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١ وذلك بحلول ١ آب/أغسطس من السنة التي تسبق سنة دفع هذه المساهمات، ويدعو كل دولة عضو لإخطار المدير التنفيذي بما إن كانت ستستخدم جدول التبرعات الإرشادي المقترح؛

٢٠ - يشجع الحكومات، مع إيلاء الاعتبار لظروفها الاقتصادية والاجتماعية، على أن تقدم تبرعاتها إلى صندوق البيئة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ بمبالغ تعادل أو تزيد على ما هو مقترح في جدول التبرعات الإرشادي، أو على أساس الخيارات الطوعية الأخرى المذكورة في الفقرة ١٨ من تذييل المقرر د.١-١/٧؛

٢١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يواصل بذل جهوده في السعي إلى زيادة التمويل الطوعي من جميع المصادر بغية تعزيز القاعدة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

٢٢ - يرحّب بالجهود التي يبذلها المدير التنفيذي من أجل ضمان كفاءة التخطيط، وإنجاز النتائج البرنامجية في أوانها، ورفع مستوى كفاءة استخدام الأموال المتاحة؛

خامساً

القضايا المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

٢٣ - يحيط علماً بالأنشطة التي اضطلع بها المدير التنفيذي لزيادة فعالية الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتنسيق والتآزر فيما بينها؛

٢٤ - يحيط علماً أيضاً بالأنشطة التي اضطلع بها المدير التنفيذي لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات لتحسين تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والامتثال لها وإنفاذها؛

٢٥ - يلاحظ أن الأنشطة التي اضطلع بها المدير التنفيذي، على النحو المشار إليه في الفقرتين ٢٣ و ٢٤ نفذت مع مراعاة استقلالية مؤتمرات الأطراف في تلك الاتفاقات في سلطات صنع قراراتها، والحاجة لتعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في أوساط هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى؛

٢٦ - يرحب بالنتائج التي توصل إليها الفريق العامل المشترك المخصص لتعزيز التعاون والتنسيق بين اتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم، الواردة في توصيات الفريق، وباعتماد تلك التوصيات، من جانب مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود في اجتماعه التاسع ومؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية في اجتماعه الرابع؛

٢٧ - يشجع الأطراف المتعاقدة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى المعنية بمجالات معينة تظهر فيها القضايا المشتركة على أن تنظر في السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون والتنسيق، وذلك بالاستفادة، حسب مقتضى الحال، من خبرة اتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم؛

٢٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي، إذا اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة هذه التوصيات أيضاً في اجتماعه الرابع، أن يتخذ الإجراءات المناسبة المتوخاة في التوصيات، بحسب الاقتضاء، في إطار برنامج العمل المعتمد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي حدود الموارد المتاحة؛

سادساً

تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية

٢٩ - يرحب بالجهود التي يبذلها المدير التنفيذي بصفته رئيس فريق الإدارة البيئية وبجهود أعضاء الفريق في تعزيز التعاون في كامل منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة البيئية، بما في ذلك الدعم الذي يقدمه الفريق للالتزام الذي قطعه على نفسه مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن تحريك الأمم المتحدة نحو الحياد المناخي؛

٣٠ - يرحب أيضاً بزيادة اهتمام فريق الإدارة البيئية بالعمليات البيئية الرئيسية في إطار اتفاقيات ريو الثلاث ويرحب في هذا الصدد بمشروع "تيماتي" المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة حول الوحدات المواضيعية باعتبارها أداة مفيدة لدعم اتساق تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في إطار وولاية كلا منها؛

٣١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يدعو فريق الإدارة البيئية إلى تعزيز التعاون في كامل منظومة الأمم المتحدة بغية مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ جدول الأعمال البيئي الدولي، بما في ذلك النظر في هُجج لمواجهة التحديات البيئية ذات الأهمية على مستوى منظومة الأمم المتحدة؛

٣٢ - يرحب باستمرار فريق الإدارة البيئية في النظر في الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ استراتيجية السنوات العشر والإطار الخاص لتعزيز تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر^(١٠) استجابة لدعوة الجمعية العامة في قرارها ٢١٨/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والذي سينفذ في إطار ولاية الاتفاقية ويرحب أيضاً باعتماد فريق الإدارة البيئية النظر في دعم الهدف المرسوم لتحقيقه في عام ٢٠١٠ في مجال التنوع البيولوجي؛

٣٣ - يرحب أيضاً بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الانخراط بشكل نشط في مبادرة "توحيد الأداء" وأيضاً في مبادرة الفقر والبيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣٤ - يؤكد مجدداً دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة البيئية الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة التي تعمل على تعزيز التنفيذ المتسق للبعد البيئي للتنمية المستدامة ويعرب عن رغبته في زيادة تقوية التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك من خلال تنقيح مذكرة التفاهم وتحديد كلاً منهما دوره بوضوح؛

٣٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم التقرير المرحلي عن تنفيذ مذكرة التفاهم المنقحة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية القادمة.

المقرر ٢/٢٥: حالة البيئة في العالم

إن مجلس الإدارة،

إذ يواصل الاضطلاع بوظائفه ومسؤولياته، على نحو ما بينها قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، وبالولايات التي كلف بها بعد ذلك، بما في ذلك تلك الناشئة عن إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(١١) وإعلان مالمو الوزاري^(١٢)، بما فيها إبقاء الحالة البيئية في العالم قيد الاستعراض من أجل كفالة أن تعطي الحكومات المشاكل البيئية الناشئة ذات الأهمية الدولية الكبيرة الأولوية والنظر الملائم والكافي، وتشجيع المجتمعات العلمية الدولية وغيرها من المجتمعات المهنية ذات الصلة على الإسهام في الحصول على المعرفة والمعلومات البيئية وتقييمها وتبادلها،

وإذ يشير إلى مقرره ١/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ المتعلق بالإنداز المبكر والتقييم والرصد؛ والمقرر ٦/٢٣ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ المتعلق بإبقاء حالة البيئة في العالم قيد

(١٠) المقرر ٣/٨ الصادر عن الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف، على النحو الوارد في الوثيقة ICCD/COP(8)/16/Add.1.

(١١) مقرر مجلس الإدارة ١/١٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، المرفق.

(١٢) تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المنتدى البيئي الوزاري العالمي/الدورة الاستثنائية السادسة UNEP/GCSS.VI/19، المرفق الأول.

الاستعراض؛ والمقرر د.إ - ٥/١٠ المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ المتعلق بتوقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٣٠/٦٠ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ المتعلق بالمحيطات وقانون البحار، الذي قررت الجمعية العامة فيه إنشاء عملية منتظمة تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل الإبلاغ والتقييم العالميين فيما يتعلق بحالة البيئة البحرية بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، على أن ينفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع اللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإلى قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و٢١٥/٦٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ يشير أيضاً إلى النتائج والتوصيات الواردة في التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية،

وإذ يشير إلى النتائج المدرجة في عدد من تقارير التقييم البيئي والمنشورات الأخرى الصادرة منذ الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، ولا سيما تلك التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الشركاء،

وإذ يشير أيضاً إلى النتائج الواردة في التقارير المتعلقة بالعرض الشامل لحالة التقييم الدولي،

وإذ يعرب عن قلقه من كون التردّي البيئي الموثّق والتغيرات واسعة الانتشار الناتجة عن الأنشطة البشرية والعمليات الطبيعية معاً، وانعدام خدمات و سلع النظام الإيكولوجي تشكل عائقاً يحول دون تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً،

وإذ يرحب مع التقدير بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبناء القدرات الإقليمية والوطنية من أجل جمع البيانات، والمعلومات البيئية والتقييم البيئي، والتي يؤديها بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والشركاء الآخرين،

وإذ يسلم بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتحمل المسؤولية الكاملة، ضمن منظومة الأمم المتحدة، عن إبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض لكفالة أن تُعطي الحكومات المشاكل البيئية الناشئة ذات الأهمية الدولية الكبيرة الأولوية والنظر الملائم والكافي، وأن توقعات البيئة العالمية تمثل الآن التقييم العالمي المتكامل والشامل الوحيد للتغير البيئي،

وإذ يسلم أيضاً بأهمية الاعتماد على الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من عمليات التقييم الأخرى والاستنتاجات المستمدة من التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية كعملية تقييم إلى جانب التطورات الأخيرة الأخرى التي تهدف إلى تقوية الأساس العلمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ يرحب بالخيارات التي عرضها مجلس الإدارة بشأن إمكانية وضع تقييم عالمي تكون له مصداقية علمية ويكون ملائماً للسياسة العامة للتغير البيئي والآثار المترتبة عليه بالنسبة للتنمية، بما في ذلك خيار إرساء مجموعة تقييمات متكاملة وموضوعية ضمن إطار الاستراتيجية متوسطة الأجل تشمل أولوياتها المواضيعية الشاملة الست.

أولاً

النتائج العلمية للتقييمات الأخيرة

- ١ - يبحث الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني على النظر في نتائج التقييمات البيئية الرئيسية، في ضوء الوعي المتنامي بتعدد تلك التحديات وصلاتها بأهداف الرفاه البشري والتنمية؛
- ٢ - يدعو الحكومات، فرادى ومجموعة، إلى أن تبدي القيادة القوية، وأن تنفذ الاستجابات الفعالة في السياسة العامة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، الصكوك الاقتصادية وآليات السوق، لتنظيم وإدارة البيئة والنظم الإيكولوجية وخدماتها، وأن تواصل التعاون ضمن إطار العمليات متعددة الأطراف التي تهدف إلى قلب اتجاه التردّي البيئي؛
- ٣ - يدعو الحكومات وسائر الأطراف المهتمة، إلى القيام، بعد أن تكون قد أحاطت علماً بـ "تقييم التقييمات - التقرير المرحلي" الذي أيدته فريق التوجيه المخصص من أجل "تقييم التقييمات"، للعملية المنتظمة للإبلاغ والتقييم العالمي فيما يتعلق بحالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، في اجتماعه الثالث، وقدمته الوكالات الرئيسية إلى الدول الأعضاء، كي تساهم مالياً حتى يمكن استكمال "تقييم التقييمات" وتقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والستين التي ستعقد عام ٢٠٠٩؛

ثانياً

العرض الشامل للتقييم الدولي

- ٤ - يبحث الحكومات على تحسين الأساس العلمي للإدارة البيئية وصنع القرار لديها وعلى تعزيز الدعم العام للإجراءات البيئية عن طريق التقييم والإبلاغ المنتظمين فيما يتعلق بحالة البيئة الوطنية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، مع المساهمة، في الوقت نفسه، في التقييم دون الإقليمي والإقليمي والعالمي وفي عملية الإبلاغ عند الاقتضاء؛
- ٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعمل، أثناء قيامه بالأنشطة التقييمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على إتاحة البيانات العلمية والبيانات الوصفية والمعايير المستمدة من التقييمات في شكل إلكتروني وفتح إمكانية الحصول عليها حتى تقوم التقييمات في المستقبل على أعمال سابقة وتكون مفيدة كأساس للنمذجة والتحليل بغرض التنبؤ؛
- ٦ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي، أن يواصل، عن طريق برنامج العمل، الإشراف على العرض الشامل للتقييم الدولي، وأن يعمل مع الشركاء الآخرين، في بذل الجهد لتوحيد وتحسين الترابط في عمليات التقييم والإبلاغ البيئيين على الصعيد الدولي، وأن يساعد في تطوير عمليات تقييم ذات مصداقية وأهمية ومشروعية لتعزيز تأثيرها، ولتعزيز قدرات البلدان التي تعاني صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتقييم والإبلاغ البيئي، وأن ييسر الحصول على التقييمات والتقارير البيئية عن طريق جهة إيداع على شبكة الإنترنت، وأن يبلغ مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالتحسينات التي تطرأ في هذا المجال بواسطة التقرير الدوري للمدير التنفيذي عن حالة البيئة؛

٧ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يساعد البلدان، عند الاقتضاء، عن طريق برنامج العمل، في توحيد تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالتقييم والإبلاغ البيئيين كي تتم التغطية المواضيعية والإبلاغ الدوري على نحو صحيح وآني؛

ثالثاً

التقييم العالمي للتغير البيئي في المستقبل

٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي، عن طريق برنامج العمل، أن يواصل إجراء التقييمات البيئية العالمية الشاملة والمتكاملة الموثوقة علمياً وتفادي التكرار والاعتماد على أعمال التقييم الجارية وأن يدعم عمليات صنع القرار على كافة الأصعدة، في ضوء الحاجة المستمرة إلى معلومات مستكملة وذات مصداقية علمية وأهمية من حيث السياسة العامة، فيما يتعلق بالتغير البيئي على نطاق العالم، بما في ذلك تحليل القضايا العامة والمكونات القائمة على المؤشرات؛

٩ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي، عن طريق برنامج العمل، إشراك جميع أصحاب المصلحة في إجراء تقييمات بيئية علمية لزيادة دعم وتقوية مصداقيتها العلمية، وأهميتها من حيث السياسة العامة، ومشروعيتها؛

١٠ - يشجع المدير التنفيذي على أن يدرج على سبيل الأولوية بناء القدرات في البلدان النامية باعتبارها مكوناً في عمليات التقييم؛

١١ - يطلب إلى المدير التنفيذي، أن يضطلع، من خلال برنامج العمل والميزانية، بمجموعة متسقة من التقييمات المتكاملة والموضوعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك تقييم عالمي متكامل وشامل، والتقرير الخامس في سلسلة توقعات البيئة العالمية، الذي ينبغي أيضاً الاسترشاد به حسبما هو مناسب في التوجهات الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

١٢ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي تعزيز أهمية التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية وذلك بأن يضمن تحليلاً لخيارات السياسات المناسبة وتكاليفها الإشارية ومنافعها من أجل الإسراع بتحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، وأيضاً من أجل الاستئثار بها في الاجتماعات والعمليات العالمية ذات الصلة التي يناقش فيها التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف والغايات المتفق عليها؛

١٣ - يدعو المدير التنفيذي إلى تنظيم عملية للتقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية يتم من خلالها وضع الصورة النهائية لنطاق توقعات البيئة العالمية وأهدافها وعملياتها واعتمادها في مشاوره حكومية دولية ومتعددة أصحاب المصلحة وعالمية وتنظيم اجتماع حكومي دولي نهائي للتفاوض حول ملخص لصانعي السياسات وإقرار الملخص الذي يقوم على الاستنتاجات العلمية للتقرير الكامل؛

١٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي إيراد مزيد من التفاصيل حول الشروط اللازمة للانتقال إلى تقييمات مستهدفة في المجالات المواضيعية ذات الأولوية المدعومة بإطار عمل^(١٣) تمكيني حيوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتقديم تقرير عن ذلك لمجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين في عام ٢٠١١.

المقرر ٣/٢٥: السنة الدولية للتنوع البيولوجي

إن مجلس الإدارة،

إذ يذكر بالقرار ٢٠٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والذي أعلنت الجمعية العامة بمقتضاه عام ٢٠١٠ السنة الدولية للتنوع البيولوجي،

١ - يدعو الحكومات والمنظمات ذات الصلة إلى التخطيط للأنشطة اللازمة والاضطلاع بتنفيذها للاحتفاء والاحتفال بروح السنة الدولية للتنوع البيولوجي في عام ٢٠١٠ والإسهام في نجاح الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ٢٠١٠؛

٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بأن يعمد بالتشاور مع الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي، إلى توفير الدعم الكامل والفعال من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بإعداد وتنظيم الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، بما يتفق مع ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الصدد؛

٣ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون مع الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي لتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومن ثم تعظيم فعالية الإسهام الفعال في خطة التنوع البيولوجي.

المقرر ٤/٢٥: الإدارة البيئية الدولية

إن مجلس الإدارة،

إذ يأخذ علماً بالتوصيات الواردة في تقرير الرؤساء المشاركين للمشاورات غير الرسمية التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الإطار المؤسسي لعمل الأمم المتحدة في ميدان البيئة،^(١٤) المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، والتي طلبت صياغة توصيات "تسمح بتحسين النظام الحالي"،

وإذ يأخذ علماً أيضاً بورقة المناقشة التي أعدها المدير التنفيذي للمشاورات الوزارية في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة بشأن موضوع: "العولمة والبيئة - الأزمات العالمية: هل هي فوضى وطنية؟"^(١٥) والتي تناول نطاق وطبيعة الأزمات العالمية الراهنة والفرص الناشئة للاستجابة لها،

(١٣) إطار تتوفر فيه لصانعي القرارات سهولة الحصول على نتائج التقييمات والدراسات الجامعة والملخصات والموجزات التقنية.

(١٤) UNEP/GC.25/INF/35.

(١٥) UNEP/GC.25/16.

وإذ يأخذ علماً كذلك بورقة المناقشة التي قدمها المدير التنفيذي إلى المشاورات الوزارية في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة بشأن موضوع: "الإدارة البيئية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة - الإدارة البيئية الدولية: هل هي مساعدة أم معرقل؟"^(١٦) والتي تناول الإدارة البيئية الدولية من منظور قطري،

وإذ يضع في اعتباره المقرر د.١ - ١/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بشأن الإدارة البيئية الدولية، والذي يعرف مع تذييله باسم "مجموعة كارتاخينا"، والاستعراض الإداري للإدارة البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة،^(١٧)

وإذ يدرك أن العملية التشاورية المقترحة أدناه والاستنتاجات التي توصل إليها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة ستتيح مدخلات لجملة أمور منها متابعة الجمعية العامة للتدابير المعروضة في الفقرة ١٦٩ من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،^(١٨)

١ - يقرر إنشاء فريق استشاري يحقق التمثيل الإقليمي ويتألف من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى، ودعوة كل منطقة من مناطق الأمم المتحدة لاقتراح ما بين حكومتين إلى أربع حكومات للمشاركة، مع بقاء باب المشاركة في الفريق مفتوحاً أمام الحكومات المهتمة الأخرى؛

٢ - يطلب إلى فريق الوزراء أو الممثلين رفيعي المستوى استكمال عمله وتقديم مجموعة من الخيارات الرئيسية لتحسين الإدارة البيئية الدولية إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة، وذلك بهدف تقديم مدخلات للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

٣ - يقرر أن يكون للفريق رئيسان أحدهما من بلد نام وآخر من بلد متقدم، ويطلب من المدير التنفيذي أن يشارك بصفة مستشار للفريق؛

٤ - يبحث الفريق على أن يبدأ أعماله بأسرع ما يمكن وأن يحدد هيكل أعماله في اجتماعه الأول؛

٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي التماس موارد من خارج الميزانية إذا تطلب الأمر من أجل تسهيل المشاركة في اجتماعات الفريق أمام البلدان النامية التي تقترحها المجموعات الإقليمية.

المقرر ٥/٢٥: إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرراته ١٢/١٨ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، و١٣/١٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، و٢٣/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، و٥/٢١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير

(١٦) UNEP/GC.25/16/Add.1.

(١٧) JIU/REP/2008/3، ويرد في الوثيقة UNEP/GC.25/INF/33.

(١٨) قرار الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٢٠٠١، ود.إ-٣/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، و٤/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، و٩/٢٣ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ود.إ-١/٩ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، و٣/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بخصوص السياسات العالمية المتصلة بإدارة المواد الكيميائية ووضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية،

وإذ ينوه مع التقدير بالتقدم المحرز نحو تعزيز التنسيق والتعاون في إطار المجموعة الدولية للمواد الكيميائية والنفايات،

وإذ يسلم بالشواغل الواسعة النطاق بشأن ما للزئبق من آثار معاكسة جسيمة على صحة البشر وعلى البيئة والحاجة الماسة إلى القيام بإجراءات دولية إزاءها،

وإذ يلاحظ أن العمل المبين في هذا المقرر سيتم القيام به في إطار برامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرامجه الفرعية،

وقد نظر في تقارير المدير التنفيذي بشأن إدارة المواد الكيميائية،

أولاً

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

١ - يرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

٢ - يرحب أيضاً بالمساهمات الهامة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ عملية النهج الاستراتيجي ولا سيما الجهود المبذولة لإدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في عمليات التخطيط الإنمائي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، والمساعدة المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في إعداد مقترحات من أجل برنامج البداية السريعة وتنفيذها فيما بعد؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي تعزيز الدعم لتنفيذ النهج الاستراتيجي وأمانته وتيسير بذل جهود أقوى في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لكفالة سلامة إدارة المواد الكيميائية، وخصوصاً كفالة سرعة تجهيز وتنفيذ المشاريع والبرامج التي نوقشت في إطار برنامج البداية السريعة؛

٤ - يؤكد أهمية أصحاب المصلحة المتعددين، والطابع الشامل والطوعي للنهج الاستراتيجي؛

٥ - ويؤكد أيضاً أهمية استمرار التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الأخرى والمراقبين المشاركين في البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

- ٦ - يشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على القيام بدور قيادي في المساعدة في تنفيذ النهج الاستراتيجي، مع ملاحظة أن الأدوار المهمة الموكلة للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية منصوص عليها في الفقرة ٢٤ من استراتيجية السياسة الشاملة للنهج الاستراتيجي؛
- ٧ - يحيط علماً بأن المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية سيناقش سبل تشجيع إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والنهج اللازمة لتمويل النهج الاستراتيجي في الأجلين المتوسط والطويل؛
- ٨ - يبحث الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها القدرة على تقديم المساهمات المالية والعينية لتنفيذ النهج الاستراتيجي أن تفعل ذلك، بما في ذلك عن طريق برنامج البداية السريعة، وأمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج عمله؛

ثانياً

الرصاص والكاديوم

- ٩ - يسلم بالتقدم المحرز بشأن الرصاص والكاديوم، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لإتمام استعراضات المعلومات العلمية بشأن الرصاص والكاديوم، خصوصاً الإجراءات المتخذة لسد الثغرات في البيانات والمعلومات، وكذلك الإجراءات المتخذة لوضع قائمة حصرية بتدابير إدارة المخاطر؛
- ١٠ - يحيط علماً بالاستنتاجات الرئيسية للاستعراضين اللذين أجريا في عام ٢٠٠٨ للمعلومات العلمية عن الرصاص^(٩) وللمعلومات العلمية عن الكاديوم^(٢٠) ومنها أن هذين المعدنين ينتقلان أساساً، بسبب إقامتهما القصيرة نسبياً في الغلاف الجوي، على مسافات محلية أو وطنية أو إقليمية؛ ويشير أيضاً إلى أن تصدير منتجات جديدة أو مستعملة تحتوي على الرصاص والكاديوم يظل يشكل تحدياً للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، التي تفتقر إلى القدرة على الأخذ بالطرق السليمة بيئياً في إدارة المواد الموجودة في المنتجات والتخلص منها؛
- ١١ - يلاحظ الحاجة إلى المزيد من الإجراءات لمواجهة التحديات التي يشكلها الرصاص والكاديوم؛
- ١٢ - يشجع الجهود التي تبذلها الحكومات والجهات الأخرى للحد مما ينجم عن الرصاص والكاديوم طوال دورة حياتهما من مخاطر على الصحة البشرية والبيئة، ولاتخاذ تدابير لتعزيز، حسب مقتضى الحال، استخدام البدائل الخالية من الرصاص والكاديوم في لعب الأطفال والطلاء مثلاً وذلك نظراً لكون بعض المنتجات المحتوية على الرصاص قد تشكل خطراً من خلال الاستخدام العادي؛
- ١٣ - يسلم بالجهود التي تبذلها الحكومات والجهات الأخرى للتخلص التدريجي من الرصاص في البترين، وبخاصة عبر الشراكة من أجل أنواع الوقود النظيف والسيارات النظيفة، ويحث

(١٩) UNEP/GC.25/INF/23

(٢٠) UNEP/GC.25/INF/24

الحكومات التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال أن تتخلص تدريجياً من رصاص البترين في أقرب وقت ممكن؛

١٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن ييسر للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تنفيذ الأعمال الآنفه الذكر، بما في ذلك عبر خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، وذلك بناء على طلبها ورهنًا بتوافر التمويل؛

١٥ - يحيط علماً بالدراسة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتأثيرات المترتبة في صحة البشر والبيئة في أفريقيا عن الاتجار بالمنتجات التي تحتوي على الرصاص والكاديوم والزئبق؛^(٢١)

١٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعمد، بالتعاون مع الحكومات والمؤسسات ذات الصلة، إلى مواصلة سدّ الثغرات في البيانات والمعلومات، التي تمّ تحديدها في الاستعراضين اللذين أجراهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمعلومات العلمية عن الرصاص والكاديوم؛

١٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً أن يتمّ الاستعراض العلمي ويراعي في ذلك أحدث المعلومات المتاحة، وذلك تمثيلاً مع المقررين ٣/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ و٩/٢٣ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وأن يقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين من أجل إثراء المناقشات بشأن ضرورة اتخاذ إجراء عالمي فيما يتعلق بالرصاص والكاديوم؛

ثالثاً

الزئبق

١٨ - يشير إلى نتائج التقييم العالمي للزئبق الذي أُجري في عام ٢٠٠٢ ونشرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبرنامج المشترك بين الوكالات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والذي جاء فيه أنّ الزئبق مادة كيميائية تثير قلقاً عالمياً بسبب انتقالها بعيد المدى في الغلاف الجوي، وثباتها في البيئة بعد إقحامها من طرف الإنسان، وقدرتها على التراكم الأحيائي في النظم الإيكولوجية، وتأثيراتها البالغة الإضرار بصحة البشر والبيئة؛

١٩ - يسلم بالتقدم المحرز في إطار برنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل توفير المعلومات والبيانات عن الزئبق وإتاحة منتدى للنظر في اتخاذ إجراءات منسّقة عالمياً؛

٢٠ - يُثني على المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعلى أعضاء شراكة الزئبق العالمية التابعة للبرنامج لما أحرزوه من تقدم في تطوير وتنفيذ الشراكة باعتبارها أداة للقيام بأعمال فورية بشأن الزئبق؛ ويرحب بالتقدم الذي أحرزته الشراكة في وضع إطار شامل للأعمال الفورية في المجالات ذات الأولوية المحددة في المقرر ٣/٢٤ الفرع رابعاً، ويؤيد استمرار مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الشراكة؛

٢١ - يلاحظ مع التقدير التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للزئبق، الذي يجسّد كل الآراء المعرب عنها، ويقدم خيارات، ويعرض عناصر إطار شامل بشأن الزئبق يرد في التذييل بالتقرير^(٢٢) ويشكّل أساساً لمزيد مناقشة الإجراءات؛

٢٢ - يسلم بضرورة إدارة الزئبق بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية والاتساق، مع مراعاة مقرّرات مجلس الإدارة بشأن الإدارة البيئية الدولية ومبدأ المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة، بصيغته الواردة في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وكذلك سائر المبادئ الأخرى ذات الصلة من إعلان ريو؛^(٢٣)

٢٣ - يسلم أيضاً بأن بعض الالتزامات القانونية الناشئة عن وضع صك عالمي جديد ملزم قانونياً سوف تتطلب بناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية لكي تتمكن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من تنفيذها بفعالية؛

٢٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يتخذ إجراءات محدّدة لمواصلة تيسير التعاون والتنسيق عن كذب فيما بين برنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشراكة الزئبق العالمية والحكومات، وتيسير الأنشطة ذات الصلة بالزئبق المنفّذة في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وبرنامج البداية السريعة التابع له، وأمانات الاتفاقيات، بما في ذلك أمانات اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

٢٥ - يوافق على مواصلة العمل الدولي المتمثل في وضع صك ملزم قانونياً بشأن الزئبق، قد يتضمن هوجاً ملزمة قانونياً وطوعية وكذلك أنشطة مؤقتة للحدّ من المخاطر التي تهدّد صحة البشر والبيئة؛

٢٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعقد اجتماعاً للجنة تفاوض حكومية دولية تُكلّف بإعداد صك عالمي ملزم قانونياً بشأن الزئبق، وأن تبدأ اللجنة عملها في عام ٢٠١٠ لكي تفرغ من إعداد الصك قبل موعد الدورة العادية السابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي التي من المقرّر أن تُعقد في عام ٢٠١٣؛

٢٧ - يوافق على أن تضع لجنة التفاوض الحكومية الدولية، مع مراعاة جملة أمور من بينها مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، نهجاً شاملاً وملائماً تجاه الزئبق، يتضمن الأحكام التالية:

(أ) تحديد أهداف الصك؛

(٢٢) التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للزئبق إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/GC.25/5/Add.1، المرفق).

(٢٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الأول.

- (ب) خفض إمدادات الزئبق وتعزيز القدرة على تخزينه بصورة سليمة بيئياً؛
- (ج) خفض الطلب على الزئبق في المنتجات والعمليات؛
- (د) خفض التجارة الدولية في الزئبق؛
- (هـ) خفض انبعاثات الزئبق في الغلاف الجوي؛
- (و) التصدي للنفايات الملوثة بالزئبق ومعالجة المواقع الملوثة؛
- (ز) زيادة المعرفة عن طريق التوعية وتبادل المعلومات العلمية؛
- (ح) تحديد ترتيبات لبناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية، مع الاعتراف بأن قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على تنفيذ بعض الالتزامات القانونية بفعالية في إطار صك ملزم قانوناً يعتمد على توافر بناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية الملائمة؛
- (ط) تناول الامتثال؛
- ٢٨ - يوافق أيضاً على وجوب أن تنظر لجنة التفاوض الحكومية الدولية، أثناء مداواتها بشأن الصك الذي تعده، فيما يلي:
- (أ) المرونة بحيث تسمح بعض الأحكام للبلدان بأن تعتمد على تقديرها في تنفيذ التزاماتها؛
- (ب) تُهَج تلائم خصوصيات قطاعات معينة بما يسمح بوجود فترات انتقال ومراحل تنفيذ للإجراءات المقترحة حسب الاقتضاء؛
- (ج) التوافر التقني والاقتصادي لمنتجات وعمليات إنتاج بديلة خالية من الزئبق، مع التسليم بحاجة التجارة في منتجات أساسية لا توجد لها بدائل ملائمة، وتيسير الإدارة السليمة بيئياً للزئبق؛
- (د) الحاجة إلى تحقيق التعاون والتنسيق وتجنب الازدواجية غير الضرورية في الأعمال المقترحة مع الأحكام ذات الصلة الواردة في الاتفاقات وعمليات دولية أخرى؛
- (هـ) تحديد أولويات المصادر المختلفة لإطلاقات الزئبق لاتخاذ إجراء بشأنها، مع مراعاة حاجة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال إلى تحقيق التنمية المستدامة؛
- (و) الفوائد المزدوجة والمحتملة لتدابير الرقابة التقليدية للتلوث والفوائد البيئية الأخرى؛
- (ز) كفاءة تنظيم ترتيبات الأمانة وتبسيطها؛
- (ح) تدابير للتصدي للأخطار على الصحة البشرية والبيئة كنتيجة لإطلاقات الزئبق البشرية المنشأ؛
- (ط) أي جوانب أخرى تود لجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تنظر فيها وتعلق بمراقبة الزئبق؛

٢٩ - يطلب في هذا السياق إلى المدير التنفيذي إجراء دراسة، بالتشاور مع البلدان المعنية، عن الأنواع المختلفة لمصادر إطلاق الزئبق وكذلك اتجاهات انبعاثات الزئبق في الوقت الحاضر والمستقبل، على أن تحلل الدراسة وتقييم التكاليف وفعالية تكنولوجيات وتدابير الرقابة البديلة، لغرض توفير معلومات لعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية؛

٣٠ - يسلم بأن ولاية لجنة التفاوض الحكومية الدولية قد تستكمل بواسطة مقررات أخرى لمجلس الإدارة؛

٣١ - يقرر أن تكون المشاركة في لجنة التفاوض الحكومية الدولية مفتوحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي، وكذلك للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما يتسق مع القواعد المعمول بها في الأمم المتحدة؛

٣٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي عقد فريق عامل مخصص مفتوح العضوية لعقد اجتماع في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، للتحضير لعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية، وخاصة لمناقشة أولويات التفاوض، وجدول الأعمال، وتنظيم لجنة التفاوض الحكومية الدولية؛

٣٣ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال للمشاركة بصورة فعالة في عمل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية ولجنة التفاوض الحكومية الدولية؛

٣٤ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي، بالتنسيق حسب الاقتضاء مع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، وأصحاب المصلحة، والشراكة العالمية للزئبق، ورهناً بتوافر الموارد وبالتزامن مع عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية، مواصلة العمل الحالي وتعزيزه، كجزء من العمل الدولي بشأن الزئبق، في المجالات التالية:

(أ) تحسين القدرة على تخزين الزئبق؛

(ب) خفض إمدادات الزئبق من التعدين الأولي للزئبق على سبيل المثال؛

(ج) التوعية والقيام بمشاريع تجريبية في بلدان رئيسية لتخفيض استخدام الزئبق في تعدين الذهب الحرفي والصغير الحجم؛

(د) خفض استخدام الزئبق في المنتجات والعمليات الإنتاجية وزيادة الوعي بالبدائل الخالية من الزئبق؛

(هـ) توفير معلومات عن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية وعن تحويل العمليات القائمة على الزئبق إلى عمليات غير قائمة على الزئبق؛

(و) تحسين القيام بعمليات حرد وطنية للزئبق؛

(ز) زيادة الوعي العام ودعم الاتصالات في حالة الخطر؛

(ح) توفير معلومات عن الإدارة السليمة للزئبق؛

٣٥ - يبحث الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والصناعة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية على مواصلة الأنشطة الواردة في الفقرة ٣٤ من هذا المقرر وتقديم الدعم لها ولشراكة الزئبق العالمية عن طريق توفير موارد تقنية ومالية، مثل دعم تنفيذ المشاريع القطرية التي تهتم بخفض مخاطر الزئبق وإدارة المخاطر؛

٣٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي، بالتشاور مع الحكومات، تحديث تقرير عام ٢٠٠٨ المعنون "التقييم العالمي للزئبق في الغلاف الجوي: المصادر، والانبعاثات، والانتقال"، لينظر فيه مجلس الإدارة/المنتدى في دورته السابعة والعشرين؛

٣٧ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي، كإجراء له الأولوية، تقديم الدعم اللازم للجنة التفاوض الحكومية الدولية، وبرنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشراكة الزئبق العالمية كأشطة عاجلة للتصدي للزئبق؛

٣٨ - يطلب إلى فرع المواد الكيميائية التابع لشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدم خدمات الأمانة للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية ولجنة التفاوض الحكومية الدولية وأن يعد التقارير التحليلية والموجزة الضرورية لعملها؛

رابعاً

الأحكام الختامية

٣٩ - يدعو الحكومات والجهات الأخرى القادرة على توفير موارد خارجة عن الميزانية أن تفعل ذلك للمساعدة في تنفيذ هذا المقرر؛

٤٠ - يطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورتيه العاديتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين.

المقرر ٦/٢٥: الاستراتيجية الطويلة الأجل لإشراك الشباب وإدماجهم في القضايا البيئية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره ١٨/٢٢ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عن المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص الفرع ثانياً بشأن استراتيجية طويلة الأجل لإشراك الشباب وإدماجهم في القضايا البيئية،

وإذ يشير أيضاً إلى الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣، كما رحب بها المجلس في مقرره د.١ - ٣/١٠، المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣،

وإذ يشير كذلك إلى الاستعراض المرحلي في منتصف مدة الاستراتيجية الطويلة الأجل لإشراك الشباب وإدماجهم في القضايا البيئية، والذي قدم إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية التاسعة، المعقودة في دبي في شباط/فبراير ٢٠٠٦،

- ١ - يحيط علماً بتقرير المدير التنفيذي الذي يتضمن التقرير النهائي عن تنفيذ الاستراتيجية الطويلة الأجل؛^(٢٤)
- ٢ - يرحب بمواءمة أنشطة الاستراتيجية الطويلة الأجل الثانية التي قدمها المدير التنفيذي في التقرير المذكور أعلاه مع الأولويات الموضوعية الشاملة الست للاستراتيجية المتوسطة الأجل؛
- ٣ - يقرر تأييد الأنشطة الواردة في الاستراتيجية الطويلة الأجل الثانية؛
- ٤ - يقرر أيضاً تنفيذ الاستراتيجية الطويلة الأجل الثانية، في حدود الموارد المتاحة، من خلال برامج العمل الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما وافق عليها مجلس الإدارة، بما في ذلك عن طريق الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية؛
- ٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يبحث عن موارد إضافية من خارج الميزانية لغرض تنفيذ الاستراتيجية؛
- ٦ - يدعو الحكومات القادرة على أن تقدم موارد من خارج الميزانية، سواء مالية أو بشرية، من أجل تنفيذ الاستراتيجية، أن تفعل ذلك، ويدعو أيضاً المدير التنفيذي للتماس تمويل إضافي من القطاع الخاص لضمان تنفيذ الاستراتيجية بصورة تامة.
- ٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً مرحلياً عن تنفيذ الاستراتيجية في منتصف المدة إلى دورة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي السابعة عشرة المقرر عقدها في عام ٢٠١٣، وأن يقدم تقريراً نهائياً عن تنفيذ الاستراتيجية إلى دورة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي الثامنة والعشرين المقرر عقدها في عام ٢٠١٥.

المقرر ٧/٢٥: قرار جامع بشأن التقارير المقدمة من المدير التنفيذي

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرّره ٥/٢٣ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ و ٦/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية والمقرر ٨/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بشأن تقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها، والمقرر ١٦/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بشأن الصيغة المستكملة لسياسة واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المياه، الفرع ألف (المياه العذبة)،

وإذ يشير أيضاً إلى المقرر د.١ - ٣/١٠ المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣، الذي رحب فيه باستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣، والذي، ضمن جملة أمور، شجع فيه المدير التنفيذي على مواصلة تعزيز إدارته القائمة على تحقيق النتائج في برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالتقارير المقدمة من المدير التنفيذي^(٢٥) وفقاً لما طلبه مجلس الإدارة في دورته الرابعة والعشرين، في شباط/فبراير ٢٠٠٧، والتي يوجز فيها الأنشطة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في المجالات التالية:

- (أ) الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ب) تقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها؛
- (ج) سياسة واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة بشأن المياه؛

٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة تعزيز الإدارة القائمة على تحقيق النتائج في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن يقدم، متى ما أمكن، وصفاً للأنشطة المهمة في تقرير نتائج تنفيذ برامج العمل والميزانيات وتقديمه إلى مجلس الإدارة.

المقرر ٨/٢٥: إدارة النفايات

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرريه ٥/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ ود.إ - ١/١٠ المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بشأن إدارة النفايات،

وإذ يشير كذلك إلى خطة جوهانسبرغ لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٢٦) والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يدرك أنّ زيادة كمية النفايات وما يصاحبها من المخاطر التي تشكلها هذه النفايات يؤثّران بشدة في البيئة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، وفي الموارد الطبيعية، والصحة العامة، والاقتصادات المحلية وظروف المعيشة المحلية، وهما بذلك يهددان بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يؤكد من جديد أن إدارة النفايات قضية هامة، لا سيما للبلدان النامية، وأنه ينبغي للوكالات الدولية أن تتخذ تدابير أكثر تركيزاً وتنسيقاً لسدّ الثغرات الحالية في الدعم المقدم لمساعدة البلدان النامية في ما تبذله من جهود،

وإذ يرحب بإعلان بالي بشأن إدارة النفايات من أجل صحة البشر وسبل عيشهم الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود في اجتماعه التاسع، المعقود في بالي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وسلّم فيه بأنّ النفايات، ما لم تتم إدارتها بطريقة مأمونة وسليمة بيئياً، قد تكون لها عواقب خطيرة على البيئة وصحة البشر واستدامة سبل

(٢٥) الوثائق UNEP/GC.25/6 و UNEP/GC.25/7 و UNEP/GC.25/9 على التوالي.

(٢٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

عيشهم. ولذلك جدد تأكيد الالتزام بمنع النقل غير المشروع للنفايات الخطرة عبر الحدود، والتقليل إلى أدنى حد من توليد النفايات الخطرة والترويج للإدارة المأمونة والسليمة بيئياً للنفايات داخل كل بلد، وإذ يحيط علماً مع التقدير بتقرير المدير التنفيذي عن إدارة النفايات^(٢٧) وبضرورة مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة فيه، وبدور المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية،

وإذ يسلم بالحاجة إلى جهود أقوى وإلى دعم أكبر لوسائل التنفيذ من أجل مساعدة الحكومات على وضع أطر لسياسات وطنية تشجع على التحول عن اتباع ما يُسمى بنهج "المعالجة عند المصب" في إدارة النفايات إلى نهج الإدارة المتكاملة لهذه النفايات،

١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم المزيد من المساعدة إلى البلدان النامية عن طريق برنامج العمل والميزانية في الجهود التي تبذلها لتعزيز التنفيذ الوطني لنهج الإدارة المتكاملة للنفايات؛

٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً أن يدعم تنفيذ التدابير المتوخاة في إعلان بالي بشأن إدارة النفايات من أجل صحة البشر وسبل عيشهم، وذلك في إطار ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفي حدود الموارد المتاحة وفقاً لبرنامج العمل والميزانية؛

٣ - يدعو المنظمات الدولية والحكومات وأعضاء الصناعة والأعمال إلى تزويد البلدان النامية بالموارد وبالمساعدة التقنية، بما في ذلك تهيئة بيئة مواتية لتيسير الاستثمار في إدارة النفايات، لكي تتمكن هذه البلدان من السعي بنشاط لتحقيق الإدارة المتكاملة للنفايات؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعزز دعم بناء القدرات والدعم التكنولوجي في مجال إدارة النفايات، وذلك وفق ما جاء في خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، وأن يواصل الاضطلاع بمشاريع إيضاحية وتجريبية بشأن إدارة النفايات، وذلك بالتعاون مع الأطراف الفاعلة المعنية، ومنها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي إطار الموارد المتاحة وفقاً لبرنامج العمل والميزانية؛

٥ - يوصي المدير التنفيذي باقتراح الإدارة المتكاملة للنفايات كمجال رئيسي من المجالات ذات الأولوية لمبادرة "توحيد الأداء" للأمم المتحدة؛

٦ - يُهيب بالحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال إدارة النفايات توفير وسائل أخرى لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، بما في ذلك تشييد المرافق والبنى التحتية اللازمة لإدارة النفايات؛

٧ - يسلم بالحاجة إلى تكثيف التوعية الرامية إلى تغيير سلوك الجهات المولدة للنفايات، ولا سيما مولدي النفايات الصناعية والبلدية، والمستهلكين والقطاع غير الرسمي، فيما يتعلق بالتقليص من النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها، وإدارة النفايات بطريقة سليمة بيئياً، وبضرورة التخلص، ما كان ممكناً، من النفايات في الدول التي أنتجتها؛

٨ - يدعو الحكومات والمنظمات ذات الصلة إلى تقديم موارد من خارج الميزانية لتنفيذ هذا المقرر وذلك بدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والكيانات الأخرى بما فيها أمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود والبرامج والأنشطة التي تضطلع بها؛

٩ - يدعو مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الأخرى، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر هيئات الأمم المتحدة، والمؤسسات والمنتديات والعمليات الدولية إلى النظر في اتخاذ إجراءات أخرى بشأن إدارة النفايات، مع مراعاة ما جاء في تقرير المدير التنفيذي من توصيات ووصف لنتائج التعاون مع الهيئات الأخرى، وإلى إبلاغ مجلس الإدارة، عن طريق المدير التنفيذي، بنتائج نظرها؛

١٠ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعمم تقريره عن إدارة النفايات^(٢٨) على الكيانات المشار إليها في الفقرة ٩ أعلاه؛

١١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين.

المقرر ٩/٢٥: التعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره ١٢/٢٤ بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير أيضاً إلى المقرر د.١ - ٣/١٠ بشأن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣، وإذ يرحب بالاستراتيجية متوسطة الأجل، ولا سيما ما جاء فيها بشأن تعزيز تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات،

وإذ يشدد على الأهمية الخاصة التي يكتسبها التعاون بين بلدان الجنوب والشمال وعلى الدور التكميلي للتعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يدرك أن خطة بالي الاستراتيجية تؤكد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتشدد على ضرورة تكثيف الجهود الموجهة صوب بناء القدرات، بما في ذلك عبر تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات والوثائق بغية تنمية الموارد البشرية وتعزيز مؤسسات بلدان الجنوب،

وإذ يشدد على استخدام نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يؤكد على ضرورة تكثيف الدعم متعدد الأطراف المقدم إلى مبادرات بلدان الجنوب للتصدي للتحديات البيئية المشتركة،

وإذ يسلم بضرورة تعزيز اتساق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون المشترك بين الوكالات، والبرمجة المشتركة، وتوثيق الدروس المستفادة والممارسات الجيدة،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بتقرير المدير التنفيذي عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعن الأنشطة ذات الصلة المنفذة حتى الآن،

وإذ يشدد على ضرورة مواصلة تطوير آليات إبتكارية لتعبئة الموارد لفائدة مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادرات التعاون الثلاثي،

١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يستند إلى العمل الحالي وإلى أنشطة المتابعة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن يوسع نطاق المشاورات الخارجية بشأن إقامة شراكات وتحالفات استراتيجية تدعم أنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي وذلك باستخدام ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً أن يواصل تطوير وتحسين المبادئ التوجيهية الاستراتيجية والتنفيذية القائمة وأن يضع أيضاً توجيهاً في السياسات من أجل تطبيق نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب بصورة متنسقة ومنسقة على نطاق برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

٣ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي توثيق عرى تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع وكالات الأمم المتحدة وأقاليمها وأقاليمها الفرعية ذات الصلة ومع مبادرات التعاون القائمة فيما بين بلدان الجنوب من أجل وضع أنشطة مشتركة وقدرات متآزرة في الدفع قدماً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الداعم لجهود بناء القدرات والدعم التكنولوجي المبذولة في سياق خطة بالي الاستراتيجية ووفق ما جاء في الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يشرع في بذل جهود باتجاه وضع ترتيبات تعاون رسمية مع الآليات القائمة ومراكز الامتياز التي تنشط في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل مركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، وذلك من أجل تعزيز التعاون في مجال البيئة؛

٥ - يحث المدير التنفيذي على توطيد آلية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيكله الخاصين بتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك حضوره الإقليمي، بغية تعزيز دوره ووظيفته؛

٦ - يدعو الحكومات والمنظمات ذات الصلة الأخرى إلى تقديم الموارد الكافية اللازمة لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويشجّع المدير التنفيذي على مواصلة تطوير وتنفيذ مشاريع إيضاحية بارزة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال البيئة؛

٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يساهم في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجزء رفيع المستوى من مؤتمر الأمم المتحدة المقبل بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن يشارك في ذلك المؤتمر؛

٨ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يزود مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته السادسة والعشرين بتقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

المقرر ١٠/٢٥: المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى وظائفه ومسؤولياته الرئيسية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، الذي يقضي بأن يقوم مجلس الإدارة بعدة أمور من بينها تشجيع الدوائر الدولية العلمية والفنية المختصة الأخرى على المساهمة في حيازة وتقييم وتبادل المعارف والمعلومات البيئية، وكذلك، حسب الإقتضاء، في الجوانب التقنية الخاصة بوضع وتنفيذ برامج بيئية داخل إطار منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يشير أيضاً إلى إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٢٩) وإلى إعلان مالو الوزاري،^(٣٠)

وإذ يشير إلى تقييم النظم الإيكولوجية للألفية وعملية متابعته والعملية التشاورية نحو آلية دولية للخبرات العلمية في مجال التنوع البيولوجي، والمقرر ١٥/٩ الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي،

وإذ يشير أيضاً إلى نتائج الاجتماع المخصص الحكومي الدولي والمتعدد أصحاب المصلحة بشأن منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية المعقود في بوتراجايا، ماليزيا، خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨،

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة ماليزيا لاستضافتها ذلك الاجتماع،

وإذ يُسَلِّم بالحاجة إلى تعزيز وتحسين التواصل البيئي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل رفاه البشر، والتنمية المستدامة على جميع المستويات ويشدد عليها،

وإذ يضع في الاعتبار التقرير الأولي عن تحليل الثغرات الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتيسير إجراء مزيد من المناقشات بشأن تحسين الصلة بين العلم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل رفاه البشر،^(٣١)

(٢٩) مقرر مجلس الإدارة ١/١٩، المرفق، الذي اعتمده الجمعية العامة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، ملحق رقم ٢٥، (A/50/25)، الفصل الرابع، المرفق.

(٣٠) مقرر مجلس الإدارة د.١-١/٦، المرفق.

(٣١) UNEP/GC.25/INF/30.

وبعد أن نظر في تقرير المدير التنفيذي،^(٣٢)

١ - يدعو الحكومات والمنظمات المختصة إلى مواصلة استكشاف آليات لتحسين الصلة بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية للحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام في المدى الطويل من أجل رفاهية البشر والتنمية المستدامة مع مراعاة الحاجة الخاصة لتطوير ودعم القدرات التقنية والعلمية للبلدان النامية في المسائل المتصلة بالتنوع البيولوجي؛

٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يسعى للاضطلاع بعملية أخرى لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات ذات الصلة لاستكشاف آليات لتحسين وتعزيز الصلة بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه واستدامته وعلى الرفاه البشري والتنمية المستدامة في المدى الطويل بهدف تقديم تقرير عن التقدم المحرز بشأنها إلى الجلسة الاستثنائية بشأن التنوع البيولوجي التي ستعقد في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى الاجتماعات الأخرى ذات الصلة؛

٣ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يعقد اجتماعاً ثانياً حكومياً دولياً متعدد أصحاب المصلحة، للعرض المشار إليه في الفقرة ٢ أعلاه في أقرب وقت مناسب ممكن من عام ٢٠٠٩ بعد الانتهاء من التحليل الكامل للثغرات بغرض استكشاف آليات لتحسين الصلة بين العلوم والسياسات المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام وعلى الرفاه البشري والتنمية المستدامة على المدى الطويل، رهنأ بتوافر الموارد من خارج الميزانية؛

٤ - يدعو الحكومات والمنظمات القادرة على تقديم موارد من خارج الميزانية لصالح العملية المذكورة أعلاه أن تفعل ذلك.

المقرر ١١/٢٥: القانون البيئي

أولاً

البرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره ٢٣/٢١ الصادر في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ بشأن برنامج وضع القانون البيئي واستعراضه دورياً خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين،

وإذ يشير أيضاً إلى التفويض الممنوح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال البيئة على النحو المبين في جدول أعمال القرن ٢١،^(٣٣) وإعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

(٣٢) UNEP/GC.25/15.

(٣٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية، ريو دي جانيرو ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

وإعلان مالمو الوزاري،^(٣٤) والبرنامج الخاص بمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة في القرار د.إ - ٢/١٩ بشأن البرنامج الخاص بمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١،

وإذ يشير كذلك إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٣٥) التي أكدت الحاجة إلى التنفيذ الكامل للمقرر د.إ - ١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢،

وإذ يشير كذلك إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة طلب إليه إعداد برنامج العمل الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً،^(٣٦)

وبعد أن نظر في نتائج اجتماع كبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي الذي عقد في نيروبي في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لإعداد البرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً،

١ - يعتمد البرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً على النحو الوارد في المرفق الأول بتقرير اجتماع كبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي لإعداد برنامج العمل الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً،^(٣٧) بوصفه الاستراتيجية العريضة التي يتبعها مجتمع القانون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في صياغة الأنشطة في مجال القانون البيئي خلال العقد الذي يبدأ عام ٢٠١٠؛

٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي تنفيذ البرنامج، رهنأ بتوافر الموارد، وبطريقة تتسق بصورة كاملة مع برامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي وافق عليها مجلس الإدارة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ مع مراعاة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

٣ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي تنفيذ البرنامج في تعاون وثيق مع الدول ومؤتمرات الأطراف وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة من غير الدول والأفراد مع إيلاء الاحترام الكامل لولاية الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

٤ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يجري استعراضاً لتنفيذ البرنامج وفعاليتها في موعد لا يتجاوز الدورة العادية الثامنة والعشرين لمجلس الإدارة في عام ٢٠١٥، وأن يقدم تقريراً عن تأثير البرنامج إلى الدورة العادية الثلاثين في عام ٢٠١٩.

(٣٤) مقرر مجلس الإدارة د.إ - ١/٦، المرفق.

(٣٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٣٦) UNEP/Env.Law/MTV4/IG/1/4 و A/63/6.

(٣٧) الوثيقة UNEP/Env.Law/MTV4/IG/2/2، أعيد إصدارها في الوثيقة UNEP/GC.25/INF/15.

ثانياً

مشروع مبادئ توجيهية لوضع تشريعات وطنية بشأن الحصول على المعلومات والمشاركة العامة،
والوصول إلى العدالة في القضايا البيئية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية،^(٣٨) وإعلان مالمو الوزاري،^(٣٩) ومقرراته ٤/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، و٦/٢٠ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، و٢٤/٢١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ و١٧/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣،

وإذ يشير أيضاً إلى تقرير المدير التنفيذي الذي أعد إعمالاً للمقرر ٤/٢٠ بشأن القانون، والممارسة المتعلقة بالحصول على المعلومات عن البيئة، والمشاركة العامة في العمليات المؤدية إلى صنع القرار، والوصول إلى الإجراءات القضائية والإدارية ذات الصلة بالقضايا البيئية، والتقرير المتعلق بالصفوك الدولية التي تعكس المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وهو التقرير الذي أعد إعمالاً للمقرر ٢٤/٢١ على النحو الذي قدم به إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية السابعة،^(٤٠)

وإذ يأخذ علماً بخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وخاصة الفقرات ١٦٢ - ١٦٧،^(٤١)

وإذ يدرك أن الحصول على المعلومات البيئية يعزز الشفافية في الإدارة البيئية، وأنه شرط مسبق لمشاركة الجمهور الفعالة في صنع القرار في المسائل البيئية، وأن مشاركة الجمهور في صنع القرار في المسائل البيئية يحسن عموماً من هذه العملية، ويعزز من الشرعية، وأن الوصول إلى العدالة في المسائل البيئية يوفر وسيلة تتيح الفرصة للأطراف المتضررة للحصول على التعويض اللازم، ويساعد في تنفيذ وإنفاذ التشريعات ذات الصلة بالبيئة،

(٣٨) ينص المبدأ ١٠ من الإعلان على ما يلي: "تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى المناسب. وتوفر لكل فرد فرصة مناسبة على الصعيد الوطني للوصول إلى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في المجتمع. كما تتاح لكل فرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار. وتقوم الدول بتيسير وتشجيع توعية الجمهور ومشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على نطاق واسع. وتكفل فرص الوصول، بفعالية، إلى الإجراءات القضائية والإدارية بما في ذلك التعويض وسبل الانتصاف".

(٣٩) وينص المقرر د.١ - ١/٧، المرفق، الفقرة ١٦، الصادر عن مجلس الإدارة على "ضرورة تدعيم دور المجتمع المدني على جميع المستويات من خلال حصول الجميع على المعلومات البيئية، والمشاركة العريضة في صنع القرار المتعلق بالبيئة. وينبغي للحكومات أن تعزز الظروف الرامية إلى تيسير قدرة جميع أطراف المجتمع على الإعراب عن مواقفهم والاضطلاع بدور نشط في صنع مستقبل مستدام".

(٤٠) UNEP/GCSS.VII/INF/7.

(٤١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ يأخذ علماً بالتطورات الأخيرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الذكرى العاشرة لاعتماد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا اتفاقية الحصول على المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في القضايا البيئية، وفي تطبيق المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية،

وإذ يلاحظ مع التقدير نتائج الاجتماع التشاوري الرفيع المستوى بشأن تجنب المنازعات البيئية وتسويتها الذي نظم في شراكة مع محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ والعمل الذي قام به، ضمن آخرين، كبار الخبراء رفيعي المستوى، والقضاة من المستويات الرفيعة المشاركين في وضع مشروع المبادئ التوجيهية لوضع التشريعات الوطنية بشأن الحصول على المعلومات، والمشاركة العامة، والوصول إلى العدالة في القضايا البيئية،

وإذ يلاحظ كذلك مع التقدير نتائج الاجتماع التشاوري للمسؤولين الحكوميين والخبراء لاستعراض وزيادة تطوير مشروع المبادئ التوجيهية لوضع التشريعات الوطنية بشأن الحصول على المعلومات والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة في القضايا البيئية الذي عقد في نيروبي يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨،^(٤٢)

١ - يحيط علماً بالمبادئ التوجيهية لوضع التشريعات الوطنية المعنية بالحصول على المعلومات، والمشاركة العامة، والوصول إلى العدالة في القضايا البيئية؛^(٤٣)

٢ - يطلب إلى الأمانة أن تواصل العمل على المبادئ التوجيهية بغية اعتمادها من جانب مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية القادمة.

ثالثاً

مشروع المبادئ التوجيهية لوضع تشريعات وطنية بشأن المساءلة والجبر والتعويض فيما يتعلق بالأضرار الناجمة عن أنشطة خطيرة على البيئة

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى المبدأ ١٣ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية،^(٤٤) الذي ينص على أن "تضع الدول قانوناً وطنياً بشأن المساءلة والتعويض لضحايا التلوث وغير ذلك من الأضرار البيئية"،

وإذ يشير أيضاً إلى أنه طُلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يساعد في هذه العملية من خلال برنامج مونتفيدو بشأن وضع القانون البيئي واستعراضه دورياً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الذي تضمن، عندما اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ٢٠٠١. بمقتضى مقرره ٢٣/٢١، مجالاً برنامجياً خاصاً هو المجال ٣ بشأن منع وقوع الأضرار التي تلحق بالبيئة والتخفيف

(٤٢) الوثيقة UNEP/Env.Law/CM.Acc/1/2.

(٤٣) الوثيقة UNEP/GC.25/INF/15/Add.2، المرفق.

(٤٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الأول.

من وطأتهما، ودعا إلى تعزيز وتطوير القانون البيئي، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمساءلة والتعويض عن الأضرار البيئية والترويج لاستخدام آليات المساءلة المدنية والتشجيع على الامتثال للقانون البيئي،

وإذ يدرك أن وجود تشريع وطني بشأن المساءلة والتعويض عن الأضرار البيئية الناجمة عن أنشطة بشرية قد حظي باعتراف واسع النطاق بوصفه عنصراً رئيسياً في حماية البيئة،

وإذ يحيط علماً بأن التطورات الأخيرة على الصعيد الدولي تحت إشراف مختلف الهيئات، مثل المنظمة البحرية الدولية، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية التنوع البيولوجي، تقتصر معظمها على مجالات محددة،

وإذ يأخذ علماً مع التقدير بنتائج الاجتماعين اللذين عقدهما فريق الخبراء الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالمساءلة والتعويض عن الأضرار البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في جنيف، الأول في يومي ١٦ و١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، والثاني في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧،

وإذ يأخذ علماً كذلك مع التقدير بنتائج الاجتماع التشاوري للمسؤولين والخبراء الحكوميين، المعقود في نيروبي في يومي ١٨ و١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨،^(٤٥) الذي استعرض المشاركون خلاله وواصلوا تطوير مشروع المبادئ التوجيهية بشأن وضع تشريعات وطنية عن المساءلة والجبر والتعويض عن الأضرار الناجمة عن الأنشطة الخطرة على البيئة،

١ - يحيط علماً بالمبادئ التوجيهية لوضع تشريعات وطنية بشأن المساءلة والجبر والتعويض عن الأضرار الناجمة عن الأنشطة الخطرة على البيئة؛^(٤٦)

٢ - يطلب إلى الأمانة أن تواصل العمل على المبادئ التوجيهية بغية اعتمادها من جانب مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية القادمة.

المقرر ١٢/٢٥: حالة البيئة في قطاع غزة

إن مجلس الإدارة،

إذ يذكر بمقرره د.١ - ٧/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بشأن حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

وإذ يذكر أيضاً بالدراسة المكتنية عن البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي نشرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٣^(٤٧) والتقييم البيئي للمناطق التي فكّت إسرائيل الارتباط عنها في قطاع غزة الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٦،^(٤٨)

(٤٥) الوثيقة UNEP/Env.Law/CM/1/2.

(٤٦) UNEP/GC.25/INF/15/Add.3، المرفق الأول.

(٤٧) http://www.unep.org/download_file_multilingual.asp?FileID=105

(٤٨) http://postconflict.unep.ch/publications/UNEP_Gaza_web.pdf

وإذ يلاحظ بتقدير مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في بعثة تقييم الاحتياجات العاجلة اللازمة للانتعاش السريع التي قادتها الأمم المتحدة في الفترة من ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩،

وإذ يشدد على ضرورة قيام الدول بحماية البيئة والحفاظ عليها وفقاً لالتزاماتها القانونية الدولية،

وإذ يأخذ في الحسبان إعلان ريو لعام ١٩٩٢ بشأن البيئة والتنمية،^(٤٩) وجميع مبادئه ذات الصلة،

وإذ يعرب عن عميق قلقه من الآثار السلبية للتأثيرات البيئية على قطاع غزة نتيجة تصاعد العنف والأعمال العدائية أثناء كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء البيئة في قطاع غزة،

١ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يشارك في مؤتمر القاهرة في آذار/مارس ٢٠٠٩ بشأن إعادة تعمير قطاع غزة الذي سيتم فيه تقديم التقرير المعنون "تقييم الاحتياجات العاجلة اللازمة للانتعاش السريع في قطاع غزة"؛

٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يرسل فوراً بعد ذلك بعثة من خبراء البيئة إلى غزة بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة لتقييم الآثار المترتبة على الموارد الطبيعية وعلى البيئة في قطاع غزة من جراء تصاعد العنف والأعمال العدائية؛ وإجراء تقييم اقتصادي لإعادة التأهيل وإصلاح الضرر البيئي؛ وتقديم تقرير عن ذلك إلى الأمين العام؛

٣ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يبدأ ويسهل تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة المكتوبة بشأن البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي نشرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٣ والتقييم البيئي للمناطق التي فكّت إسرائيل الارتباط عنها في قطاع غزة الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦؛

٤ - يطالب الأطراف المعنية بحماية البيئة على سبيل المصلحة المشتركة في المنطقة؛

٥ - يطالب الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة بتخصيص موارد كافية وتوفير الدعم والمساعدة في المجالات التقنية واللوجستية والمالية لضمان نجاح بعثة خبراء البيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى قطاع غزة وتنفيذ توصيات دراسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة المذكورة أعلاه؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدم تقرير متابعة عن الاستنتاجات والنتائج والتوصيات إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري في دورته الاستثنائية الحادية عشرة في عام ٢٠١٠.

(٤٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الأول.

المقرر ١٣/٢٥: الميزانية المقترحة للبرنامج والميزانية المقترحة لدعم البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١

إن مجلس الإدارة،

وقد نظر في الميزانية المقترحة للبرنامج والميزانية المقترحة لدعم البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١^(٥٠)، والتقارير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية،^(٥١)

١ - يوافق على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١، مع أخذ مقررات مجلس الإدارة ذات الصلة بعين الاعتبار؛

٢ - يوافق على اعتمادات لصندوق البيئة مقدارها ١٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للأغراض المبينة في الجدول التالي:

ميزانيتا البرنامج ودعم البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الميزانية المقترحة	برنامج العمل والبرنامج الفرعي المواضيع
٢٨ ٧٦٧	تغير المناخ
١٠ ٠٨٧	الكوارث والنازعات
٣٣ ٩٨٧	إدارة النظام الإيكولوجي
٤٠ ٢٢٩	إدارة البيئة
١٧ ٩٨٥	المواد الضارة والنفايات الخطرة
٢٤ ٩٤٥	كفاءة الموارد
١٥٦ ٠٠٠	أنشطة برنامج للصندوق
٦ ٠٠٠	احتياطي برنامج الصندوق
١٦٢ ٠٠٠	مجموع موارد برنامج الصندوق
١٨ ٠٠٠	ميزانية الدعم
١٨٠ ٠٠٠	المجموع الإجمالي

٣ - يرحب بالمشاورات المستفيضة التي أجريت بين المدير التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين بشأن إعداد مشروع برنامج العمل والميزانيات لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١ ويطلب من المدير التنفيذي إجراء مشاورات كهذه لإعداد جميع ميزانيات وبرامج عمل فترات السنتين في المستقبل؛

٤ - يرحب أيضاً بممارسة الشفافية الجارية وتبادل المعلومات المفصلة متى ما توافرت في عملية وضع الأنشطة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويشجع على مواصلة دعم برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١؛

(٥٠) UNEP/GC.25/12.

(٥١) UNEP/GC.25/12/Add.1.

- ٥ - يوافق على جداول التوظيف المقترحة في إطار ميزانية الدعم لصندوق البيئة لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١ على النحو الوارد في الجزء الثالث من هذا المقرر؛
- ٦ - يأذن للمدير التنفيذي، بهدف ضمان تحسين التوافق مع الممارسات المتبعة في هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بأن يعيد توزيع الموارد بين أبواب الميزانية بمقد أقصى نسبته ١٠ في المائة من الاعتمادات التي سيعاد توزيع الموارد عليها؛
- ٧ - يأذن للمدير التنفيذي أيضاً، إذا دعت الحاجة، إلى إعادة توزيع أموال بنسبة تزيد عن ١٠ في المائة وحتى ٢٠ في المائة كحد أقصى من أي اعتماد، أن يفعل ذلك بعد التشاور مع لجنة الممثلين الدائمين؛
- ٨ - يأذن كذلك للمدير التنفيذي بالدخول في التزامات آجلة لا تزيد قيمتها على ٢٠ مليون دولار لأنشطة برنامج صندوق البيئة لفترة السنتين ٢٠١٢ - ٢٠١٣؛
- ٩ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة تحويل التركيز من تحقيق المخرجات إلى إحراز النتائج، بما يكفل قيام مديري برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على مختلف مستوياتهم، بتحمل المسؤولية عن إنجاز أهداف البرنامج، وعن استخدام الموارد بكفاءة وشفافية لبلوغ تلك الغاية، رهنأً بعمليات الاستعراض، والتقييم والإشراف المتبعة في الأمم المتحدة؛
- ١٠ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة مشاوراته مع الدول الأعضاء في مجرى قيامه بتطوير عملية تنفيذ برنامج العمل والميزانيات لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١، وتزويد الدول الأعضاء، عن طريق لجنة الممثلين الدائمين، بوثيقة تتضمن معلومات إضافية عن الترتيب الداخلي حسب مستوى الإنجازات المتوقعة داخل كل برنامج فرعي من برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١ قبل تنفيذه وإدراج هذه المعلومات في برامج العمل في المستقبل؛
- ١١ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي تقديم تقارير إلى الحكومات، عن طريق لجنة الممثلين الدائمين، على أساس نصف سنوي، وإلى مجلس الإدارة في دوراته العادية والاستثنائية، عن التقدم المحرز في كل واحد من البرامج الفرعية والإنجازات المهمة المتوقعة منها وعن تنفيذ ميزانيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك التبرعات، والنفقات، وإعادة تخصيص الاعتمادات أو تعديل المخصصات؛
- ١٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً ضمان أن توجه المساهمات المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، باستثناء المساهمات التي يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجرد أمين خزينة لها، لتمويل الأنشطة التي تتوافق مع برنامج العمل؛
- ١٣ - يدعو إلى تخصيص حصة مناسبة من الميزانية العادية للأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- ١٤ - يؤكد مجدداً الحاجة إلى وجود موارد مالية مستقرة وكافية ويمكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر

١٩٧٢، الذي أكد على ضرورة النظر في إدراج جميع التكاليف الإدارية وتكاليف شؤون الإدارة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في سياق الميزانية العادية للأمم المتحدة، يتطلع إلى رؤية تنفيذ طلبات الجمعية العامة إلى الأمين العام للأمم المتحدة إبقاء الاحتياجات من الموارد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي قيد الاستعراض وذلك لإتاحة المجال، للقيام بطريقة فعالة، بتقديم الخدمات الضرورية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئات ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى في نيروبي.

١٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعد، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، برنامج عمل لفترة السنتين ٢٠١٢ - ٢٠١٣ يتألف من أنشطة برنامج صندوق البيئة مع إيلاء الاعتبار المناسب للتقدم الجاري حالياً ولأولويات كل برنامج فرعي في المستقبل؛

١٦ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يواصل، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، تقديم برنامج عمل وميزانيات لفترة السنتين ٢٠١٢ - ٢٠١٣ مرتبة على أساس الأولويات وموجهة لتحقيق النتائج ومنسقة، وذلك لكي ينظر فيه مجلس الإدارة ويوافق عليه في دورته السادسة والعشرين؛

١٧ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يدرج بالقدر الممكن في مشروع برنامج العمل والميزانيات لفترة السنتين ٢٠١٢ - ٢٠١٣، معلومات تربط بين موارد كل شعبة والبرامج الفرعية؛

١٨ - يوافق على توصية المدير التنفيذي بألا تعد التعهدات غير المسددة عن الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ أصولاً لأغراض المحاسبة.

المقرر ٢٥/١٤: إدارة الصناديق الاستثمارية والتبرعات المخصصة

إن مجلس الإدارة،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذي عن إدارة الصناديق الاستثمارية،

ألف - الصناديق الاستثمارية لدعم برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١ - يحيط علماً بالصناديق الاستثمارية التالية: ويوافق على إنشائها منذ الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة:

١ - الصناديق الاستثمارية للتعاون التقني

١' - الصندوق الاستثماري للتعاون التقني لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأُنشطة العلاجية في أعقاب حادثة النفايات السامة التي وقعت في أيدجان، بكوت ديفوار، الذي أنشئ عام ٢٠٠٧ وينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛

٢' - الصندوق الاستثماري للتعاون التقني للمشاريع ذات الأولوية لتحسين البيئة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (بتمويل من جمهورية كوريا) الذي أنشئ في ٢٠٠٧ وينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛

٣' MDL - الصندوق الاستثماري للتعاون التقني لقيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ صندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية الذي أنشئ في عام ٢٠٠٧ وينتهي بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

٤' PML - الصندوق الاستثماري للتعاون التقني لتنفيذ مذكرة التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحكومة البرتغال (بتمويل من حكومة البرتغال)، الذي أنشئ عام ٢٠٠٧ ولم يحدد له تاريخ انتهاء؛

٢ - يوافق على تمديد الصناديق الاستثمارية التالية، رهناً بتلقي المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة طلبات بهذا الشأن من الحكومات أو الجهات المانحة ذات الصلة:

٢ - الصناديق الاستثمارية العامة:

١' AML - الصندوق الاستثماري العام للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، الذي مُدّد حتى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

٢' CWL - الصندوق الاستثماري العام للمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، الذي تم تمديده لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

٣' ETL - الصندوق الاستثماري العام لشبكة التدريب البيئي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي لم يحدد تاريخ لانتهائه؛

٤' MCL - الصندوق الاستثماري العام لدعم الأنشطة في مجال الزئبق ومركباته، الذي مُدّد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

٥' WPL - الصندوق الاستثماري العام لتوفير الدعم لنظام الرصد البيئي العالمي التابع لمكتب برنامج المياه ولتعزيز أنشطته، الذي مُدّد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

٣ - الصناديق الاستثمارية للتعاون التقني:

١' BPL - الصندوق الاستثماري للتعاون التقني لتنفيذ الاتفاق المعقود مع بلجيكا (الممول من حكومة بلجيكا) الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

٢' CIL - الصندوق الاستثماري للتعاون التقني لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأنشطة العلاجية في أعقاب حادثة النفايات السامة التي وقعت في أبيدجان، بكوت ديفوار، والذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛

٣' GWL - الصندوق الاستثماري للتعاون التقني لتوفير الدعم للمشاريع العالمية للمياه الدولية في العالم (الممول من حكومة فنلندا) والذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

- ‘٤’ IAL - الصندوق الاستثماري للتعاون التقني للمعونة الأيرلندية لصندوق البيئة متعدد الأطراف لأفريقيا (الممول من حكومة أيرلندا)، والذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛
- ‘٥’ REL - الصندوق الاستثماري للتعاون التقني لتعزيز الطاقة المتجددة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (الممول من حكومة إيطاليا)، والذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- ‘٦’ SEL - الصندوق الاستثماري للتعاون التقني لتنفيذ الاتفاق المعقود مع السويد، والذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛
- ‘٧’ TCL - الصندوق الاستثماري للتعاون التقني لتوفير موظفين مهنيين مبتدئين (بتمويل من حكومات الشمال الأوروبي عن طريق حكومة السويد)، والذي لم يحدد له تاريخ انتهاء؛
- ٣ - يوافق على قيام المدير التنفيذي بقفل الصناديق الاستثمارية التالية، رهناً باستكمال أنشطتها وتصفية كل آثارها المالية:
- ٤ - **الصندوق الاستثماري العام:**
- ‘١’ YPL - الصندوق الاستثماري العام للاستراتيجية طويلة الأجل لإشراك الشباب وزيادة مشاركتهم في المسائل والأنشطة البيئية - صندوق تونزا.
- باء - **الصناديق الاستثمارية لدعم برامج البحار الإقليمية واتفاقياتها وبروتوكولاتها وصناديقها الخاصة:**
- ٤ - يحيط علماً بالصناديق الاستثمارية التالية ويوافق على إنشائها منذ الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة:
- ١ - **الصندوق الاستثماري العام:**
- ‘١’ SRL - الصندوق الاستثماري العام للمساهمات الطوعية المتعلقة بلجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، الذي أُنشئ في عام ٢٠٠٧ ولم يحدد له تاريخ انتهاء؛
- ٥ - يوافق على تمديد الصناديق الاستثمارية التالية رهناً بتلقي المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة طلبات بهذا الشأن من الحكومات أو الجهات المتعاقدة ذات الصلة:
- ٢ - **الصناديق الاستثمارية العامة:**
- ‘١’ AVL - الصندوق الاستثماري العام للمساهمات الطوعية المتعلقة بالاتفاق بشأن حفظ الطيور المائية المهاجرة بين أفريقيا والمنطقة الأوروبية الآسيوية، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛

- ‘٢’ - الصندوق الاستثماري العام للطيور المائية المهاجرة بين أفريقيا والمنطقة الأوروبية الآسيوية، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛
- ‘٣’ - الصندوق الاستثماري العام لحفظ الحيتانيات الصغيرة في بحري البلطيق والشمال، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛
- ‘٤’ - الصندوق الاستثماري لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛
- ‘٥’ - الصندوق الاستثماري لمساعدة البلدان النامية وغيرها من البلدان المحتاجة إلى المساعدة التقنية في تنفيذ اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛
- ‘٦’ - الصندوق الاستثماري العام للمساهمات الطوعية الإضافية لدعم الأنشطة المعتمدة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- ‘٧’ - الصندوق الاستثماري العام لميزانيات البرنامج الأساسية لبروتوكول السلامة الأحيائية، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- ‘٨’ - الصندوق الاستثماري الطوعي الخاص للمساهمات الطوعية الإضافية لدعم الأنشطة المعتمدة لبروتوكول السلامة الأحيائية الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- ‘٩’ - الصندوق الاستثماري العام لحفظ الخفافش الأوروبي، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛
- ‘١٠’ - الصندوق الاستثماري العام لاتفاقية التنوع البيولوجي الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- ‘١١’ - الصندوق الاستثماري العام للمساهمات الطوعية لتيسير مشاركة الأطراف في عملية اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- ‘١٢’ - الصندوق الاستثماري الإقليمي لتنفيذ خطة العمل لبرنامج البيئة في منطقة البحر الكاريبي، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- ‘١٣’ - الصندوق الاستثماري الإقليمي لتنفيذ خطة العمل لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية في بحار شرق آسيا، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

- ١٤' MEL - الصندوق الاستئماني لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- ١٥' MPL - الصندوق الاستئماني لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستفدة لطبقة الأوزون، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛
- ١٦' MSL - الصندوق الاستئماني لاتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- ١٧' MVL - الصندوق الاستئماني العام للمساهمات الطوعية لدعم اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- ١٨' PNL - الصندوق الاستئماني العام لحماية وإدارة وتنمية البيئة الساحلية والبحرية لمنطقة شمال غرب المحيط الهادئ ومواردها، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- ١٩' ROL - الصندوق الاستئماني العام للميزانية التشغيلية لاتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- ٢٠' VCL - الصندوق الاستئماني لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

٣ - الصناديق الاستئمانية للتعاون التقني:

- ١' BIL - الصندوق الاستئماني الطوعي الخاص للمساهمات الطوعية لتيسير مشاركة الأطراف، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال (بروتوكول السلامة الأحيائية)، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- ٢' RVL - الصندوق الاستئماني الخاص لاتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- ٣' VBL - الصندوق الاستئماني الطوعي لتيسير مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في عمل اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي مُدّد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

المقرر ١٥/٢٥: الميزانية التكميلية

إن مجلس الإدارة،

- إذ يشير إلى مقرره ٩/٢٤، الذي أقر بموجبه برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ بمبلغ ١٥٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة،
وإذ يحيط علماً بآخر إسقاطات للموارد من صندوق البيئة لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، والتي تقدر بأن الموارد المتاحة ستبلغ ١٧٦ مليون دولار،
وقد نظر في برنامج العمل والميزانية التكميليين المقترحين لفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩^(٥٢) والتقرير ذي الصلة المقدم من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية،^(٥٣)
- ١ - يقر برنامج العمل التكميلي لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، مع أخذ مقررات مجلس الإدارة ذات الصلة في الاعتبار؛
- ٢ - يوافق على اعتمادات لصندوق البيئة بمبلغ ١٧١ مليون دولار للأغراض المبينة في الجدول التالي:^(٥٤)

ميزانية البرنامج ودعم البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الميزانية المقترحة	برنامج العمل
٢٨ ١٥٠	التقييم البيئي والإنذار المبكر
١٤ ٨٥٩	القانون البيئي والاتفاقيات البيئية
٢١ ٣٨٢	تنفيذ السياسات
٣٠ ٩٤٤	التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد
٤٢ ٢٢٩	التعاون الإقليمي
٩ ٦٣٦	الاتصالات والإعلام الجماهيري
١٤٧ ٢٠٠	أنشطة برنامج الصندوق
٦ ٩٠٠	احتياطي برنامج الصندوق
١٥٤ ١٠٠	إجمالي موارد البرنامج
١٦ ٩٠٠	ميزانية الدعم
١٧١ ٠٠٠	الإجمالي العام

(٥٢) UNEP/GC.25/14.

(٥٣) UNEP/GC.25/12/Add.1.

(٥٤) ترد المبالغ المخصصة من الصندوق التكميلي لكل برنامج من البرامج الفرعية في الوثيقة UNEP/GC.25/14.

٣ - يأذن للمدير التنفيذي بزيادة الاحتياطي المالي بما يصل إلى ٥ ملايين دولار تمثيلاً مع مقررات مجلس الإدارة السابقة؛

٤ - يقرر أن تظل جميع أحكام المقرر ٩/٢٤ الأخرى بدون تغيير فيما يتعلق بإدارة الصناديق والإبلاغ عن تنفيذ المدير التنفيذي للبرنامج.

المقرر ١٦/٢٥: تقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها

إنّ مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرر مجلس الإدارة ٨/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بشأن تقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها،

وإذ يشير أيضاً إلى نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة، ومؤتمرات القمة للاتحاد الأفريقي والاجتماعات الأفريقية ذات الصلة التي تم فيها تعيين التحديات الخاصة التي تواجه أفريقيا والدخول في التزامات لدعم أفريقيا في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير كذلك إلى مقررات مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وقرارات الجمعية العامة بشأن الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

وإذ يشير إلى قرارات الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بشأن تعزيز تنفيذ خطة العمل البيئية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخاصة القرار المتعلق بتغير المناخ،

وإذ يدرك التحديات البيئية الخطيرة التي تواجه أفريقيا بحسبما جاء في تقرير توقعات البيئة في أفريقيا وفي المنشور المعنون "أفريقيا: أطلس بيئتنا المتغيرة"، وكذلك ضعف القارة المتزايد حيال تغير المناخ، واتساع رقعة الأراضي المتدهورة، ونوعية وندرة المياه، وتدهور النظم الإيكولوجية، ومحنة الأنواع المهددة بالانقراض، وإزالة الأحراج وغير ذلك من التحديات البيئية التي تواجه المنطقة،

وإذ يدرك أيضاً الحاجة الملحة إلى تعزيز الإدارة البيئية الإقليمية في أفريقيا من خلال تحليل متسق لاستعراض السياسات العامة وتطويرها وبناء القدرات،

وإذ يدرك كذلك الحاجة الملحة إلى مواصلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم الدعم بقوة للهيئات الوزارية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، مثل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، والمنتدى الوزاري الأفريقي المعني بالطاقة، والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالعلم والتكنولوجيا،

وإذ يدرك الحاجة الماسة إلى تعزيز الاتفاقات البيئية الإقليمية القائمة،

وإذ يدرك أيضاً الحاجة إلى استمرار تعزيز الدور الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عمل الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية الأفريقية الخمس، التي وضع جميعها برامج أو خطط عمل بيئية دون إقليمية ضمن إطار المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإذ يدرك أن هناك أيضاً هيئات وزارية دون إقليمية معنية بالبيئة في كل إقليم فرعي،

وإذ يعرب عن تقديره للمدير التنفيذي على التدابير الجديرة بالثناء التي اتخذها حتى الآن في سياق تعزيز حضور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أفريقيا، وإعطاء مزيد من الدفع للآليات الأفريقية ذات الصلة مثل سلطة الاتحاد الأفريقي ولجانها التقنية المتخصصة ولا سيما المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، ولتوطيد مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ يأخذ علماً بمقرر سلطة الاتحاد الأفريقي القاضي بتحويل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه إلى لجنتين تقنيتين متخصصتين،

١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم بما يلي، في سياق برنامج العمل المعتمد والميزانية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١ والاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣:

(أ) مواصلة توسيع دائرة دعم التنفيذ والدعم المؤسسي لتشمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك خطط الأعمال البيئية دون الإقليمية؛

(ب) تعزيز عملية توقعات البيئة الأفريقية تعزيزاً فعالاً بوصفها أداة لرصد التحديات البيئية والتنمية المستدامة في أفريقيا وبوصفها إطاراً للإبلاغ في ميدان البيئة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي؛

(ج) دعم تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ من خلال برنامج العمل بطريقة أكثر تنسيقاً واتساقاً لإحداث تأثير أكبر في أفريقيا، ومواصلة التماس التمويل لذلك من خارج الميزانية؛

(د) توثيق العمل مع كل من سلطة الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وغيرها من الشركاء تعزيزاً للدور الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار نهج "توحيد الأداء"؛

(هـ) مواصلة تعزيز قدرات المكتب الإقليمي لأفريقيا في سياق خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات لكي يتصدر العمل في تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أفريقيا؛

(و) التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا لتقديم الدعم التقني المطلوب إلى المركز الأفريقي لسياسات المناخ، بعد إنشائه، وتشجيع إدماج اعتبارات تغير المناخ في عمليات التنمية والتخطيط الاجتماعيين والاقتصاديين؛

(ز) التعاون مع شركاء التنمية الأفريقية وسلطة الاتحاد الأفريقي لمساعدة ودعم البلدان الأفريقية في تعزيز وتنفيذ الاتفاقات البيئية الإقليمية؛

(ح) تعزيز علاقات العمل مع اللجان التقنية المتخصصة في الاتحاد الأفريقي، وبخاصة اللجان التقنية المسؤولة عن الزراعة والاقتصاد الريفي والمياه والبيئة لتيسير دمج الاعتبارات البيئية في أعمال سلطة الاتحاد الأفريقي؛

(ط) مواصلة دعم المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه في تنفيذ برامج عملهما؛

(ي) مواصلة تعبئة الموارد المالية لبناء قدرات البلدان الأفريقية في مجالي تكامل وتنسيق التقييم والإبلاغ، بما في ذلك البيانات إدارة المعلومات البيئية؛

(ك) مواصلة دعم استعمال منشور أفريقيا: أطلس بيئتنا المتغيرة وتحديثه حسب الاقتضاء، وكذلك البيانات الأساسية، باعتبارهما أداة من أدوات صنع السياسات، ومساعدة البلدان على إصدار أطالس وطنية خاصة بها؛

(ل) مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية لتعزيز قدرتها على دمج التعلم المدعوم بالتكنولوجيا لتعزيز تنفيذ برامج التعليم والتدريب في مجال البيئة؛

٢ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر، في إطار تقاريره عن برنامج العمل والميزانية إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين.

المقرر ١٧/٢٥: جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد كل من الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ و ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩؛

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة ٢٠٢/٤٧ ألف (الفقرة ١٧) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٢٤٨/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢٤٢/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٨٣/٥٧ باء (الفقرات ٩ - ١١ من الفرع ثانياً) المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ و ٢٣٦/٦١ (الفقرة ٩ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٢٢٥/٦٢ (الفقرة ٩ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٤٨/٦٣ (الفقرة ٩ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

وإذ يشير كذلك إلى مقرره د.١ - ١/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢،

أولاً

الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

- ١ - يقرر أن يعقد الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في ٢٠١٠؛^(٥٥)
- ٢ - يوافق على جدول الأعمال المؤقت التالي للدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي:
- ١ - افتتاح الدورة.
 - ٢ - تنظيم العمل:
 - أ - إقرار جدول الأعمال؛
 - ب - تنظيم العمل.
 - ٣ - وثائق تفويض الممثلين.
 - ٤ - قضايا السياسات العامة الناشئة: البيئة في النظام المتعدد الأطراف.
 - ٥ - مسائل أخرى.
 - ٦ - اعتماد التقرير.
 - ٧ - اختتام الدورة.

ثانياً

الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

- ٣ - يقرر، وفقاً لأحكام المواد ١ و ٢ و ٤ من النظام الداخلي، أن تعقد الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في نيروبي في ٢٠١١؛^(٥٦)
- ٤ - يقرر أيضاً أن تعقد المشاورات غير الرسمية بين رؤساء الوفود بعد ظهر اليوم السابق لافتتاح الدورة السادسة والعشرين؛
- ٥ - يوافق على جدول الأعمال المؤقت التالي للدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي:
- ١ - افتتاح الدورة.

(٥٥) تحدد تواريخ ومكان انعقاد الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالتشاور مع مكتب مجلس الإدارة والدول الأعضاء.

(٥٦) تحدد تواريخ انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالتشاور مع مكتب مجلس الإدارة والدول الأعضاء.

- ٢ - تنظيم العمل:
- (أ) انتخاب أعضاء المكتب؛
- (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٣ - وثائق تفويض الممثلين.
- ٤ - قضايا السياسات العامة:
- (أ) حالة البيئة؛
- (ب) قضايا السياسات العامة الناشئة؛
- (ج) الإدارة البيئية الدولية؛
- (د) التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في المسائل البيئية؛
- (هـ) التنسيق والتعاون مع المجموعات الرئيسية؛
- (و) البيئة والتنمية.
- ٥ - متابعة نتائج مؤتمرات القمة للأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية وتنفيذها، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة.
- ٦ - الميزانية وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢ - ٢٠١٣ وصندوق البيئة ومسائل الميزانية الأخرى.
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت، وموعد ومكان انعقاد الدورات المقبلة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي:
- (أ) الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛
- (ب) الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.
- ٨ - مسائل أخرى.
- ٩ - اعتماد التقرير.
- ١٠ - اختتام الدورة.

تقرير اللجنة الجامعة

المقرر: السيد خوان كارلوس كويه ديفا (المكسيك)

مقدمة

١ - قرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى الوزاري البيئي العالمي في الجلسة العامة الأولى لدورته الخامسة والعشرين المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ إنشاء لجنة جامعة للنظر في البنود ٤ (أ)، و٤ (ج) - ٤ (و)، و٥ - ٨ من جدول الأعمال. وكان يتعين على اللجنة أيضاً أن تنظر في مشاريع المقررات التي أعدها لجنة الممثلين الدائمين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمقترحة لينظر فيها مجلس الإدارة/المنتدى، والواردة في الوثيقة UNEP/GC.25/L.1، ومشاريع المقررات المقدمة من الحكومات والمجموعات الإقليمية، والواردة في الوثيقة UNEP/GC.25/L.2 وإضافاتها (Add.1 و Add.2 و Add.3) ومشاريع المقررات المقترحة أثناء الدورة.

٢ - وعقدت اللجنة الجامعة تسع جلسات في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ برئاسة السيد يوكا يوسو كاينين (فنلندا) وفقاً لمقرر مجلس الإدارة/المنتدى الذي اتخذ في جلسته العامة الأولى ومقرر المكتب. وانتخبت اللجنة السيد خوان كارلوس كويه ديفا (المكسيك) مقراً لاجتماعاتها.

أولاً - افتتاح الاجتماع

٣ - افتتح رئيس اللجنة الجامعة الاجتماع وأوجز إجراءات سير العمل.

ثانياً - تنظيم العمل

٤ - وافقت اللجنة على اتباع برنامج العمل الذي عُمم على أعضاء اللجنة في جلستها الأولى في ورقة غرفة اجتماع. وطلب من الوفود تقديم أي مشاريع مقررات إلى أمين مجلس الإدارة حتى نهاية جلسة بعد ظهر يوم الاثنين، ١٦ شباط/فبراير. وستناقش مشاريع المقررات في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة، أما المقترحات المتعلقة بالصياغة والنصوص، فستتناولها إما اللجنة أو فريق الصياغة الذي أنشأه مجلس الإدارة/المنتدى لهذا الغرض أثناء جلسته العامة الأولى، برئاسة السيد دانييل شوبورو (الأرجنتين).

٥ - ووافقت اللجنة على إنشاء فريق عامل معني بالميزانية وبرنامج العمل برئاسة السيدة أغنيس كاليبالا (أوغندا)، وفريق عامل معني بإدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق، يشارك في رئاسته السيد جون روبرتس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) والسيد فيستوس باغورا (أوغندا).

٦ - ولدى النظر في البنود المذكورة كان معروضاً على اللجنة الوثائق المحددة لكل بند في جدول الأعمال المشروح للدورة الحالية (UNEP/GC.25/1/Add.1/Rev.1).

٧ - واستمعت اللجنة إلى بيان تمهيدي من نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة السيدة أنغيلا كروبر، سلطت فيه الأضواء على بعض القضايا الرئيسية المطروحة على اللجنة للنظر فيها، وهي جوانب الإدارة البيئية الدولية، والصلة بين العلوم والسياسة العامة، والمنبر الحكومي الدولي المقترح للعلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وحالة البيئة وإدارة المواد الكيميائية بما في ذلك الزئبق، وبرنامج العمل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ والميزانية التكميلية للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. وأشارت إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خضع في إطار عملية الإصلاح، لعدد من الاستعراضات الداخلية والخارجية. واعترفت تلك التقارير بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس إدارته يحتلان مركز رسم السياسات البيئية في منظومة الأمم المتحدة. ويُعد الاجتماع الحالي لمجلس الإدارة فرصة للسير قُدماً في هذه العملية ولتحقيق التوقعات.

٨ - وقبل تناول البنود الفردية لجدول الأعمال التي أُسندت إلى اللجنة، استمعت اللجنة إلى تقديمات موجزة لعدد من مشاريع المقررات التي يتعين أن تنظر فيها. وقدمت السيدة كاليبالا رئيسة لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١١ مشروع مقرر أعدتها لجنة الممثلين الدائمين، وترد هذه المشاريع في الوثيقة UNEP/GC.25/L.1، التي تقدم عرضاً موجزاً عن مفاوضات اللجنة بشأن كل منها. وقدم ممثلًا نيجيريا وجنوب أفريقيا مشاريع المقررات المقدمة من مجموعتيهما الإقليميتين، والواردة في الوثيقتين UNEP/GC.25/L.2 and Add. 3. وأعلن ممثل اليابان أن حكومته ستقدم مشروع مقرر بشأن التنوع البيولوجي.

ثالثاً - قضايا السياسة العامة (البند ٤ من جدول الأعمال)

ألف - حالة البيئة (البند ٤ (أ) من جدول الأعمال)

١ - إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق

٩ - تناولت اللجنة هذا البند في جلستها العامة الأولى المعقودة بعد ظهر يوم الاثنين ١٦ شباط/فبراير. وعند تقديم هذا البند، وجهت نائبة المدير التنفيذي الانتباه إلى العدد الكبير من الوثائق المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية المعروضة على اللجنة، والتي قالت إنها تغطي ثلاث قضايا رئيسية: النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والرصاص والكادميوم، وبرنامج الزئبق. وتحدثت بإيجاز عن العمل الجاري والتقدم المحرز في هذه المجالات، بما في ذلك تنفيذ النهج الاستراتيجي من خلال برنامج البداية السريعة ومبادرة الشراكة لتكامل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والتخلص التدريجي الناجح من الغازولين المحتوي على الرصاص على نطاق العالم وتحديث الاستعراضات العلمية، مثل الانتقال البيئي طويل المدى والتجارة في المنتجات المحتوية على الرصاص والكادميوم في أفريقيا، والعمل المكثف في إطار برنامج الزئبق مع صياغة الشراكة العالمية للزئبق التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتناول مشروع المقرر بشأن إدارة المواد الكيميائية بما في ذلك الزئبق الحاجة إلى إجراء فوري واستمرار العمل في هذه المجالات.

١٠ - وقدم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مشروع مقرر عن الزئبق تضمنته ورقة غرفة اجتماع وعرض النقاط البارزة فيه. واتفق على أن ينظر الفريق العامل المعني بإدارة المواد الكيميائية في هذا المقرر.

١١ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، اعترف معظم الممثلين، عند استعراض التقدم الذي أحرزته حكوماتهم للحدّ من انبعاثات الزئبق، بالطبيعة العالمية للمشكلة الناشئة عن انتقالها الواسعة النطاق في الغلاف الجوي، واستمرارها وتراكمها في النظم الإيكولوجية وآثارها الصحية الكبيرة على الصحة البشرية وعلى البيئة. وأشار عدة ممثلين بشكل خاص إلى تراكم الزئبق في الأسماك مما أدى إلى القلق من استهلاكها من جانب الحوامل وأفراد المجتمعات الأصلية الساحلية الذين يحتوي غذاؤهم التقليدي على نسبة عالية من المنتجات البحرية. وبعد أن أشار أحد الممثلين إلى أن كل مقاطعة في بلده قد أرغمت على إصدار تقارير إرشادية عن الأسماك للحدّ من تناولها، قال إن الدراسات أظهرت أن أكثر من نصف ترسيب الزئبق يأتي من الخارج.

١٢ - واتفق الممثلون على أن أخطار الزئبق كانت معروفة منذ فترة من الزمن واستعرضوا الجهود الحالية لمعالجة هذه القضية، مشيرين إلى التقييم العالمي للزئبق، وبرنامج الزئبق، والشراكة العالمية للزئبق. وتلقى برنامج الأمم المتحدة للبيئة التهئة على نطاق واسع لنجاحه في هذه الجهود. ولكن كان هناك اعتراف بأن الزئبق لا يزال يمثل أهم قضية كيميائية تواجه المجتمع العالمي وأن الوقت مناسب لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

١٣ - وأعرب كثير من الممثلين عن تأييدهم للتعديلات التي أدخلت على مشروع المقرر بشأن الزئبق الذي أعدته لجنة الممثلين الدائمين والوارد في مجموعة المقررات بالوثيقة UNEP/GC.25/L.1.

١٤ - وبعد أن أثنى أحد الممثلين على الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالزئبق لما قام به من عمل، أعرب عن الأمل في أن يعتمد مجلس الإدارة الإطار الشامل للسياسة العامة الذي تمّ وضعه، وقال إن أفضل طريقة لتنفيذ التوصيات الواردة فيه هي بدء المفاوضات بشأن اتفاق بيئي متعدد الأطراف. ورئي أنه ينبغي لمثل هذا الاتفاق أن يكون مرناً بشأن مستويات الالتزام وأن يلائم الاحتياجات والقدرات المختلفة للأطراف. وقال ممثل آخر إنه ينبغي أن تبدأ المفاوضات على أساس الوثائق الحالية التي أصدرها الفريق العامل.

١٥ - وكان المتحدثون الذين أخذوا الكلمة يجذون وضع صك جديد ملزم قانوناً أو اتفاق بيئي متعدد الأطراف بشأن هذه القضية، مع اعتراض صوت واحد. وكان هناك تأييد لإنشاء لجنة تفاوضية حكومية دولية تكون ولايتها وضع مثل هذا الاتفاق. ونظراً للطبيعة الملحة للقضية وحالات التأخير التي يمكن توقعها أثناء المفاوضات، كان هناك شعور قوي بأنه ينبغي للجنة أن تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن وأنه ينبغي أن تستمر الجهود الطوعية والشراكات في هذه الأثناء.

١٦ - وكان هناك بعض التباين في الآراء فيما إذا كان ينبغي أن يقتصر الاتفاق على الزئبق وحده أو أنه ينبغي إدراج مواد كيميائية أخرى مثل الرصاص والكاديوم. ورأى كثير من الممثلين أنه ينبغي أن ينصب التركيز على الزئبق وحده حتى لا تضيق قوة الدفع ويقل التركيز. غير أن عدداً كبيراً من الممثلين رأى أنه ينبغي صياغة الاتفاق بطريقة تسمح بإمكانية إدراج مواد كيميائية أخرى ومعادن ثقيلة في المستقبل من أجل تجنب تعدد الصكوك. وأعرب عدة ممثلين أيضاً عن رأي يقول إن الاتفاق الجديد ينبغي أن يستكمل الاتفاقات الحالية وأن يشكل جزءاً من النظام الأعرض الذي أنشأه النهج

الاستراتيجي، في حين نبه أحد الممثلين إلى أنه سيتعين إيجاد حل لمسألة التمويل الطويل الأجل والمستدام لهذا النظام.

١٧ - وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن آثار التعرض للزئبق تُعد أكثر حدة في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، وأن الموارد اللازمة لإدارة المواد الكيميائية لا تزال محدودة. واتفق الممثلون على ضرورة توفير المزيد من الموارد وأشاروا أيضاً إلى نقص التكنولوجيا والقدرة وإلى الدور الكبير الذي قامت به آليات الشراكة من أجل البلدان النامية.

١٨ - وأشارت ممثلة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود إلى أن جوانب كثيرة من قضية نفايات الزئبق غُطيت بالفعل في إطار اتفاقية بازل وأنه تجري أنشطة كثيرة في هذا الصدد. ورأت أنه ينبغي النظر في أوجه التآزر بين اتفاقية بازل وأي اتفاق جديد، وعرضت تقديم المساعدة في هذا الصدد. وعرض أيضاً ممثل منظمة الصحة العالمية تقديم المساعدة، خاصة فيما يتعلق بصياغة مشروع المقرر.

١٩ - وأعلن الرئيس أن الفريق العامل سيبدأ مداولاته على الفور وسوف يقدم تقريراً إلى اللجنة في مرحلة لاحقة.

٢٠ - وافقت اللجنة، في جلستها العامة الثامنة، المعقودة في مساء الخميس، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، على مشروع المقرر المتعلق بإدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق، الوارد في الوثيقة UNEP/GC.25/CW/L.4 لعرضه على المجلس/المنتدى للنظر فيه واعتماده.

٢١ - تلقى كثير من الممثلين اعتماد المقرر بعبارات الرضى والتهنئة للرؤساء المشاركين ولبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجميع المعنيين. وقد علق كثيرون على طابع المقرر باعتباره معلماً معريين عن أملهم في أن يتم التفاوض حول الصك الملزم قانوناً بنفس روح التوافق والتعاون.

٢ - حالة البيئة العالمية

٢٢ - تناولت اللجنة هذا البند الفرعي في جلستها الثانية المعقودة صباح يوم الثلاثاء ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وعند تقديم هذا البند الفرعي، عرض ممثل الأمانة آخر النتائج العلمية التي توصل إليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التغير البيئي العالمي كما وردت في الكتاب السنوي ٢٠٠٩ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأوضح كيف أن العلوم عززت الاستراتيجية المتوسطة الأجل ومشروع برنامج العمل. وأشار إلى أن دور العلوم يجري تعزيزه على نطاق جميع وظائف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بغير ضمان استخدام أفضل العلوم المتاحة لتحديد الأولويات وتوفير المعلومات اللازمة لصنع القرار. وقدم عرضاً موجزاً لحالة التقييمات الدولية الحالية ودعا الممثلين إلى تقديم مقترحات بشأن التقييمات البيئية العالمية القادمة وتأثيرها على دورة السياسة العامة.

٢٣ - وقدمت السيدة رينت كرايست، أمينة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، عرضاً موجزاً للأنشطة الأخيرة التي قام بها الفريق. وسلطت الضوء على عدد من الرسائل الرئيسية في تقرير التقييم الرابع للفريق الذي استكمل قبل عام مضى، وأشارت إلى منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٨ مناصفة بين الفريق والنائب السابق لرئيس الولايات المتحدة، السيد آل غور. وأشارت إلى أن الفريق

وافق، في دورته الثامنة والعشرين، على إعداد تقرير خاص عن الطاقة المتجددة والتخفيف من أثر تغير المناخ بالإضافة إلى تقرير التقييم الخامس، الذي سيستخدم بصورة كاملة التصورات العلمية والاقتصادية الجديدة والتصورات الخاصة بالانبعاثات والتجارب التي أُجريت على نموذج نظام المناخ والأرض وتأثيراتها، والدراسات الخاصة بالتكيف وإمكانية التعرض. وسلطت الضوء على عدد من الأنشطة والمقترحات بالنسبة للمستقبل وردت في تقارير خاصة قُدمت إلى الفريق للنظر فيها، بما في ذلك اقتراح مقدم من النرويج بإعداد تقرير خاص عن الأخطار البالغة والكوارث مع التركيز على إدارة المخاطر. ودعت في ختام كلمتها الحكومات والممثلين الآخرين إلى العمل مع الفريق لمواصلة نشر واستخدام نتائج تقرير التقييم الرابع في صياغة السياسة العامة وصنع القرار.

٢٤ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أشاد معظم الممثلين الذين تكلموا ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة لما قام به من عمل في مجالات الرصد والتقييم والإنذار المبكر، والتي تشكل، كما قال أحد الممثلين، القدرات الأساسية للمنظمة، والتي ينبغي زيادتها، خاصة فيما يتعلق ببناء القدرات وجمع البيانات.

٢٥ - وبالنسبة للتقييمات العالمية في المستقبل، أكد كثير من الممثلين على أهمية وضع هذه التقييمات على أساس التقييمات الحالية. وقال عدد من الممثلين أنه ينبغي لأي تقييم عالمي في المستقبل أن تكون له وثيقة ختامية تمّ التفاوض بشأنها على المستوى الدولي، كملخص لصانعي القرار. وقال أحد الممثلين إنه من الضروري أن يكون لأي تقييم في المستقبل مجال تركيز محدد بالنظر إلى الكم الكبير من التقييمات العالمية.

٢٦ - وأشار عدد من الممثلين إلى أهمية التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في مجال الحماية البيئية، والمشاركة الإيجابية لجميع البلدان في عمليات التقييم العالمي. وأشار أحد الممثلين إلى أهمية تنسيق التعاون المتعدد الأطراف والتنائي في الاستجابة للتحديات البيئية الملحة. وسلط عدد من الممثلين الضوء على ضرورة تعزيز الجهود لضمان وجود أساس علمي سليم للتقييمات البيئية. وقال أحد الممثلين إنه ينبغي أن تقوم التقييمات العالمية في المستقبل على علوم مؤكدة تستند إلى مؤلفين مؤهلين وذوي خبرة وإلى نظام متين لاستعراض النظراء. وقال إن وجود عنصر قوي لبناء القدرات ونهج التدرج من أسفل إلى أعلى يشكل أداة قوية لبناء القدرات وتطوير المهارات التقنية. وقال إن وضع معايير متفق عليها عالمياً للبيانات والبيانات الشرحية يُعد أيضاً من الأمور الحاسمة. وسلط عدة ممثلين الضوء على ضرورة تقديم مساعدات تقنية ومالية للبلدان النامية من أجل تقييم البيئة، خاصة فيما يتعلق بجمع البيانات واستخدام منهجية التقييم.

٢٧ - وأكد أحد الممثلين أنّ التقييمات المشروعة والمؤكدة عن حالة البيئة لتعزيز السياسة العامة تُعد ضرورية، وأنّ لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة سجلاً طويلاً في هذا الصدد؛ غير أنه قال إنه من الضروري تعزيز صلاحية السياسة العامة للتقييمات وتأثيرها. وتحدث عدة ممثلين عن الحاجة إلى التأكد من إمكانية ترجمة التقييمات إلى سياسات قابلة للتنفيذ.

٢٨ - ومن بين المقترحات الأخرى التي قدمها أفراد من الممثلين أنه ينبغي أن تركز التقييمات العالمية في المستقبل على مواضيع محددة في مجالات الأولوية التي وردت في الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛ وأنّ الاستجابة الفعالة للتحديات البيئية العالمية ينبغي أن تقوم على تحليل خيارات السياسة القطاعية؛ وأنّ

التفاضل الإقليمي ينبغي أن يضيف قيمة إلى تأثير التقييمات، وأن توقيت نواتج "التوقعات البيئية العالمية" ينبغي أن ترتبط بتوقيت نواتج إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مثل الميزانية، وتوقيت الأهداف والغايات الدولية؛ وأنه بينما يُعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو المسؤول الوحيد عن إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض، فإنه يلزم الاستفادة بصورة كاملة من عمل الكيانات الأخرى.

٢٩ - ورحب أحد الممثلين باستمرار المداولات بشأن منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات من أجل التنوع البيئي وخدمات النظم الإيكولوجية. وأعربت ممثلة أخرى عن قلقها من الإعانات الزراعية والأوضاع المشوهة للأسواق التي تقف عقبة في طريق التنمية المستدامة والتجارة التزيهة.

٣٠ - عادت اللجنة للنظر في البند الفرعي في جلستها العامة التاسعة المعقودة صباح الجمعة، ٢٠ شباط/فبراير، وتناولت مشروع المقرر الوارد في الوثيقة UNEP/GC.25/L.5/Add.2.

٣١ - وافقت اللجنة على مشروع المقرر، بصيغته المعدلة شفويًا، لعرضه على المجلس للنظر فيه واعتماده.

٣ - القانون البيئي

٣٢ - تناولت اللجنة هذا البند الفرعي من جدول الأعمال في جلستها العامة الثانية المعقودة صباح يوم الثلاثاء ١٧ شباط/فبراير. وقدم ممثل الأمانة مشاريع المقررات والوثائق المرتبطة بها التي ستنتظر فيها الجلسة. وبدأ باستعراض البرنامج الخاص بوضع قانون بيئي واستعراضه بصورة دورية للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين كخلفية أساسية، قبل تقديم موجز عن عمليات صياغة مجموعتي المبادئ التوجيهية: تلك المتعلقة بوضع تشريع وطني عن المسؤولية وإجراءات الاستجابة والتعويض عن الأضرار التي تسببها الأنشطة الخطرة للبيئة؛ وتلك المتعلقة بوضع تشريع وطني عن الحصول على المعلومات، والمشاركة العامة، واللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية. وأكد أن المبادئ التوجيهية قُصد بها أن تكون أداة، خاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٣٣ - وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب جميع الممثلين الذين تحدثوا عن ارتياحهم لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي. وأعربوا عن تأييدهم القوي لبرنامج مونتفيدو وطالبوا بالإجماع بمواصلة هذا البرنامج.

٣٤ - غير أن أحد الممثلين قال إنه يلزم إيجاد فهم مشترك نظراً لأن عدة نقاط لا تزال مثار جدل. وقال إن البرنامج ينبغي أن يكون أكثر تركيزاً من الماضي، وأن يركز على تعزيز قدرات التنفيذ الضعيفة لكثير من البلدان النامية، وأن يتفادى الازدواجية مع مبادرات أخرى. وأعرب عدة ممثلين عن رأي يقول إن برنامج مونتفيدو الرابع ينبغي أن يتوافق مع الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأنه ينبغي أن يستجيب للتحديات الجديدة فيما يتعلق بالتعاون، والتنسيق، وأوجه التآزر، إلى جانب القضايا الحرجة الأخرى مثل تغير المناخ. واقترح أحد الممثلين أنه ينبغي استعراض نتائج المرحلة الجديدة في الدورة الثامنة والعشرين أو الثلاثين لمجلس الإدارة/المنتدى.

٣٥ - وأعرب كثير من الممثلين عن تأييدهم للمبادئ التوجيهية الخاصة بوضع تشريع وطني عن المسؤولية، وإجراءات الاستجابة، والتعويض عن الأضرار التي تسببها الأنشطة الخطيرة للبيئة. وكان هناك رأي عام بأنّ المبادئ التوجيهية سوف تكون مفيدة للغاية بالنسبة للبلدان النامية، مع أنّ أحد الممثلين أكد أنه ينبغي أن يكون هناك أدنى قدر من التماس العذر وإدراج مبدأ "الملوث يدفع".

٣٦ - وفي حين رحب أحد الممثلين بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بوضع تشريع وطني عن الحصول على المعلومات، والمشاركة العامة، واللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية، قال إن الأحكام اختلفت في مجالات هامة من التشريع في بلده، مثل المسائل التي تتعلق بالرسوم، والتنازلات، والدعاوى الكيدية.

٣٧ - وأعرب ممثل منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي، في سياق تأييده لوضع المبادئ التوجيهية، عن أمله في أن تشجع البلدان على الانضمام إلى الاتفاقية بشأن الوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة في صنع القرار واللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية (اتفاقية آرهوس) وأن تساعد على تنفيذ المبدأ ١٣ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. غير أنه أعرب عن رأي يقول إنّ التعليقات التي أُبدت على المبادئ التوجيهية بحاجة إلى التنقيح.

٣٨ - وعقب أحد الممثلين على ضرورة إجراء استعراضات للوثائق المقرر تناولها واقترح ضرورة إرجاء المسألة إلى موعد لاحق، مثل الدورة الاستثنائية القادمة لمجلس الإدارة/المنتدى. وأيد ممثل آخر هذا الرأي واقترح عقد اجتماع لفريق خبراء لمواصلة النظر في المسألة. وأشار أحد الممثلين إلى أنه توجد بالفعل كثير من التشريعات المعمول بها وأنه ينبغي توجيه المزيد من الاهتمام إلى التنفيذ.

٣٩ - ووافقت اللجنة على إحالة مشاريع المقررات إلى فريق الصياغة للتفاوض بشأنها والانتهاء من مشاريع المقررات.

٤٠ - وافقت اللجنة في جلستها العامة الثامنة، المعقودة في مساء الخميس، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩ على مشروع المقرر المتعلق بالقانون البيئي الوارد في الوثيقة UNEP/GC.25/L.5/Add.1 لعرضه على المجلس/المنتدى للنظر فيه واعتماده.

٤١ - ومشيراً إلى أن عام ٢٠٠٨ صادف الذكرى العاشرة للنجاح في إبرام اتفاقية آرهوس وأن باب الانضمام للاتفاقية مفتوح لجميع البلدان، أعرب أحد الممثلين عن أسفه لعدم إمكانية اعتماد مشروع المبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على المعلومات وأن مجموعته ستواصل العمل بشأنها لإكمال إعدادها للدورة المقبلة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤ - المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

٤٢ - تناولت اللجنة البند الفرعي في جلستها العامة الثالثة بعد ظهر الثلاثاء ١٧ شباط/فبراير. وقال ممثل الأمانة لدى تقديمه البند الفرعي إن الوثائق المعروضة على مجلس الإدارة تعكس الحاجة إلى منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، على النحو المعرب عنه في الاجتماع الدولي المخصص للحكومات وأصحاب المصلحة الذي عقد في بوتراجايا بماليزيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ويطلب مشروع المقرر الذي أعدته لجنة الممثلين الدائمين

والوارد في الوثيقة UNEP/GC.25/L.1 إلى المدير التنفيذي أن ينظم اجتماعاً ثانياً من هذا القبيل للدفع قدماً بالعملية. وقد تم الاضطلاع بالتحليل الأولي للفجوة بشأن الآليات والعمليات القائمة المذكور في الوثيقة لتيسير المناقشات بشأن هذا الموضوع.

٤٣ - وكان هناك تأييد عام فيما بين الممثلين لإيجاد صلة أقوى بين السياسات والعلوم. وقال أحد الممثلين إن المسلم به على نطاق واسع أن التنوع البيولوجي يتعرض لتهديدات حادة وأن توافر معلومات علمية وثيقة الصلة بالسياسات يعتبر عنصراً رئيسياً في حفظ التنوع البيولوجي؛ وإنه ينبغي تقديم مزيد من الدعم لتحسين هذه المعلومات وجعلها متاحة بشكل أكبر. وبالتالي، فقد أيد عدد من الممثلين إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وقال أحد الممثلين إن من شأن المنبر أن يوفر إطاراً علمياً سليماً وموحداً ومتسقاً لعلاج قضايا التنوع البيولوجي. وقال ممثل آخر إن حاجة البلدان النامية إلى المنبر ملحة.

٤٤ - ورحب معظم الممثلين بعقد الاجتماع الدولي المخصص للحكومات وأصحاب المصلحة في بوتراجايا، رغم أن أحدهم أعرب عن رأي مفاده أن مشروع المقرر المعروض على اللجنة لا يعكس الشعور الإيجابي الذي ساد الاجتماع بشكل واف.

٤٥ - بيد أن العديد من الممثلين أعربوا عن شواغل بشأن ما إن كان المنبر يعتبر أفضل منتدى لمعالجة القضية. وقال أحد الممثلين إن الكيفية التي قد يسفر بها المنبر عن تحسين توافر معلومات غير واضحة، غير أنه على استعداد رغم ذلك للنظر في أي اقتراحات لتعزيز الصلة بين العلوم والسياسات وتوفير الدعم لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٦ - وأيد معظم المتكلمين عقد اجتماع ثانٍ للدفع قدماً بالعملية. وقال أحد الممثلين إنه ينبغي عقده بعد استكمال تحليل الفجوة. وقال عدد من الممثلين إن تحليل الفجوة عنصر رئيسي في البت في إنشاء المنبر. وأعلن ممثل جمهورية كوريا أن بلده مستعد لاستضافة الاجتماع الثاني في موعد يتم تحديده فيما بعد.

٤٧ - وحذر أحد الممثلين، مع تأييده لإقامة علاقات وثيقة بين العلوم والسياسات، بأنه ينبغي أن يكون هناك وعي بكفاءة ومردودية تكاليف أي آلية جديدة. وأشار إلى أن ثمة الكثير من الهياكل الدولية القائمة بالفعل، وأنه ينبغي استعراضها بالكامل وتقييم فعاليتها وأدائها. وأشار أحد الممثلين قائلاً إنه فيما يتعلق بالآليات القائمة، يوجد بالفعل العديد من الاتفاقيات التي تغطي التنوع البيولوجي والتي تعتبر معظم الدول الأعضاء أطرافاً فيها، وإنه ينبغي ألا تتم المناقشات الراهنة بشأن إيجاد منبر جديد على حساب تلك الاتفاقيات؛ وإنه ينبغي احترام الإطار الدولي القائم والمحافظة عليه.

٤٨ - وأيد أحد الممثلين إيجاد منبر حكومي دولي في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي تحركه الحكومات ويعترف بسيادة الدول في متابعة مواردها. وقال إنه ينبغي له أن يكفل التقاسم المنصف للموارد وأن يدعم المشاريع المشتركة. وشدد العديد من المتكلمين على الحاجة إلى تحسين العمليات القائمة مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، وتجنب التضارب أو الازدواجية بين الصكوك القائمة. وأوصى أحد الممثلين بأن تقوية المنتج العلمي من شأنه أن يتيح للاتفاقية تنفيذ ولايتها بشكل أفضل.

٤٩ - وشدد عدد من الممثلين على أن من أولويات أي آلية أن تبني قدرات البلدان النامية على المحافظة على تنوعها البيولوجي ونظمها الإيكولوجية، وإجراء التقييمات وتنفيذ الصكوك الدولية ورسم سياساتها الداخلية في هذا الصدد. والحصول على المعلومات عامل هام. وأبرز عدد من الممثلين أهمية التنوع البيولوجي البحري والخدمات البحرية كمصدر هام للإيرادات بالنسبة للكثير من البلدان. وثمة حاجة إلى خطوات عاجلة لتجنب تلوث المناطق الساحلية. وقال أحد الممثلين إن من المهم أن تؤخذ العمليات الجارية بالفعل في الاعتبار، وعلى سبيل المثال في البحوث في البيئة البحرية.

٥٠ - وافقت اللجنة على أنه ينبغي إحالة مشاريع المقررات إلى فريق صياغة للتفاوض حولها واستكمال وضع مشروع المقرر.

٥١ - عادت اللجنة لتناول البند في جلستها العامة السابعة، المعقودة بعد ظهر الخميس ١٩ شباط/فبراير وتناولت بالبحث مشروع المقرر بصورته التي عرضها فريق الصياغة. وقد وافقت اللجنة على مشروع المقرر لعرضه على المجلس للنظر فيه واعتماده.

مقرر جامع بشأن التقارير المقدمة من المدير التنفيذي

- ٥

٥٢ - تناولت اللجنة هذا البند الفرعي في جلستها العامة الثالثة بعد ظهر الثلاثاء ١٧ شباط/فبراير. وأوضحت ممثلة الأمانة لدى تقديمها للبند الفرعي أن تجميع تلك المقررات تحت بند واحد جاء استجابة للطلبات التي أعرب عنها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقليل عدد المقررات وأن ذلك لا يقلل بأي حال من الأحوال من قيمة أي موضوع من المواضيع. وشرحت بشكل موجز ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من عمل وأنشطة في كل من المجالات التالية: الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتنفيذ سياسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة واستراتيجيته في مجال المياه؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إنجاز التنمية المستدامة؛ وإدارة النفايات وتقديم الدعم لأفريقيا؛ وميثاق الأرض، على النحو المقدم في الوثائق ذات الصلة.

٥٣ - واتفق على أن تعامل فروع المقرر الجامع المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة وإدارة النفايات باعتبارها مقررات منفصلة وألا تشكل جزءاً من المقررات الجامعة.

الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ)

٥٤ - شدد عدد من الممثلين على أهمية برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس باعتبارهما إطار عمل هامين لتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعرب أحد الممثلين عن قلقه إزاء تأثير استمرار الأزمة المالية العالمية، والتي قال إنها قد تهدد النتائج المحققة حتى الآن في هذين الإطارين. وأشار ممثل آخر إلى الحاجة إلى بناء قدرات تلك الدول لتنفيذ الإطارين.

٥٥ - ووجه العديد من الممثلين الانتباه إلى الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إمكانية تضررها من آثار التدهور البيئي وتغير المناخ. واقترح أحد الممثلين إدراج قضايا تغير المناخ، بما في ذلك تدابير التكيف مع تغير المناخ وتخفيف حدة آثاره، في التخطيط الوطني والدولي،

ورحب بإنشاء صندوق للتكيف في إطار بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥٦ - وأعرب عدد من الممثلين عن تقديرهم للاعتراف بالحاجة إلى تقديم مساعدة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار أحد الممثلين مع التقدير إلى المساعدة التقنية والمالية التي تقدمها الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تلك الدول تبعاً للمجالات المواضيعية المذكورة في استراتيجية موريشيوس. ورحب بالأولوية المكرسة لإدارة الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاستراتيجية المتوسطة المدى.

٥٧ - ووجه العديد من الممثلين الانتباه إلى المشاكل المتصلة بالنفايات: ولا سيما، حسبما قاله أحدهم، التلوث بالزئبق في الأسماك التي تعتبر الغذاء الأساسي للمجتمعات التي تعيش على الكفاف في الجزر، والنفايات الإلكترونية والكهربائية التي تلتصق بموارد المياه العذبة والمياه الساحلية فتلوث بذلك سلاسل الأغذية. وأبرز ممثل آخر أهمية معالجة مياه النفايات، والإدارة السليمة لمناطق مستجمعات المياه والتنمية المستدامة لموارد المياه المتاحة وتقييمها. ووجه عدد من الممثلين الانتباه إلى أهمية استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشدد أحد الممثلين على الحاجة إلى مساعدة تلك الدول في استحداث تقييمات قطرية في سياق برنامج السنوات العشر الإطاري للاستهلاك والإنتاج المستدامين (عملية مراكش).

٥٨ - وكان من بين القضايا الأخرى التي أثارها أفراد من الممثلين أهمية الحكم الرشيد للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والحاجة إلى موارد مالية إضافية والانتقال من المشاريع البيانية إلى المشاريع الوطنية بشأن تغير المناخ والمشاكل البيئية الأخرى؛ والحاجة إلى مشاريع متكاملة تستجيب للمخاطر المتعددة؛ وأهمية مفهوم الاقتصاد الأخضر من أجل إنجاز التنمية المستدامة وتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من أن تصبح منافسة في الساحة العالمية؛ والحاجة إلى التأكيد على الأنشطة المصممة لدراسة مخاطر التدهور البيئي. ورحب أحد الممثلين بما يبذله برنامج الأمم المتحدة للبيئة من جهود لتقوية الروابط مع بلدان الكاريبي والمحيط الهادئ، ولا سيما من خلال تخصيص موظفين لبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ.

٥٩ - وأحاطت اللجنة علماً مع التقدير بتقرير المدير التنفيذي بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الوارد في الوثيقة UNEP/GC.25/6.

٦٠ - وعادت اللجنة إلى تناول هذا البند في جلستها العامة الثامنة، المعقودة مساء يوم الخميس ١٩ شباط/فبراير ووافقت على مشروع المقرر الجامع، الذي يتضمن فرعاً عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، بصورته المعدلة شفويًا، لعرضه على المجلس للنظر فيه وإمكانية اعتماده.

(ب) تنفيذ سياسة وإستراتيجية المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٦١ - أعرب عدد من الممثلين عن تأييدهم لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المياه وتنفيذ سياسة وإستراتيجية المياه بصيغتهما المستكملة.

٦٢ - وأكد أحد الممثلين على أهمية الاتساق والتنسيق فيما بين مبادرات وبرامج ومعااهدات المياه. وقال إن ثمة حاجة إلى إيلاء الاهتمام الواجب بتغير المناخ وتأثيره وشدد على أهمية التنفيذ الفوري للخطط المتكاملة لموارد المياه وفقاً لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وأبرز ممثل آخر الحاجة إلى وضع مؤشرات عالمية بشأن جودة المياه.

٦٣ - وأحاطت اللجنة علماً مع التقدير بتقرير المدير التنفيذي بشأن تنفيذ سياسة واستراتيجية المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الوارد في الوثيقة UNEP/GC.25/9.

٦٤ - وفي مرحلة لاحقة قالت ممثلة الأرجنتين، مشيرة إلى الفقرة ٧٧ من الوثيقة UNEP/GC.25/9 عن تنفيذ سياسة واستراتيجية المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إن بلدها ليس عضواً في تنمية مركز حوض بلاتا للعناية والمعرفة الاجتماعية والبيئية وطلبت حذف الإشارة الواردة في هذا الصدد. واتفق على ذلك.

٦٥ - وعادت اللجنة إلى تناول هذا البند في جلستها العامة الثامنة المعقودة مساء يوم الخميس ١٩ شباط/فبراير ووافقت على مشروع المقرر الجامع، الذي يتضمن فرعاً عن تنفيذ سياسة واستراتيجية المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بصورته المعدلة شفويًا، لعرضه على المجلس للنظر فيه وإمكانية اعتماده.

(ج) التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إنجاز التنمية المستدامة

٦٦ - أعرب عدد من الممثلين عن تأييدهم لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والجهود التي يبذلها لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية من خلال خطة بالي الاستراتيجية. وأشار العديد من الممثلين إلى أهمية التنفيذ الكامل للخطة ومن ثم الحاجة إلى موارد أخرى. واستحث أحد الممثلين برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة السعي إلى اجتذاب وسائل دعم إضافية، ومن بين ذلك المساهمات العينية.

٦٧ - أعرب العديد من الممثلين عن تأييدهم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كعنصر هام من التعاون الدولي. واقترح أحد الممثلين ضرورة النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره إضافة إلى التعاون بين بلدان الجنوب والشمال، والذي يظل محور التركيز الرئيسي للتعاون الدولي في ميدان البيئة. وشدد أحد الممثلين على أن من الأهمية البالغة للمجتمع الدولي في الأزمة المالية الحالية أن يدعم الروابط المشتركة وأن يحترم الالتزامات التي قطعها بمساعدة البلدان النامية، بما في ذلك ما يتم من خلال توفير الدعم التقني والمالي لبناء القدرات.

٦٨ - وأحاطت اللجنة علماً مع التقدير بتقرير المدير التنفيذي بشأن التعاون بين بلدان الجنوب الوارد في الوثيقة UNEP/GC.25/8.

٦٩ - عادت اللجنة لتناول هذا البند في جلستها العامة السادسة المعقودة في صباح الخميس، ١٩ شباط/فبراير وتناولت بالبحث مشروع المقرر ثانياً. ووافقت اللجنة على مشروع المقرر، بصورته المعدلة شفويًا، لعرضه على المجلس للنظر فيه واعتماده.

(د) إدارة النفايات

٧٠ - أعرب المتكلمون الذين أخذوا الكلمة، في معرض ترحيبهم بالتقرير وتسليمهم بإنجازات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال ويعمل شتى الاتفاقيات المتعلقة بإدارة النفايات وبخطة بالي الاستراتيجية، عن القلق من مستويات النفايات المتزايدة والمشاكل التي تظهر في إدارتها وتفرضي إلى مشاكل صحية متنامية وتهدد إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وقال أحد الممثلين معلماً، لدى ثنائه على عمل اتفاقية بازل، إن الاتفاقية تبين أن العمل الطوعي يمكن أن يكون ناجحاً للغاية في إطار صك ملزم قانوناً وحث على تأييد خطة بالي الاستراتيجية.

٧١ - وقال أحد الممثلين إنه ينبغي لذلك أن تولى إدارة النفايات أولوية أعلى في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق ببناء القدرات، وأن تتم مواصلة استكشاف هذا المجال بواسطة أنشطة تمويلية من خلال الشراكات، مثلما يمكن القيام به مع مرفق البيئة العالمية. وتكلم أحد الممثلين، مبرزاً الطابع الشامل للإدارة المتكاملة للنفايات، عن الفرص وعن الفوائد الاقتصادية المصاحبة لبعض مواد النفايات، من حيث أنه يمكن لها أن توفر مدخلات للإنتاج. وأشار إلى مفهوم التقليل وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام كوسيلة مفيدة، مشدداً على أن ذلك لا يشير إلى نقل النفايات عبر الحدود وإنما بالأحرى إلى عناصر في حلقة النفايات يمكن استخدامها كمدخلات في الإنتاج، مما يدر فوائد تتمثل في تحفيز الاقتصاد وخلق فرص عمل. كما أعرب أحد الممثلين عن أمله في إيلاء المزيد من الاهتمام بإعادة التدوير وصرح آخر بأنه ينبغي القيام بالمزيد من البحوث بشأن الإمكانيات القائمة في ميادين النفايات الخضراء، والطاقات الحيوية والأسمدة.

٧٢ - وعاودت اللجنة النظر في البند في جلستها العامة السادسة المعقودة صباح يوم الخميس ١٩ شباط/فبراير، وتناولت مشروع المقرر من جديد. وأقرت اللجنة مشروع المقرر، بصيغته المعدلة شفويًا، لعرضه على المجلس للنظر فيه واعتماده.

هاء - دعم أفريقيا

٧٣ - وأظهرت المناقشات التالية وجود إقرار عام بالضعف الخاص لأفريقيا إزاء مجموعة من التأثيرات البيئية. ولفت عدة ممثلين الانتباه إلى مجموعة الأدوات والتدابير القائمة بالفعل لمساعدة أفريقيا، مع موافقتهم في نفس الوقت على أنه لا يزال برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من أصحاب المصلحة قادرين على القيام بدور أكبر في صياغة تدابير أخرى لمساعدة القارة على إحراز الهدف رقم ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الاستدامة البيئية. وتم التشديد على أهمية تنسيق أي إجراء جديد في هذا الصدد مع الاستراتيجية متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وميزانيته وبرنامج عمله. وقال أحد الممثلين إن أنشطة برنامج البحار الإقليمية في أفريقيا التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على النحو المتجسد في اتفاقية نيروبي لحماية وإدارة وتنمية الموارد البحرية والساحلية لمنطقة شرق أفريقيا واتفاقية أيدجان للتعاون في حماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة غرب ووسط أفريقيا هي مثال لنوع الأنشطة التي يمكن تجديدها من خلال تقديم دعم إضافي لأفريقيا. وقال أيضاً إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا تستفيد بصورة خاصة من أي دعم إضافي من البرنامج.

٧٤ - وبعد المناقشات تقرر إحالة الموضوع إلى الفريق العامل المعني بالميزانية وبرنامج العمل لمواصلة النظر فيه.

٧٥ - وعاودت اللجنة النظر في البند في جلستها العامة السابعة المعقودة بعد ظهر يوم الخميس ١٩ شباط/فبراير، وتناولت مشروع المقرر بصيغته التي عرضها الفريق العامل. وأقرت اللجنة مشروع المقرر لعرضه على المجلس والنظر في واعتماده.

٦ - ميثاق الأرض

٧٦ - تناولت اللجنة هذا البند في جلستها العامة الثانية المعقودة صباح يوم الثلاثاء ١٧ شباط/فبراير. وعرض ممثل كوستاريكا مشروع مقرر وارد في الوثيقة UNEP/GC.25/L.2/Add.2. وأعرب أحد الممثلين عن تأييده لمشروع المقرر. وأُتفق على مواصلة مناقشة مشروع المقرر في اليوم التالي.

٧٧ - وعادت اللجنة إلى مناقشة البند في جلستها العامة الخامسة المعقودة بعد ظهر الأربعاء ١٨ شباط/فبراير.

٧٨ - ولخص ممثل كوستاريكا تاريخ ميثاق الأرض وشدد على أهميته باعتباره إطاراً أخلاقياً يمكن أن تسترشد به الجهود المبذولة لتحقيق مستقبل مستدام لكوكب الأرض؛ ويمكن أن يكون أداة تعليمية قيمة أثناء عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ ويمكن أن يساهم في تعزيز رفاه سكان الأرض، بما فيهم المجموعات المهمشة.

٧٩ - واتفقت اللجنة على سحب مشروع المقرر المقترح بشأن هذا الموضوع.

٧ - السنة الدولية للتنوع البيولوجي

٨٠ - عرض ممثل اليابان في ورقة غرفة اجتماع مشروع مقرر بشأن مسائل تتعلق بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي في عام ٢٠١٠ وباجتماع العاشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي من المقرر أن يعقد في ناغويا، اليابان، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وأشار إلى الأهمية الممنوحة للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة متوسطة الأجل، فدعا البرنامج إلى الإسراع بتنفيذ أنشطته في مجال إدارة النظم الإيكولوجية تحضيراً لموعد ٢٠١٠. وقال إن السنة الدولية للتنوع البيولوجي والاجتماع العاشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي سيستفيدان كثيراً من الأنشطة المنسقة التي تشارك فيها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والسكان الأصليين. وأفاد بأن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة له دور محتمل في تعزيز هذه الأنشطة وتعظيم فعاليتها.

٨١ - وحظي مشروع المقرر المقدم من اليابان بتأييد واسع النطاق، وشدد عدد من الممثلين على أهميته في المساعدة على إقامة أوجه تآزر بين اتفاقية التنوع البيولوجي وسائر الاتفاقيات والمنتديات الدولية. وقال عدة ممثلين إنهم يفضلون إدراج نص إضافي لإظهار بعض القضايا الرئيسية، بما في ذلك النظام الدولي المتعلق بالوصول إلى المنافع وتقاسمها، التي كانت موضوع الكثير من المناقشات برعاية

اتفاقية التنوع البيولوجي، والتقدم المحرز باتجاه بلوغ هدف عام ٢٠١٠ بشأن التنوع البيولوجي الذي رسمته الأطراف في الاتفاقية في عام ٢٠٠٢.

٨٢ - وبعد المناقشة، قررت اللجنة إحالة المسألة على فريق الصياغة لزيادة النظر فيها.

٨٣ - وعادت اللجنة لتناول هذا البند في جلستها العامة التاسعة المعقودة صباح الجمعة، ٢٠ شباط/فبراير.

٨٤ - وافقت اللجنة على مشروع المقرر لعرضه على المجلس للنظر فيه واعتماده.

٨٥ - أعرب ممثل اليابان عن بالغ سعادته للجهود الجيدة المبذولة في مشروع المقرر. وقال إن جميع المشاركين كان يخالجهم شعوب بالحماس. وأضاف أن بعض التعليقات لم يتم إبرازها في الوثيقة الختامية، هناك، مع ذلك، لغة مشتركة، ومرونة ظهرت في قبول الصياغة النهائية. وأرسل ذلك النجاح إشارة مشجعة للعالم.

٨٦ - وقال ممثل آخر إن وفده قدم بعض التعديلات على مشروع المقرر المقترح من اليابان ينصب تركيزها الأساسي على الاعتراف بأن تقليل التهديد على التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠ يتطلب تقديم مساعدة في شكل موارد للبلدان النامية. وقد لقيت التعديلات المقترحة تأييداً واسع النطاق من البلدان النامية ولكنها لم تحظ بتوافق الآراء في الموافقة عليها؛ وتبعاً لذلك فإن وفده سحب التعديلات المقترحة على مضض وإن كان بروح من المرونة وأعرب عن أمله أن تسود ذات روح التوافق والتعاون في السنة الدولية للتنوع البيولوجي وأن يسجل التاريخ نجاح الجهود الدولية في تقليل فقدان التنوع البيولوجي بنسبة كبيرة.

٨ - حالة البيئة في قطاع غزة

٨٧ - تناولت اللجنة هذا البند في جلستها العامة السابعة المعقودة بعد ظهر يوم الخميس ١٩ شباط/فبراير. وعرض ممثل الجزائر مشروع مقرر يرد في ورقة غرفة اجتماع.

٨٨ - وذكرت ممثلة إحدى البلدان الحضور بأن حماية البيئة وصيانتها واجب إلزامي على جميع الأشخاص، ومن ثم دعت إلى وضع مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متفاوتة في مقدمة جميع السياسات البيئية. وحثت برنامج الأمم المتحدة للبيئة على القيام، بدلاً من البقاء دون فعل شيء، بتقييم الأضرار التي لحقت في قطاع غزة بواسطة بعثة تقصي حقائق وتعويض ضحايا الأحداث الأخيرة وفقاً لذلك. وقالت كذلك إن استعمال الأسلحة المحظورة بواسطة إسرائيل ضد البشر والبيئة ينبغي أن يحال إلى المحكمة الجنائية المختصة؛ ويجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاضطلاع بتقييم الأضرار التي ألحقت بالبيئة، وينبغي تعويض سكان غزة عن هذا الضرر؛ وينبغي تعيين لجنة خاصة لهذا الغرض، وينبغي لمجلس الإدارة أن يصدر بياناً يدين فيه تدمير البيئة وصحة البشر نتيجة استعمال أسلحة الدمار الشامل المحظور في قطاع غزة.

٨٩ - وأقرت اللجنة مشروع المقرر لعرضه على المجلس للنظر فيه واعتماده.

باء - الإدارة البيئية الدولية (البند ٤ (ج) من جدول الأعمال)

٩٠ - تناولت اللجنة هذا البند في جلستها العامة الثالثة، بعد ظهر الثلاثاء ١٧ شباط/فبراير. وأوجز ممثل الأمانة، لدى تقديمه للبند الفرعي، الأعمال التي تم القيام بها أو المقترحة في مجال الإدارة البيئية الدولية تنفيذاً لمقرر مجلس الإدارة د.إ-١/٧ المؤرخ شباط/فبراير ٢٠٠٢، والذي يشار إليه عادة باسم حزمة كارتاخينا، والمقررات د.إ-١/٨ المؤرخ آذار/مارس ٢٠٠٤، و١/٢٤ المؤرخ شباط/فبراير ٢٠٠٧، بشأن تنفيذ المقرر د.إ-١/٧. وكانت حزمة كارتاخينا، قد أوصت في جملة أمور، بتقوية دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسلطته وحالته المالية؛ ومعالجة العضوية العالمية لمجلس الإدارة؛ وتقوية القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وتحسين التعاون والاتساق فيما بين الاتفاقات المتعددة الأطراف؛ ودعم بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتعاون على الصعيد القطري؛ وتعزيز التنسيق فيما بين منظومة الأمم المتحدة. ووجه الانتباه إلى الأولوية العليا المولاة لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية في الاستراتيجية المتوسطة المدى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ وبرنامج عملها.

٩١ - وأكد ممثل آخر للأمانة على الدور المركزي لفريق الإدارة البيئية الذي يرأسه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنسيق الأنشطة التي تعالج قضايا متصلة بالبيئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتم تقوية علاقات العمل بين الفريق ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وكان من بين النتائج الرئيسية لذلك التقدم الذي حققته معظم هيئات الأمم المتحدة صوب الحياض المناخية. وكان الفريق قد قرر في اجتماعه السنوي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ أن يستحدث أدوات ومواد تدريب لدعم وكالات الأمم المتحدة في النهوض بممارسات الشراء المستدامة.

٩٢ - وقدم السيد تادانوري إنوماتا المفتش في وحدة التفتيش المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، موجزاً لنتائج استعراض الإدارة الخاص بالإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة الذي تم الاضطلاع به بناء على طلب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتبين من خلال الاستعراض أن الإطار الراهن للإدارة البيئية الدولية ضعيف بفعل التجزؤ المؤسسي والتخصص، والافتقار إلى نهج كلي إزاء القضايا البيئية والتنمية المستدامة، وعدم وجود إطار تخطيط استراتيجي واحد. واستعرض بإيجاز العوامل التي خلقت تلك الحالة، وأوجز التوصيات التي انبثقت عن الاستعراض. واشتمل ذلك على قيام الجمعية العامة بصياغة فهم واضح لتقسيم العمل فيما بين الوكالات الإنمائية؛ واتباع توجه استراتيجي في السياسات على نطاق المنظومة من أجل حماية البيئة ومن أجل التنمية المستدامة في وثيقة تخطيط الإدارة على أساس النتائج في منظومة الأمم المتحدة؛ وإنشاء سبل ووسائل لتوجيه وإدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتجنب تكاثر الأمانات وتحقيق وفورات في الموارد؛ وتعزيز التنسيق فيما بين أنشطة بناء القدرات في الميدان. وختاماً، قال إن من الضروري أن يكون لدى المنظمات صاحبة المسؤوليات البيئية آلية فعالة لمناقشة النهج الكلي والاتفاق عليه من أجل كفاءة وجود استجابات مثمرة ومردودة التكاليف بدرجة أكبر للتحديات الكبرى البازغة.

٩٣ - أعرب عدد من الممثلين في المناقشات التي تلت ذلك عن تقديرهم للتقدم الذي حققه البرنامج في معالجة التوصيات الواردة في المقرر د.إ-١/٧ وعن تأييدهم للتوصيات التي طرحتها وحدة التفتيش المشتركة، ولا سيما بخصوص استحداث نهج أكثر اتساقاً إزاء الأمور البيئية وفقاً للفقرة ١٦٩ من نتائج

الجلسة العامة الرفيعة المستوى للدورة الستين للجمعية العامة في ٢٠٠٥. وقال أحد الممثلين إنه لا ينبغي استبعاد احتمال إنشاء هيكل جديد لتحقيق هذا الهدف رغم آثاره المالية. وشدد ممثلون آخرون على أهمية إدراج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية عند النظر في القضايا البيئية تمشياً مع مبدأ التنمية المستدامة. وقال ممثل آخر إنه ينبغي استكشاف المقترحات المطروحة بشأن تحسين الإدارة البيئية وذلك من دون إضعاف دور الدول وسيادتها في إدارة مواردها الطبيعية. وكان هناك بعض التأييد للعضوية العالمية لمجلس الإدارة والتي من شأنها أن تساعد في كفالة انفتاح هياكل الإدارة العليا وشفافيتها وإحساسها بالملكية. وأشار إلى بعض النماذج الواعدة للتأزر والشراكة الاستراتيجية داخل منظومة الأمم المتحدة، ومن بينها مبادرة الفقر والبيئة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبرنامج التعاوني للأمم المتحدة للتقليل من الانبعاثات من إزالة الغابات وتردي الغابات في البلدان النامية. ورحب بعض الممثلين بالتجميع الأولي للأهداف البيئية المتفق عليها دولياً وأعربوا عن تطلّعهم إلى المزيد من العمل في هذا الصدد.

٩٤ - وكان هناك اتفاق عام على الأهمية البارزة لخطة بالي الاستراتيجية في الاستراتيجية المتوسطة المدى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج عمله. وقال بعض الممثلين إن المسؤولية الرئيسية عن الإدارة البيئية ملقاة على عاتق الحكومات الوطنية، وإنه ينبغي أن يكون التركيز على تنفيذ المشاريع التي تحدث فرقاً على الطبيعة. وقال العديد من الممثلين، فيما يتعلق بتقوية القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إن تقاسم المعلومات هام في مساعدة البلدان النامية في مجالات التقييم والرصد التي تهم فيها الحاجة للمساعدة التقنية. واعتبرت استراتيجية المراقبة البيئية أداة فعالة في مساعدة البلدان في هذا الصدد، رغم أن بعض الممثلين نبهوا لضرورة توخي الحذر في توزيع الموارد لتجنب الازدواجية في الجهود، وذلك على سبيل المثال مع عملية توقعات البيئة العالمية. وقيل إن بناء ثقة الجهات المانحة شرط أساسي لتقوية التمويل. وقال أحد الممثلين إن النهوض بالشبكات والشراكات، على سبيل المثال مع القطاع الخاص، مسألة رئيسية لتعزيز الإنتاجية. وأعرب آخرون عن تأييدهم لنهج جامع يشمل نطاقاً واسعاً من الشركاء وأصحاب المصلحة. وامتدح عدد من الممثلين استمرار الجهود المبذولة لتعزيز التضافر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مستشهدين في ذلك على وجه الخصوص بالعمل الذي يجري الاضطلاع به في مجموعة المواد الكيميائية. وأشار بعض الممثلين إلى أن من شأن تلك الجهود أن تساعد البلدان النامية على تقليل تكلفة تنفيذ شتى الاتفاقيات، ومن ثم تساعد على الامتثال.

٩٥ - وأخيراً، أعرب بعض الممثلين عن تأييدهم لعمل فريق الإدارة البيئية في النهوض بالتعاون بشأن البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأعرب أحد الممثلين عن أمله في أن تستمر المشاورات غير الرسمية تحت إشراف الجمعية العامة بشأن الأنشطة البيئية في الأمم المتحدة، حيث أن هذا هو الموقع الصحيح للتفاوض بشأن تلك الأمور.

٩٦ - وافقت اللجنة على إحالة مشروع المقرر إلى فريق صياغة للتفاوض حوله واستكمال وضعه.

٩٧ - ونظرت اللجنة في جلستها العامة السابعة، المعقودة بعد ظهر يوم الثلاثاء، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، في مشروع مقرر بشأن إنشاء فريق للنظر في مسألة الإدارة البيئية الدولية، قدمته صربيا ويرد في ورقة قاعة اجتماع.

٩٨ - وبينما رحب عدد من الممثلين بالخطوات المتخذة للتحرك نحو إجراء مناقشات بشأن الإدارة البيئية الدولية وأعربوا عن تقديرهم للحاجة إلى قوة دفع سياسية بشأن المسألة، فقد أبدوا قلقهم للسرعة التي أُعد بها المقرر والتي، كما قال أحدهم، يمكن أن تؤدي إلى الشعور بعدم الثقة وفقدان الشفافية وعدم الشمول. وأعرب ممثلون آخرون عن قلقهم من الطبيعة التمثيلية للفريق المقترح إنشاؤه؛ وأشاروا إلى الخلل في التوازن الذي سينشأ من مشاركة حكومتين إلى أربع حكومات فقط كما جاء في مشروع المقرر.

٩٩ - وطلب عدد من الممثلين توضيحاً بشأن علاقة العملية المقترحة بالعملية التي حددها بالفعل سفيرا المكسيك وسويسرا في نيويورك. وطلب عدد من الممثلين مزيداً من المعلومات عن هذه العملية. وأشار عدة ممثلين إلى ضرورة وجود صلاحيات وولاية للفريق المقترح. وأكد عدد من الممثلين أن النتيجة النهائية لعمل الفريق سوف تشكل مساهمة في العملية التي يجري الاضطلاع بها في نيويورك.

١٠٠ - ووجه الرئيس الانتباه إلى الوثيقة UNEP/GC.25/INF/35، التي تضمنت رسالة من الرئيسين المشاركين للعملية في نيويورك، والتي تطلب من وزراء البيئة إيجاد حلول عملية، ضمن أمور أخرى، لتقديم مساهمات في هذه العملية. وأكد أن نتيجة عمل الفريق ستعرض على مجلس الإدارة لكي ينظر فيها قبل تقديمها إلى الجمعية العامة.

١٠١ - وطلب أحد الممثلين أن تعقد اجتماعات الفريق المقترح بصورة أقل تواتراً قدر المستطاع لتجنب فرض أعباء مالية إضافية على البلدان النامية. وأشار ممثل آخر إلى أهمية تحديد موعد للفريق لكي ينتهي من عمله حتى لا يعمل بالتوازي مع العملية الجارية في إطار الجمعية العامة.

١٠٢ - وفي محاولة لتوضيح المسائل التي أثّرت أثناء المناقشة السابقة، قال أحد الممثلين إنَّ العملية المقترحة هي عملية تشاورية، تهدف إلى تقديم توصيات كمساهمات في العملية التي استُهلّت في نيويورك، والعملية الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة وأنها لا تقوض بأي حال من الأحوال. وقال إن الفكرة تقضي في نهاية الأمر بتقديم مساهمات من برنامج الأمم المتحدة للبيئة للجمعية العامة. ووافق ممثل آخر على هذه الملاحظة وأعرب عن الرأي بأنَّ قيمة مثل هذا الفريق هي بناء التوافق وإجراء مفاوضات، ولكنه قال إنه ينبغي أن يكون الفريق المقترح مفتوح العضوية. ورداً على الشواغل بشأن توقيت الإبلاغ، أشار أحد الممثلين إلى أن الدورة القادمة للجمعية العامة سوف تستمر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى آب/أغسطس ٢٠١٠، وهو ما يعني أنه ليست هناك مشكلة.

١٠٣ - ووافقت اللجنة على إحالة مشروع المقرر إلى فريق عامل معني بهذه المسألة.

١٠٤ - عادت اللجنة لتناول هذا البند في جلستها العامة التاسعة، المعقودة صباح الجمعة، ٢٠ شباط/فبراير، وبحث مشروع المقرر بإنشاء فريق للنظر في مسألة الإدارة البيئية الدولية، والذي قدمته صربيا ويرد في ورقة غرفة اجتماع.

١٠٥ - ووافقت اللجنة على مشروع المقرر لعرضه على المجلس للنظر فيه واعتماده.

جيم - التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في المسائل البيئية (البند ٤ (د) من جدول الأعمال)

١٠٦ - عرض ممثل من الأمانة هذا البند الفرعي. وعُرضت نظرة عامة عن المجالات الرئيسية الثلاثة للأعمال التعاونية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الأمم المتحدة في الموضوعات البيئية. وفي سياق نهج "توحيد الأداء" عزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة أعماله مع الأمم المتحدة على الصعيد القطري من خلال المشاريع الرائدة في ظل "أمم متحدة واحدة"، كما شارك بصورة متزايدة في التقييمات القطرية المشتركة وعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعلى صعيد إدارة البيئة يؤدي البرنامج دوراً نشطاً في مناصرة وتعزيز البعد البيئي في المناقشات بين الوكالات والمناقشات البرنامجية داخل الأمم المتحدة من خلال المشاركة النشطة في مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والفريق الاستشاري وفريق إدارة البيئة. وكان التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ عنصراً هاماً في ذلك العمل، إلى جانب الاستجابات للأزمات العالمية في مجالات الأغذية والتمويل والطاقة. وعلى الصعيد البرنامجي تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع وكالات الأمم المتحدة وخاصة المبادرة المتصلة بالفقر والبيئة، التي يشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إدارتها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث قام بالعمل مع الأفرقة القطرية في إطار نهج برنامجي مشترك. وغطت مجالات التعاون الأخرى برنامج تقليل الانبعاثات من إزالة الأحراج والتدهور والتعاون مع آلية الأمم المتحدة للتنسيق المشترك بين الوكالات بشأن موارد المياه وفي مبادرة الوظائف الخضراء ومع موئل الأمم المتحدة ومن خلال تطوير وتنفيذ مشاريع اشترك في تمويلها مرفق البيئة العالمية.

١٠٧ - وقدم أحد الممثلين معلومات عن تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المنظمة البحرية الدولية في سياق حماية البيئة البحرية.

١٠٨ - وأخذت اللجنة علماً بالتقرير.

دال - التنسيق والتعاون مع المجموعات الرئيسية (البند ٤ (هـ) من جدول الأعمال)

١٠٩ - قالت ممثلة الأمانة، لدى تقديم الاستعراض النهائي للاستراتيجية طويلة الأجل لإشراك الشباب وإدماجهم في القضايا البيئية (UNEP/GC.25/10)، إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعلق أهمية خاصة على مساهمة المجموعات الكبرى، مثل المجموعات التي تمثل المجتمع المدني، وما تستطيع أن تقدمه هذه المجموعات للأعمال التي تقوم بها المنظمة. وفي هذا الصدد أبرزت تاريخ واستراتيجية برنامج تونزا وأنشطته الجارية، وهو البرنامج الذي وضع بغرض زيادة مشاركة الشباب في القضايا البيئية. وتهدف استراتيجية تونزا الثانية للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٤ إلى الاستفادة من النجاح الذي تحقّق في الاستراتيجية الأولى وتم تنسيق الاستراتيجية الثانية مع الأولويات الست الشاملة المحددة في الاستراتيجية متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي الختام قالت إن حيوية الشباب وعاطفتهم الجياشة واستعدادهم للمشاركة في الموضوعات المتصلة بالبيئة تمثل واحداً من أهم الاستثمارات لكفالة المستقبل المستدام على سطح الأرض.

١١٠ - وحضر عدد من ممثلي مجلس تونزا الاستشاري للشباب الاجتماع وقدموا بياناً يلخص موقفهم إزاء عدد من القضايا التي تجري مناقشتها في المجلس/المنتدى.

١١١ - وفي سياق المناقشة التي أعقبت ذلك تم الإعراب عن قدر كبير من الإعجاب للمشاركة المهمة من جانب الشباب في الأنشطة البيئية. ولخص كثير من الممثلين الإجراءات التي يجري اتخاذها في بلدانهم ومناطقهم لتشجيع المواهب التي يستطيع الشباب تقديمها إلى هذه الأنشطة والاستفادة من هذه المواهب. واقترح بعض الممثلين طرقاً يمكن بها تحسين استراتيجية تونزا، بما في ذلك توسيع نطاق عضوية مجلس تونزا الاستشاري للشباب لكفالة مشاركة الأقليات، مثل مجموعات الشعوب الأصلية؛ وإيلاء مزيد من الاهتمام للتمويل وإمكانية الوصول إلى الموارد من خلال الشراكات، بما في ذلك مع القطاع الخاص؛ وزيادة التنسيق مع أعمال المنظمات والهيئات الأخرى؛ وفتح سبل الوصول إلى مجموعة واسعة من الفرص التعليمية، وذلك مثلاً من خلال زمالات التدريب الداخلي وتدريب المدربين؛ وإعطاء أولوية لزيادة الوعي بجميع جوانب التنمية المستدامة وليس الوعي بالبيئة وحسب.

١١٢ - ووافقت اللجنة على مشروع قرار بشأن الاستراتيجية الطويلة الأجل لإشراك الشباب وإدماجهم في القضايا البيئية والوارد في الوثيقة UNEP/GC.25/L.1 وإحالته إلى المجلس/المنتدى للنظر فيه وإمكانية اعتماده.

هاء - مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية (البند ٤ (و) من جدول الأعمال)

١١٣ - عند عرض هذا البند أدلت ممثلة الأمانة ببيان عن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية، الذي كان ممولاً رئيسياً للأنشطة البيئية العالمية طوال عقدين تقريباً من الزمن. وقالت إن المرفق ينظر في خيارات للإصلاح يمكن أن تشمل إعادة التفكير في العلاقة بين المرفق وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة المرفق في تحديد الأولويات الاستراتيجية والمسائل الناشئة بالنسبة للمرفق. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإصلاح الفريق الاستشاري التقني والعلمي للمرفق الذي استضافه البرنامج وذلك لزيادة فعاليته في توفير توجيهات علمية سليمة كما اتخذ خطوات لتنسيق حافظته الخاصة بالمرفق مع إستراتيجية البرنامج متوسطة الأجل على النحو الذي يتضح في برنامج عمل فترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١. وللوفاء بالمعايير الاستثنائية للمرفق اقترن هذا الإدماج بفصل مؤسسي لوظائف المحاسبة التي تغطيها شعبة تنسيق المرفق والخدمات التنفيذية في الشعب والمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١١٤ - وقالت في تلخيص بعض الجوانب التاريخية للعلاقة بين المرفق والبرنامج إن المرفق قام في الفترة بين ١٩٩١ و ٢٠٠٨ بالموافقة على ٤٦٤ مشروعاً لتنفيذها البرنامج، ويبلغ مجموع قيمتها ٧٧٧ مليون دولار. وقد حققت الدورة الرابعة لتجديد موارد الصندوق الاستئماني للمرفق إصلاحات واسعة النطاق، مثل تطبيق إطار توزيع الموارد، وإعادة تشكيل طرائق استرداد تكاليف المشاريع. ومن منظور الأمانة، بينما كان كثير من الإصلاحات إيجابياً، أثار بعضها تحديات جديدة للبلدان والوكالات على حد سواء مثل انخفاض عدد المشاريع التي تشجع التعاون الإقليمي أو العالمي، أو التي تشجع التعاون على صعيد المنظومة. وقالت في الختام إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يشجع تجديداً قوياً لموارد الصندوق الاستئماني للمرفق بالقيمة الحقيقية، كما أن البرنامج يظل ملتزماً بكفالة تشغيل المرفق بكفاءة وفعالية كمرفق متعدد الأطراف ومتعدد القطاعات.

١١٥- وأعرب أحد الممثلين عن تقديره القوي للأعمال التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه وكالة منفذة للمرفق، مع الإعراب في نفس الوقت عن تحفظات بشأن بعض المسائل. فهناك حاجة على سبيل المثال لفحص الإصلاحات المتصلة بالدورة الرابعة للتجديد من منظور فعاليتها للبلدان وليس فيما يتعلق بالنسبة المثوية لموارد المرفق التي يتلقاها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفضلاً عن هذا اعترف الممثل بالخطوات التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحسين المعايير الاستثمارية لشعبة تنسيق المرفق، ولكنه أشار إلى ضرورة أن يكون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مراجعو حسابات مستقلون حتى وإن كانوا من خارج الأمم المتحدة. وأثنى الممثل أيضاً على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإعادة تشكيل وإعادة تركيز مزاياه النسبية، وأشار إلى أن الاستراتيجية المتوسطة الأجل وثيقة قادرة على أن تجمع مزيداً من التمويل للمشاريع في الدورة الخامسة لتجديد الموارد.

١١٦- واستشهد ممثل آخر بتجربة تنفيذ المشاريع البيئية التي تبين أهمية القدرة على دعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه وكالة منفذة يتعين تعزيز دوره، وبخاصة في مجال مشاريع تغير المناخ.

١١٧- وأخذت اللجنة علماً ببيان الأمانة عن مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية.

رابعاً - متابعة نتائج مؤتمرات القمة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة وتنفيذها، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة (البند ٥ من جدول الأعمال)

١١٨- تناولت اللجنة هذا البند في جلستها العامة الخامسة المعقودة بعد ظهر الأربعاء ١٨ شباط/فبراير. وقدم ممثل للأمانة هذا البند. ويدخل تحت هذا البند المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وقرارات الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين ومتابعة مؤتمرات القمة للأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية الدولية، وتقرير أعمال لجنة الممثلين الدائمين مع ما يتصل بهذه الموضوعات من وثائق. ومن بين ٢٦٦ من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين كان ٩٠ قراراً منها يتناول قضايا بيئية وقضايا التنمية المستدامة، ولذلك كانت ذات أهمية مباشرة لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع وجود تغير المناخ والكوارث الطبيعية في مكان بارز من جدول الأعمال. وقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدوره في الاستجابة لنتائج مؤتمرات القمة الكبرى التي عقدت في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمر رفيع المستوى لعام ٢٠٠٨ بشأن الأمن الغذائي العالمي، ومؤتمر القمة الاستثنائية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٨ والاجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠٠٧ بشأن تغير المناخ.

١١٩- وأخذت اللجنة علماً بالمعلومات المقدمة.

خامساً - الميزانية وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١ وصندوق البيئة ومسائل الميزانية الأخرى (البند ٦ من جدول الأعمال)

١٢٠- تناولت اللجنة هذا البند في جلستها العامة الأولى المعقودة بعد ظهر يوم الاثنين ١٦ شباط/فبراير. وقالت نائبة المدير التنفيذي، لدى تقديم هذا البند، إن الوثيقة المعروضة أمام اللجنة تمثل خروجاً جذرياً عن المؤلف في فترات السنتين السابقة ومن عدة جوانب، تشمل توخي نهج جديد

يقوم على الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ التي تضمّ في جوهرها ستة برامج فرعية جديدة؛ ومستوى جديد من الطموح في برنامج العمل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ ينطوي على ارتفاع كبير في التمويل تجسّده الميزانية التكميلية لفترة السنتين الحالية؛ ومستوى جديد من المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن برنامج العمل والهيكلة الجديد للبرامج الفرعية. وقد حظيت جهود الإصلاح بالاعتراف من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة، وبالتأييد والاعتراف من جانب الدول الأعضاء. ومن شأن برنامج العمل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ أن يعطي دفعا لبلوغ نتائج أكبر وإحداث أثر أقوى.

١٢١- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أثنى معظم من تكلم من الممثلين على التنسيق المفتوح والشفاف من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الدول الأعضاء عبر لجنة الممثلين الدائمين، الذي ميّز إعداد مشروع برنامج العمل والميزانية. وكان هناك تأييد لإجراء مشاورات مماثلة عند إعداد وثائق أخرى في المستقبل.

١٢٢- وبدا تأييد للميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١. وقال عدد من الممثلين إن المقترح إنما هو دليل على تنامي ثقة الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي المدير التنفيذي للبرنامج وفي الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣، فضلاً عن تزايد الاهتمام السياسي بجدول أعمال البيئة. وشملت الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١ أنشطة برنامجية بقيمة تتجاوز المبلغ الذي كان متوقفاً في الأصل في المقرر ٩/٢٤. وقال الممثلون إن الزيادة في الميزانية صندوق البيئة لا ينبغي أن تنطوي على أي أثر بالنسبة للاشتراكات المقررة للدول الأعضاء في الميزانية العادية.

١٢٣- ولئن قال عدة ممثلين أن مشروع برنامج العمل والميزانية يمثل جهداً ممتازاً من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإعادة تنظيم عمله من أجل الأخذ بمزيد من التنسيق والفعالية والكفاءة، فقد أشار البعض إلى أن عدداً من الجوانب الهامة يحتاج إلى توضيح، ولا سيما تخصيص الموارد للشعب وصلات الربط بأولويات البرامج الفرعية. ودعت واحدة من الممثلين برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الانفتاح في شرح الهياكل الاستراتيجية لتفكيره وإدارته. واعتبرت الشفافية والوضوح عاملين أساسيين لبناء الثقة، فحثت برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الدخول في حوارات مفتوحة مع الحكومات، بما في ذلك عبر لجنة الممثلين الدائمين، من أجل الاشتراك معها في الوثائق قبل الانتهاء من إعدادها، وبغية تمكينها من فرصة استعراض تقدير تكاليف خطط العمل وتقديم مساهمة في تطوير المنظمة.

١٢٤- ودعا عدد من الممثلين إلى زيادة مواءمة الجدول الإرشادي للمساهمات الطوعية مع جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة وذلك من أجل ضمان تقاسم الأعباء بشكل منصف وعادل. وتحدّث عدة ممثلين عن أهمية رصد الإنجاز في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأشار أحدهم إلى ضرورة الانتقال إلى إجراء الرصد المستقل والإبلاغ المنتظم بذلك إلى المجلس بغية ضمان التقييم الصحيح للإنجاز. واقترح أحدهم ضرورة إعطاء الأولوية في تخصيص الموارد ضمن البرامج الفرعية إلى خطة بالي الاستراتيجية من أجل تركيز الأنشطة على المستوى القطري. وأشار ممثل آخر إلى ضرورة مساعدة البلدان على الانتقال إلى الأخذ باقتصاد أخضر وعلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات متعددة الأطراف.

١٢٥- وأتفقت اللجنة على إحالة مشاريع المقررات بشأن برنامج العمل والميزانية إلى الفريق العامل المعني بتلك المسألة.

١٢٦- وعادت اللجنة إلى تناول البند في جلستها العامة السادسة، في صباح يوم الخميس، ١٩ شباط/فبراير، وتناولت مشاريع المقررات كما عرضها الفريق العامل. واعتمدت اللجنة مشاريع المقررات وأحالتها إلى المجلس للنظر فيها وإمكانية اعتمادها.

سادساً - جدول الأعمال المؤقت، وموعد ومكان انعقاد كل من الدورتين التاليتين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (البند ٧ من جدول الأعمال)

(أ) الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (البند ٧ (أ) من جدول الأعمال)

(ب) الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (البند ٧ (ب) من جدول الأعمال)

١٢٧- تمّ النظر في البندين أعلاه من جدول الأعمال معاً.

١٢٨- وتناولت اللجنة البند في جلستها العامة السادسة، المعقودة في صباح يوم الخميس، ١٩ شباط/فبراير. ونظرت اللجنة في مشروع مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقتة وموعد ومكان انعقاد كل من الدورة الاستثنائية الحادية عشرة والدورة العادية السادسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى، وقد عُمد مشروع المقرر في ورقة غرفة اجتماع.

١٢٩- ووجه أحد ممثلي الأمانة الاهتمام بإيجاز إلى أنّ تحديد موعد ومكان انعقاد كل من الاجتماعين سوف يتم بالتشاور مع مكتب مجلس الإدارة والدول الأعضاء بعد اقتراح عقد الدورة الاستثنائية بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. ولا تزال المناقشات مستمرة في هذا الصدد.

١٣٠- واعتمدت اللجنة مشروع المقرر وأحالته إلى مجلس الإدارة للنظر فيه واعتماده.

سابعاً - مسائل أخرى

١٣١- لم تناقش أي مسائل أخرى.

ثامناً - اعتماد التقرير

١٣٢- وفي الجلسة العامة التاسعة، المعقودة صباح الجمعة، ٢٠ شباط/فبراير، اعتمدت اللجنة هذا المحضر على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثيقة UNEP/GC.25/CW/L.1، بصيغته المعدلة شفويًا، وعلى أساس أن يقوم المقرر، بالتنسيق مع الأمانة، بإكمال التقرير ووضعها في صورته النهائية.

تاسعاً - اختتام الاجتماع

١٣٣- أعلن اختتام الجلسة التاسعة والختمية للجنة الجامعة في الساعة ١٠/٤٥ صباح الجمعة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

المرفق الثالث

موجز الرئيس للمناقشات التي أجراها الوزراء ورؤساء الوفود في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

١ - مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي هو المنتدى الرفيع المستوى للسياسات البيئية للأمم المتحدة. ويقوم المجلس/المنتدى بجمع وزراء البيئة في العالم سوياً "لاستعراض القضايا السياسية الهامة والآخذة في الظهور في ميدان البيئة".

٢ - ويقدم المجلس/المنتدى مشورة سياسية وتوجيهاً واسع النطاق بهدف النهوض بالتعاون الدولي في ميدان البيئة، وذلك ضمن أمور أخرى.

٣ - وقد عقدت الدورة الخامسة والعشرون للمجلس/المنتدى في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في نيروبي. وأثناء الجزء الرفيع المستوى من الدورة ناقش مندوبون من ١٤٧ بلداً، منهم ١١٠ وزراء ونواب للوزراء و١٩٢ ممثل عن المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة موضوعين منفصلين ولكنهما متصلان ببعضهما:

(أ) "العولمة والبيئة - الأزمات العالمية: وهل تُثير فوضى وطنية؟"

(ب) الإدارة البيئية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة - الإدارة البيئية الدولية هل هي مساعدة أم معرقل؟ - الإدارة البيئية الدولية من منظور قطري".

٤ - وقد استنارت المناقشات بورقات معلومات أساسية موجزة وحافزة للتفكير أعدت كإحاطات للمشاركين سابقة على المناقشات، كما استنارت بنتائج حديثين سابقين على الدورة وهما المنتدى الرفيع المستوى المعني بالقضايا الجنسانية ومنتدى المجتمع المدني.

٥ - واستشرف الجزء الرفيع المستوى أيضاً الأحداث المقبلة حيث لا بد من مواجهة تحديات وفرص متعددة قبل عقد الدورة السابعة عشر للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمؤتمر العالمي المعني بالحيطات، وسيعقد هذا الأخير في مانادو، ياندونيسيا، في أيار/مايو ٢٠٠٩.

٦ - وتمعن الوزراء أيضاً في الـ ١٢ شهراً الماضية، التي شهد العالم فيها ظهور أزمات عالمية متعددة منها أزمات في الغذاء والمياه العذبة وأزمات مالية، والارتفاع السريع ثم الانخفاض في أسعار الطاقة والغذاء، ونقص الأغذية على مستوى العالم وزيادة ندرة المياه.

٧ - كما ناقش الوزراء زيادة التعقيد الناجم عن تغير المناخ، ولاحظوا أنه يفاقم من آثار الأزمات العالمية الأخرى. بما في ذلك من خلال تأثيره الملحوظ على محيطات العالم. وهناك إحساس ملحوظ في شتى أرجاء العالم بما لاحظوه من الآثار التي قد تكون لها عواقب على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - وقد اتجه الجانب الأكبر من اهتمام الحكومات والمجتمع الدولي مؤخراً إلى التصدي للأزمة المالية، ولاحظ الوزراء أن الاستجابة للأزمة المالية قد تؤثر تأثيراً مباشراً على حسم التحديات الأخرى أو التخفيف من حدتها.

٩ - واستجابة لرغبة الوزراء، يحدد موجز الرئيس هذا بعضاً من التحديات الرئيسية والفرص التي أبرزها الوزراء فيما يتعلق بكل من الموضوعين الرئيسيين اللذين جرت مناقشتهما، جنباً إلى جنب مع رسائل واضحة موجهة لحكومات العالم ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لطرح الإجراءات المقترحة.

١٠ - وكما هو الحال في السنوات الماضية، يعكس موجز الرئيس الحوار التفاعلي الذي دار بين الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين الذين حضروا الدورة الخامسة والعشرين للمجلس/المنتدى. وهو يعكس الأفكار التي طرحت ونوقشت أكثر من أن يكون تعبيراً عن توافق في الآراء بشأن كل النقاط التي طرحها المشاركون.

التحديات، والفرص، والرسائل

الموضوع الأول: الأزمة العالمية: هل تُثير فوضى وطنية؟ - نحو اقتصاد أخضر ومواجهة التحديات المتعددة واقتناص الفرص

التحديات

"ينبغي أن يكون وزراء البيئة وزراء للنجاح الاقتصادي المستدام"

يمضي إنشاء اقتصاد أخضر جنباً إلى جنب مع التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا تستطيع الحكومة بمفردها إدارة وتمويل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛ فالقطاع الخاص والمجتمع المدني يقومان بدور أساسي ولكنهما يحتاجان لتوفير الحوافز والاستثمار في البيئة على النحو الواجب.

ويشمل الاقتصاد الأخضر الاستهلاك والإنتاج على السواء. والإنتاج المستدام واستراتيجيات الاستهلاك ضروريان لتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد أخضر.

وهناك طائفة غنية من الأمثلة الواعدة على المشاريع والمبادرات الخضراء من جميع أنحاء أقاليم العالم كافة، وفي كثير من الأحيان، تتطلب هذه الجهود استثماراً إضافياً كبيراً ومزيداً من الحوافز حتى يتسع مداها. وفي هذا السياق، تدعو الحاجة لتقدم المساعدة المالية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وإلى مراعاة الملاءمة مع الظروف الخاصة لكل بلد، وإلى بناء القدرة.

أسلوب الحكم

"إننا بحاجة لأن نجعل الملعب السياسي يميل لصالح الاقتصاد الأخضر."

(أ) ينبغي أن تسهم السياسات التي ترمي إلى تحقيق اقتصاد أخضر في القضاء على الفقر، الأمر الذي يتطلب انتهاج أسلوب للحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والعالمي؛

- (ب) ويتطلب البيان البيئي الفعال وطنياً وعالمياً التماسك والاستجابة الوقتية للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة في حينها لتحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛
- (ج) وينبغي أن يؤدي الحكم الرشيد على الصعيد الوطني إلى تفعيل النهج المشتركة بين القطاعات وإلى الاعتراف بأن خدمات النظام الايكولوجي تشكل أساساً ضرورياً لرأس المال الوطني؛
- (د) ومن الضروري أن يتكامل الاقتصاد الأخضر مع عمليات التنمية المستدامة القائمة، بما في ذلك من خلال خلق وظائف خضراء جديدة ولائقة؛
- (هـ) وينبغي أن تشمل عملية التحرك نحو الاقتصاد الأخضر العمال، والفلاحين، والنساء، والمنظمات غير الحكومية، والسكان الأصليين، والشباب، وقطاع الأعمال، والحكومات على المستويين المحلي والإقليمي ولكل منهم دور كبير يتعين عليه أن يؤديه في نطاق الاقتصاد الأخضر.

التكنولوجيا

- (أ) يعد تطوير التكنولوجيا ونقلها عنصراً أساسياً في صنع التحول نحو النمو الأخضر. وينبغي أن تُيسر عملية نقل التكنولوجيا وان تُوفر بتكلفة معقولة.

التجارة والمال

"ينبغي ألا تكون المعايير البيئية عقبة تحول دون الوصول إلى الأسواق ويجب أن تُشجع التجارة والوصول إلى الأسواق، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال"

- (أ) ينبغي ألا تشوه تدابير الاقتصاد الأخضر التجارة ويجب أن تحصل على الحوافز من أجل الاستثمار والحق في التجارة؛
- (ب) من المناسب وضع سياسات للتسعير لتشجيع السلوك الاستهلاكي المستدام، ولكن من الضروري وضع الضمانات لحماية الفقراء؛
- (ج) ولا تملك الحكومات بمفردها ما يكفي من رأس المال لتمويل وتعزيز التغيير التحويلي اللازم لتحقيق الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر. والدور الذي يؤديه القطاع الخاص هو دور حيوي؛
- (د) يجب تبسيط الآليات المالية وعدم فرض متطلبات غير ضرورية على البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛
- (هـ) من الذي سيتحمل تكاليف الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؟ سيُستمد التمويل من الميزانيات الوطنية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والقطاع الخاص، أو من المزج بينها جميعاً؛
- (و) يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تحترم التزاماتها.

خلق فرص العمل وبناء القدرات

- (أ) ينطوي بناء القدرة (البشرية والمؤسسية على السواء) للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال حتى تستفيد من الحلول التكنولوجية القائمة والدعم المالي للتقدم نحو الاقتصاد الأخضر، على مواجهة تحديات؛
- (ب) ينبغي الارتقاء بمستوى الوعي والاتصال لدى الجمهور العام بغرض السعي نحو إحداث التغيير السياسي.

الفرص

"الأزمة المالية والأزمة المناخية متماثلتان وهما أزمة واحدة.

والاقتصاد الأخضر هو السبيل للخروج منهما".

توفر الأزمة الاقتصادية الراهنة، في سياق تغير المناخ وأزمة الطاقة، وأزمات المياه والغذاء، فرصة فريدة لإعادة هيكلة الاقتصادات هيكلية جذرية ومن ثم فهذه الأزمات تشجع على الطاقة الخضراء، والنمو الأخضر، والوظائف الخضراء واستدامتها جميعاً.

وفي حين أن بعض البلدان ترى في الاقتصاد الأخضر فرصة متاحة للاستثمار في رأس المال الطبيعي كوسيلة للخروج من الأزمة المالية الراهنة، ترى بلدان أخرى في الاقتصاد الأخضر فرصة لتقوية الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر.

ويفتح التقدم نحو الاقتصاد الأخضر آفاقاً رحبة من الفرص لاجتذاب النساء للانخراط في الاقتصاد الرسمي واقتناص الموارد غير المستغلة.

وتكمل السياسات البيئية والاقتصادية كل منهما الأخرى: ونحن بحاجة لاستخدام آليات السوق المنظمة لتشجيع الاستثمارات الابتكارية الجديدة في التكنولوجيا الخضراء؛ وينبغي أن تتواءم الحلول والحوافز مع إمكانيات كل بلد وحدود قدراته من حيث توافر الطاقة، والثروة، والموارد الطبيعية.

أسلوب الحكم

(أ) تضع الأزمة الاقتصادية الدولية في وضع يحتم عليها أن تسن نظاماً يؤدي إلى أن تشجع الأسواق على الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وذلك يقتضي أن تضطلع الحكومات بدور قيادي قوي؛

(ب) ويطرح التحرك نحو الاقتصاد الأخضر إمكانية تعزيز الهيكل البيئي الدولي الحالي أو تحويله بحيث يستجيب للتحديات والفرص المتعددة.

التكنولوجيا

(أ) هناك كثير من مبادرات الإنعاش الاقتصادي ومجموعات من الحوافز موجهة بالفعل لإحداث انتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وينبغي أن تتضمن هذه المجموعات عناصر ناجعة للنهوض بالتعاون بين بلدان الشمال، وبين بلدان الجنوب والشمال وبين بلدان الجنوب وبعضها بشأن التكنولوجيا المبتكرة ونقل التكنولوجيا؛

(ب) ويعد الاستثمار في الهياكل الأساسية الأيكولوجية مكسباً لجميع الأطراف؛

(ج) وينبغي دعم الحلول التكنولوجية للأعمال التجارية في مجال الطاقة ودعم الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية من خلال الحوافز ونشر التكنولوجيا على نطاق أوسع؛

(د) ويحتم التوسع الحضري السريع على تجديد النظر إلى التحول الأخضر، وإعادة التدوير، وإدارة النفايات.

التجارة والمال

"نحن بحاجة لأن نتعلم أن نحسب كمية الكربون ونضمن التنوع البيولوجي".

(أ) فلنحول "إعانات الكربون إلى" حوافز خضراء، وينبغي إيجاد وتشجيع الحوافز للانضمام إلى الاقتصاد الأخضر وعلى الأخص فيما يتعلق بالفقراء. ويجب أن تفتح أبواب الاقتصاد الأخضر إلى الجميع؛

(ب) من المرجح أن تؤدي مكافحة تغير المناخ والاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية هائلة. وتتراوح الفوائد من استحقاقات إدارة النظام الأيكولوجي السليم إلى إيجاد وظائف خضراء جديدة في ميدان التكنولوجيا النظيفة، والزراعة المستدامة والمشاريع التجارية؛

(ج) وقد تحفز الآليات المالية الجديدة، مثل آلية التنمية النظيفة الموسعة التي يمكن الوصول إليها، البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على إضفاء اللون الأخضر على اقتصاداتها؛

(د) كلمة REDD الإنجليزية مختصر يعني إزالة الغابات أخضر؛^(٥٧)

(هـ) إن الطاقة النظيفة تولد الدخل وتتيح الفرص أمام التنمية النظيفة. فتمويل المشاريع الصغيرة للألواح الشمسية للأسر المعيشية على سبيل المثال يمكن من زيادة الطاقة للأسر المعيشية التي تباع لتوليد الدخل.

(٥٧) كلمة Redd نطقاً تعني أحمر ولكن معناها أخضر لأن الكلمة الإنكليزية اختصار لعبارة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات.

خلق فرص العمل وبناء القدرات

- (أ) يمكن أن يوفر تحويل الاقتصاد إلى اللون الأخضر محركاً جديداً للنمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل الخضراء اللائقة. وسيساعد هذا التحول على زيادة المهارات وزيادة قيمة قوة العمل من خلال الاستثمار في نظم التعليم، والمعرفة وتنمية المهارات وخلق شبكة وطنية خضراء؛
- (ب) ويفتح الحوار بين دول الجنوب بشأن البرامج والمشاريع الخضراء الناجحة المجال أمام إمكانيات ثرية لنقل التكنولوجيا؛
- (ج) ويمكن استخدام الوعي العام وحزمة الاتصالات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر لبناء القدرات الوطنية. ولا بد من الاعتراف بدور المرأة في مبادرات بناء القدرات بوصفها الأمين على الموارد الطبيعية.

الرسائل

- "أن هذه الأزمة هي أكبر الأزمات منذ أجيال كثيرة، ولكن ليس هناك جيل مؤهل جيداً لمواجهةها"
- يحظى الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بالاعتراف الواسع النطاق كوسيلة لتحقيق فوائد متعددة للمجتمع الدولي ولجميع الأمم في التصدي لمشكلات الأمن الغذائي، وتأمين الطاقة، والأمن المائي والتغيرات المناخية. وينظر إلى الاقتصاد الأخضر كاستجابة فعالة للأزمة المالية، الأمر الذي يمكن أن يفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- وهناك حاجة في الوقت ذاته لمواصلة دراسة مفهوم الاقتصاد الأخضر بصورة أكبر، ولا سيما لأنه يتصل بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

الحكومات

- (أ) يمكن التقليل من المخاطر السياسية المحتملة للبرنامج الأخضر الجديد إذا اقتنعت الشعوب أن أمنها على المدى الطويل يكمن في الاقتصاد الأخضر، الذي ينهض بالعمل والصحة والثروة؛
- (ب) ويتعين على الحكومات أن تنشئ إطار العمل الصحيح والحوافز اللذين ييسران الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛
- (ج) والمجتمع الذي يدرك جيداً فوائد الاقتصاد الأخضر سيمارس الضغط الشعبي اللازم على صناعات السياسات من أجل نجاح الاقتصاد الأخضر. وينبغي بذل جهود كبيرة من أجل الوصول إلى الجماهير؛
- (د) وينبغي أن تتضمن مجموعة الحوافز المالية الاستثمار في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وخلق فرص عمل جديدة وتكنولوجيات جديدة والنهوض بالتنمية المستدامة؛

- (هـ) وهناك حاجة لإدماج الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في عمليات وبرامج التنمية، وحفز التحول الشامل للاقتصاد إلى اقتصاد قليل الكربون على مدى الزمن؛
- (و) ويتعين على وزراء البيئة أن ينخرطوا بشكل متزايد في عملية صنع القرار والتأثير على القرارات السياسية جنباً إلى جنب مع وزراء المالية، والتنمية والتجارة، والتخطيط، والزراعة، والسياحة؛
- (ز) وينبغي أن تستفيد النساء والأطفال من التحول إلى الاقتصاد الأخضر، ويجب ألا يعانون من أي جوانب سلبية تنجم عن هذا التحول.

منظومة الأمم المتحدة

- (أ) لا بد أن تعمل منظومة الأمم المتحدة مع مؤسسات بریتون وودز ومصارف التنمية من أجل تنسيق الجهود على الصعيدين الدولي والوطني لمساعدة البلدان مساعدة فعالة على مواجهة تحديات الغذاء والطاقة والأمن المائي وتغير المناخ بأسلوب شامل من خلال الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛
- (ب) ويتعين على لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة عشر النهوض بالاقتصاد الأخضر على مستوى العالم من خلال التوصية باتباع سياسات ذات صلة لتعزيز الانتقال إلى هذا الاقتصاد من حيث استخدام الأراضي، والزراعة، والتنمية الريفية عن طريق بذل الجهود لمعالجة الجفاف والتصحر وخاصة في أفريقيا، وذلك ضمن أمور أخرى؛
- (ج) وينبغي أن توفر منظومة الأمم المتحدة الدعم لبناء القدرات والتكنولوجيا - من خلال تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات - بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من المشاركة النامية في الاقتصاد الأخضر؛
- (د) ويتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يصوغ مجموعة من الخيارات تستهدف تحقيق الاقتصاد الأخضر كمي تنظر فيها الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على الفور. كما يتعين عليه أن يساعد على تنفيذها؛
- (هـ) لقد آن الأوان. إن المضي صوب برنامج أخضر جديد، واقتصاد أخضر يتيح الفرصة لإدماج النظم الاقتصادية والبيئية الحالية على نحو أفضل؛
- (و) وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على المضي صوب الاقتصاد الأخضر والاستفادة من التآزر القائم بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتنفيذ هذه الاتفاقات؛

(ز) ويتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعمل على تيسير المناقشات في مختلف المنتديات، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، بشأن الانتقال إلى اقتصاد عالمي أخضر؛

(ح) وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ييسر التفاعل والتعاون بين وزراء البيئة وبين وزراء المالية والتنمية والتجارة والزراعة والسياحة لتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

مجموعة البلدان الثمانية، ومجموعة العشرين، والمنتديات الدولية الرئيسية الأخرى

(أ) الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وسيلة للاستجابة لمختلف التحديات العالمية بما في ذلك الأزمة المالية، بطريقة تؤدي إلى توليد الثروة، وخلق فرص عمل لائقة خضراء جديدة، وتوفير مزايا أخرى متعددة بيئية وإتمائية؛

(ب) وينبغي اتخاذ قرارات تسهم في تهيئة الظروف الصحيحة لحفز استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد الأخضر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(ج) وتدعو الحاجة إلى انتهاج سياسات تشجع القطاع المالي والأسواق على الاستثمار في الاقتصاد الأخضر.

المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص

(أ) يستطيع المجتمع المدني والقطاع الخاص أن ينهضا على نحو فعال بتهيئة البيئة الصحيحة والحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمار في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛

(ب) ويمكن للمجتمع المدني أن يقوم بدور نشط في مجال رفع مستوى وعي الجمهور العام بفوائد الاقتصاد الأخضر من خلال التعليم والتطوير وتوفير المعلومات التي تستهدف زيادة وعي الجمهور في مختلف القطاعات؛

(ج) ويستطيع المجتمع المدني والقطاع الخاص النهوض بتوسيع نطاق الحصول على التمويل من أجل خلق الفرص للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(د) هناك فرص بازغة للقطاع الخاص لكي يستثمر بصورة ملموسة في الاقتصاد الأخضر، وخاصة في قطاع النقل والتكنولوجيا النظيفة.

"إذا أقدم الجميع على المخاطرة فلن تكون هناك مخاطرة، وعلينا أن نشرع معاً في وقت واحد في بذل الجهود لإنشاء الاقتصاد الأخضر."

الموضوع الثاني: الإدارة البيئية الدولية: هل هي مساعدة أم معوقة؟ - الإدارة البيئية الدولية من منظور قطري

التحديات

"يتيح مؤتمر القمة المقترح ريو+٢٠ الفرصة لطرح صفقة كاملة على المائدة حول إصلاح الإدارة البيئية الدولية بهدف الانتهاء منها بحلول عام ٢٠١٢".

على مدى العقود الماضية شهدت الحكومات كثيراً من جولات المناقشات وكثيراً من البدايات والوقفات فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز الإدارة البيئية الدولية. وتعتبر النتائج النهائية حتى الآن مبعثاً على الإحباط والقلق. ويواجه نظام الإدارة البيئية الذي تم إصلاحه أو تعزيزه والأفدر على الاستجابة لحالة عالم أخذ في التغير المستمر كثيراً من التحديات.

(أ) فما الذي يلزمنا من أجل التوصل إلى اتفاق على بيان سياسي بشأن الأهداف والغايات التي يتوخاها النظام العالمي للإدارة البيئية بحلول عام ٢٠١٢؛ وكيف يمكننا التوصل إلى اتفاق على صفقة كاملة لإصلاح نظام الإدارة البيئية الدولية بحلول ذلك الموعد؛

(ب) كيف يمكن الاستفادة من السنوات الثلاث المقبلة المؤدية إلى انعقاد المؤتمر المحتمل في عام ٢٠١٢ في الوقت المحدد للاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو+٢٠)، في تحديد نموذج جديد للعمل الجماعي والتساؤل حول المستقبل المرجو، وسبل تحقيق مبادئ وأهداف الإدارة البيئية الدولية؛

(ج) هل يمكن إصلاح النظام القائم للإدارة البيئية الدولية أم أننا بحاجة إلى نظام جديد؟ ربما تدعو الحاجة إلى نظام محسن أو نظام أقوى، أو إلى منظمة عالمية للبيئة مثلاً، تستخدم الجزرة والعصا للمساعدة على توجيه التنمية المستدامة. هل يكفي تعزيز النظام الحالي كبديل؟

(د) وتعد الطريقة التي تتدفق بها الموارد المالية من خلال النظام جزءاً هاماً من أي إصلاح لنظام الإدارة البيئية الدولية. وأي نظام جديد سيحتاج إلى حوافز لضمان تنسيق التمويل. وقد يكون التمويل هو العامل الأساسي؛

(هـ) ويبدو الشعور بالافتقار إلى التماسك في نظام الإدارة البيئية الدولية الحالي قوياً على الصعيد الوطني وهو يؤثر على تماسك الإدارة في البلدان ذاتها. وينبغي أن يكون نظام الإدارة البيئية الدولية الذي تم إصلاحه أكثر استجابة ومساعد أفضل في عملية تحسين الإدارة البيئية الوطنية؛

(و) ويشكل الافتقار إلى الثقة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال عقبة تعترض سبيل الإدارة البيئية الدولية؛

(ز) وقد يؤدي عدم التماسك والتعقيد في مجال الإدارة البيئية الدولية إلى ارتفاع تكلفة المعاملات المالية، وإلى الأحجام في بعض الأحيان عن المشاركة في النظام من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(ح) وتعتبر التحديات القائمة حالياً أكبر مما كان متصوراً منذ ١٧ عاماً عند انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، إلا أن لدينا الآن أيضاً آمالاً كبيرة؛

(ط) وينبغي أن تكون عملية تعزيز نظام الإدارة البيئية الدولية متعددة المواضيع (تشمل، على سبيل المثال، البيئة والزراعة والتنمية) وتستند على العدل والمساواة والمشاركة الكاملة من جانب أصحاب المصلحة وأصحاب الحق، بمن فيهم النساء وجماعات السكان الأصليين؛

(ي) كيف يمكننا وضع نظام للإدارة البيئية الدولية يشجع البلدان المتقدمة على احترام تعهداتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ك) ويعد التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به جزءاً بالغ الأهمية من تعزيز نظام الإدارة البيئية الدولية؛

(ل) ويتسم تحديد الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هيكل الإدارة الدولية البيئية الذي جرى إصلاحه بالأهمية، بما في ذلك مراعاة التوازن بين الوظائف المعيارية والوظائف التشغيلية. كذلك يتسم تحديد الدور الذي يؤديه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مقابل الدور الذي تؤديه الجمعية العامة في المناقشة المتعلقة بالإدارة البيئية الدولية ذاتها بأهمية مماثلة. فهل يكون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور في استعراض الاتفاقات المتعددة الأطراف التي توافق عليها المنظومة لتحديد ما الذي يصلح وما الذي لا يصلح؟

(م) إننا بحاجة لنظام للإدارة يواكب القضايا الآخذة في الظهور ويأخذ في اعتباره طبيعة التحديات البيئية المتشابكة ابتداءً من الخدمات الأيكولوجية إلى تغير المناخ والتداخل بين البيئة والتنمية.

الفرص

"ينبغي أن نعيد التفكير في عملية الإدارة البيئية الدولية برمتها وتكون لنا رؤية مشتركة للإدارة البيئية الدولية: علينا أن نفكر بعمق، وأن نحدث فرقاً."

تعترف الحكومات وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي أن النظام الحالي للإدارة البيئية الدولية مجزء ويحتاج إلى التماسك. ويتيح هذا الاعتراف لأصحاب المصلحة الفرصة لكسر الجمود الذي يعترض طريق التقدم أمام النظام وبناء رؤية مشتركة للإصلاح في سياق عمليات الإصلاح الجارية لنظام الإدارة البيئية الدولية في نيروبي ونيويورك، مع التسليم بأن الذي يتخذ القرارات هو الجمعية العامة. وهناك حاجة لاستعراض نظام الإدارة البيئية الدولية وأن نعيد التفكير فيه، آخذين في الاعتبار مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن تكن مختلفة.

ويتيح مزج عملية الإصلاح في سياق التنمية المستدامة فرصاً لوضع نظام للإدارة البيئية الدولية يدمج الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة ألا وهي: النمو الاقتصادي، التنمية الاجتماعية، والحماية البيئية.

(أ) لقد آن الأوان. أن الاتجاه نحو برنامج أخضر واقتصاد أخضر يتيح الفرصة لتكامل النظام القائم بثورة أفضل؛

- (ب) وينبغي أن يأخذ تعزيز نظام الإدارة البيئية الدولية في اعتباره الفقرة ١٦٩ من نتائج مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٥؛
- (ج) ولأول مرة منذ سنوات عديدة تتاح الفرصة لأن يمضي نظام الإدارة البيئية الدولية قدماً إلى الأمام من خلال المفاوضات الجارية حول تغير المناخ. وثمة فرصة لبناء الثقة في كوبنهاجن يمكن المضي بها قدماً للوصول إلى مؤتمر ريو+٢٠ المقترح؛
- (د) ويوفر التعاون بين معاهدات المواد الكيميائية والنفايات الخطرة^(٥٨) مثلاً ممتازاً على كيفية تحقيق تأزر أكبر قدرًا بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛
- (هـ) وينبغي أن تصبح الاستفادة من المؤسسات القائمة وضمّان فعاليتها وكفاءتها جزءاً من عملية تقوية الإدارة البيئية الدولية وقد تؤدي إلى تحقيق مكاسب هامة؛
- (و) وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه السلطة البيئية القائدة، أن يضع ويوجه البرنامج العالمي للتنمية المستدامة وأن ينهض بالتنفيذ التماسك للجوانب البيئية للتنمية المستدامة؛
- (ز) هناك دعم لتقوية نظام الإدارة البيئية الدولية في إطار الأمم المتحدة واعتراف بالحاجة إلى رفع مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وخاصة من حيث قدرته على مساعدة البلدان على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛
- (ح) وهناك فرص ممتازة متاحة للتعاون بين بلدان الجنوب لمعالجة مسألة الإدارة على الصعيد الوطني؛
- (ط) ومن الأهمية بمكان تقوية المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تقوية قدرته على دعم الدول الأعضاء على نحو أكبر؛
- (ي) إننا بحاجة إلى استراتيجيات لا تركز على الاقتصاد الأخضر فحسب وإنما تركز أيضاً على الاستراتيجيات الصحية والاجتماعية. ونحن بحاجة إلى تعزيز الدور الذي تقوم به كافة الجماعات الرئيسية في الاقتصاد الأخضر الجديد. ونحن بحاجة إلى استراتيجيات قادرة على الوصول إلى مستوى القواعد الجماهيرية.

رسائل موجهة إلى الإدارة البيئية الدولية

هناك اقتناع قوي بالرأي القائل بأن إحراز تقدم مجد في إصلاح الإدارة البيئية الدولية ينبغي أن يستند على فهم مفاده أن "الشكل ينبغي أن يؤدي إلى العمل". وينبغي أن توطد التنمية المستدامة الجهود الرامية إلى إصلاح الإدارة البيئية الدولية. وأن تأخذ عملية الإصلاح في اعتبارها جوانب القوة والضعف على السواء في النظام القائم.

(٥٨) اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

"الإدارة البيئية الدولية ليست مساعداً ولا معوقاً - إنها حتمية"

الحكومات

"لقد آن الأوان لاستكشاف خطوات أكثر طموحاً."

(أ) لا يمكن قبول الأمر الواقع وهناك ضرورة لإظهار الجسارة وأن نفكر بعمق في قضية إصلاح الإدارة البيئية الدولية؛

(ب) لقد اتحدت رغبة البلدان بصورة أكبر في المضي قدماً إلى الأمام، وهي تلاحظ ما يعترى التنفيذ من خلل؛

(ج) ومن الأهمية بمكان استحضار توجيه سياسي رفيع المستوى في مناقشات الإدارة البيئية الدولية وتحديد علامة بارزة واضحة في السنوات الثلاث القادمة تقود إلى المؤتمر المقترح ريو+٢٠. ومن المؤكد أن هناك حاجة إلى الشروع في بداية جديدة للمسار وإلهام جيل جديد من المفكرين لتحقيق التنمية المستدامة وإدارة بيئية دولية تعمل انطلاقاً منها؛

(د) ونحن بحاجة لأن نستخدم السنوات الثلاث المقبلة قبل انعقاد المؤتمر المحتمل ريو+٢٠ المحتمل لتحديد نموذج جديد للعمل الجماعي ونطرح الأسئلة عن المستقبل المنشود وسبل تحقيق مبادئ وأهداف الإدارة البيئية الدولية؛

(هـ) إن نظام الإدارة البيئية الدولية إما عاجز عن مواجهة التحديات الإنمائية التي نواجهها اليوم أو أن لديه مشاكل تمنعه عن مواجعتها. وينبغي أن يقوم الإصلاح على أساس توسيع نطاق ولاية الإدارة البيئية الدولية لكي تشمل مهامها الأساسية، التنمية المستدامة؛ وينبغي أن يعزز الإصلاح إدماج البيئة في برنامج التنمية الأوسع نطاقاً وتعزيز قدرة البلدان على السواء؛

(و) ويتيح تعزيز النظام الحالي فرصاً عديدة لتحسين الإدارة البيئية الدولية، وينبغي أن يشكل جزءاً من المناقشة؛

(ز) ينبغي أن يعمل وزراء البيئة ووزراء الخارجية والمالية ورؤساء الحكومات سوياً إذا ما أُريد تحقيق التقدم الفعال للإدارة البيئية الدولية.

منظومة الأمم المتحدة

"إن قاطرة التغيير ستنتقل من الصعيد الوطني."

(أ) إن النتائج التي توصل إليها رئيسا المشاورات غير الرسمية للجمعية العامة بشأن إطار العمل المؤسسي لأعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة قد أحيط بها علماً. وهناك تأييد بقيام المجلس/المنتدى بدور بناء وتوفير مُدخل للجمعية العامة للمضي قدماً من أجل تحسين الإدارة البيئية الدولية؛

(ب) وهناك اعتناق قوي للرأي القائل بأن خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات ينبغي أن تنفذ بالكامل؛

(ج) وثمة تأييد واسع النطاق للحاجة إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك من خلال تقوية حضوره الإقليمي. وينبغي أن يُعزز البرنامج وأن تقدم له الموارد الضرورية للقيام بدوره، بوصفه السلطة البيئية العالمية القائدة في إطار منظومة الأمم المتحدة؛

(د) هناك فرصة متاحة لتدعيم الدور الذي يقوم به المنتدى البيئي الوزاري العالمي والبناء على المشاركة الرفيعة المستوى في دوراته من جانب الوزراء كأداة للتأثير على الجمعية العامة للأمم المتحدة في القضايا المتعلقة بالبيئة؛

(هـ) وفي حين تدعو الحاجة إلى نُهج طموحة، فإن علينا أن نعتنم الفرصة السانحة لإصلاح الإدارة البيئية الدولية؛

(و) وهناك مجال متاح لتغيير وتحسين النظام القائم. وثمة حاجة لقدر أكبر من التنسيق والتماسك، وخاصة في تنفيذ القرارات. ومع ذلك فإن كثيراً من جوانب النظام القائم تقوم بالعمل وخدمة البلدان على أفضل وجه؛

(ز) في استطاعة المبادئ التوجيهية والأهداف الدولية المتفق عليها تنسيق الجهود من أجل التنفيذ الفعال. ويمكن أن يصبح الاستعراض العام المتكامل لها الأساس لتعزيز الإدارة البيئية الدولية.

المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص

(أ) أصحاب المصلحة الرئيسيون جميعاً لديهم دور عليهم القيام به ويمكن أن يشاركوا بنشاط في جهود تعزيز الإدارة البيئية الدولية.

"إن العالم يتغير ويتعين على الإدارة البيئية الدولية أن تواكب سياق هذا التغيير."

المرفق الرابع

بيان من الأمين العام

رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعقودة في نيروبي في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩

يسرني بالغ السرور أن أحیی المشاركين في هذا التجمع العالمي الهام.

ومنذ أن اجتمع مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في موناكو في العام الماضي، شهد العالم أزمات متعددة. فقد أخذ الاقتصاد يترنح، وبدأ الناس يشعرون بالقلق من الأمن الغذائي، وفرص العمل والمدخرات. وهناك حيط بيئي يجمع كل فصول هذه القصة.

فقد وضعت أسعار المواد الغذائية المتصاعدة تركيزاً حاداً ليس على قضايا الزراعة والتجارة وحسب، ولكن أيضاً على الدور التضخمي لإنتاج الوقود الأحثائي. ومرة أخرى أوضحت التقلبات الحادة في تكاليف البترول الخام اعتمادنا على أنواع الوقود الأحثوري التي تسبب تغير المناخ. والرؤية الاقتصادية قصيرة النظر التي عجلت بالاضطراب المالي الجاري هي أيضاً السبب في إفلاس قاعدة مواردنا.

ولهذه الأسباب ولغيرها من الأسباب، أخذت البيئة تحتل مكاناً متزايد الأهمية في قلب الأحداث على المسرح السياسي. ويتيح ذلك لنا فرصة هائلة لزيادة قوة الدفع لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا العام، أتوقع أن تنتهي الحكومات في محادثات المناخ في كوبنهاجن في كانون الأول/ديسمبر من صياغة اتفاق شامل يضم الجميع وقابل للتطبيق. ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة شريك هام في هذه العملية وأنا أنتظر منكم قيادة الأحداث في الأشهر القادمة.

والقيادة مطلوبة أيضاً في موضوع التلوث الزئبقي العالمي، وهو بند رئيسي في جدول الأعمال في هذا الاجتماع. ويثير الزئبق تحدياً بحد ذاته كما أنه يتسم بالأهمية أيضاً من ناحية تغير المناخ. وحرق الفحم هو أحد المصادر الهامة لهذا المعدن الثقيل السام. كما أن ذوبان الجليد القطبي هو الآخر يطلق الزئبق المحبوس في البيئة.

ولمواجهة التحدي المناخي فإنني اتجه إليكم أيضاً للحصول على المساعدة في الدعوة إلى إقامة اقتصاد أخضر. ووجود اتفاق أخضر عالمي جديد يمكن أن يساعد في معالجة تغير المناخ واستهلاك الموارد بصورة تبيديية. كما يمكن أيضاً أن يؤدي إلى تحديد حيوية الاقتصاد وخلق فرص جديدة وأفضل للعيش، وأن يساعدنا على التقدم نحو إحراز الأهداف الإنمائية للألفية.

وهناك احتمالات حقيقية يمكن أن تعززها وتنفذها حكوماتكم بالتعاون مع أفضل العقول من قطاع الأعمال ومع أكثر أعضاء المجتمع المدني نشاطاً. ولكنكم تحتاجون إلى المساعدة لكي يمكن تحويل هذه الرؤية الجديدة إلى واقع فعلي.

لقد ساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على صياغة مفهوم الاقتصاد الأخضر، ويقوم الآن بتعيين الأدوات اللازمة لتحقيقها. ولكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يحتاج إلى دعمكم. وقد شهدت السنوات الأخيرة اتجاهات مشجعة، وخاصة زيادة المساهمة في صندوق البيئة. وأنا أرحب بهذه الثقة، وأحثكم على مواصلة وزيادة دعمكم.

وأطلب منكم أيضاً زيادة التزامكم بشدة أكبر بمبادئ النمو الاقتصادي الأخضر التي يمكن أن تمهد الطريق لمستقبل مستدام نسعى إليه جميعاً. وأرجو أن تقبلوا خالص تمنياتي بنجاح دورتكم.

المرفق الخامس

بيان السياسة العامة الذي ألقاه السيد أكيم شتاينر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس
الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

أودّ أن أواصل بالاعتماد على الجزء الأول من بياني الذي ألقيته في الافتتاح الرسمي لمجلس الإدارة هذا. وغرضي هو وضع دورة مجلس الإدارة هذه في سياق العالم ككل وفي سياق ما يجري داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذاته.

ولا يعد ظرف انعقاد هذا الاجتماع في شباط/فبراير ٢٠٠٩ ظرفاً عادياً من المداولات الدولية. فهو يتسم بالاختلال وبسلسلة متنامية من الأزمات نتيجة الكساد الاقتصادي. وهو يأتي أيضاً قبل ما قد يعد أهم قرار بشأن الإدارة البيئية في تاريخ العمل المتعدد الأطراف. وأنا أشير بذلك طبعاً إلى الاجتماع الحاسم لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن، الدانمرك، في كانون الأول/ديسمبر.

وتشير آخر الاستنتاجات العلمية ذات الصلة بالاحترار العالمي وآثاره - الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية - إلى أنّ تغير المناخ يسير بوتيرة متسارعة. وتقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ عن عام ٢٠٠٧ بدأت تتجاوزه الأحداث بسرعة. وهذا الأمر مخيف من حيث سرعة الأحداث. وهو مخيف أيضاً لأن الأحداث التي تشير النماذج إلى حدوثها في ٨٠ عاماً أو في ١٥٠ عاماً قد تحدث فعلاً في غضون ٣٠ إلى ٥٠ عاماً، إن لم يكن قبل ذلك.

ولذلك فإنّ حبل النجاة الذي يجب أن نتمسك به طوال مداولات هذا الأسبوع هو دور البيئة كحلّ لهذه الأزمات المتعددة - ليس الأزمات الاقتصادية والمناخية بحسب، بل كذلك الأزمات الأخيرة في الوقود والغذاء والأزمات التي تلوح في الأفق ومنها أزمة ندرة في الموارد الطبيعية بدأت تتشكل حالياً.

ودعوني أعود قليلاً إلى الشؤون الداخلية لأنّ الإصلاح ظل موضوعاً رئيسياً طوال السنتين الماضيتين. لقد مرّ الآن ٢٤ شهراً منذ أن خاطبت لأول مرة مجلس الإدارة بصفتي المدير التنفيذي حين أعلنت عن خطط لوضع برنامج لإصلاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكان الافتراض البسيط في ذلك الوقت هو أن أي مؤسسة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين لابد وأن تثبت قيمتها المضافة ولا بد أن تكون أيضاً فعالة وناجعة وتتحدى بالشفافية والقدرة على تحقيق النتائج. ومن هذه الفرضية انطلقت سلسلة كاملة من التدابير والمبادرات.

ولقد طلبتم أن يصبح لهذه المؤسسة دور حاسم في منظومة الأمم المتحدة بحيث يتحوّل برنامج الأمم المتحدة للبيئة من برنامج للبيئة تابع للأمم المتحدة إلى برنامج البيئة الوحيد للأمم المتحدة. وبناءً على هذه الفرضية أيضاً انطلق عدد من المبادرات الحاسمة وبُذلت الجهود من أجل الاستجابة لطلبكم.

وقلتم أيضاً إنّ خطة بالي بشأن الدعم التكنولوجي وبناء القدرات ليست مجرد وثيقة في تاريخ إدارة هذه المؤسسة، وأكّدت على ضرورة العناية أكثر بمجموعة كارتاخينا من جانب المدير التنفيذي والأمانة ومن قبل مجلس الإدارة وكذلك الدوائر المانحة الدولية. ومرّة أخرى استجبنا لشواغلكم ودفعنا قدماً بخطة بالي الاستراتيجية، وإتي سوف أحاول إحاطتكم بالتقدم الذي أحرزناه. وفي الأثناء أيضاً طلبتم ألا يغفل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن أن دوره، في مجتمع الأمم العالمي وكذلك ضمن مجموعة المنظمات، يتمثل في إتاحة القاعدة العلمية للعمل في مجال البيئة والتنمية المستدامة، بما في ذلك الإنذار المبكر وتقييم الاتجاهات الحرجة، وكذلك مواصلة تقديم الأسس المعيارية التي يتم عرضها بوسائل منها هذا المنتدى الحاسم - مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

وتبعاً لذلك، قمت منذ سنتين بتحديد مراحل كل 3 أشهر و6 أشهر و24 شهراً كمعالم لسير الإصلاح الداخلي، وقمت بحفز التدابير والمبادرات اللازمة. وهذه التدابير والمبادرات هي إنشاء فريق تنفيذ استراتيجي لدعم فريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة للإدارة العليا، فضلاً عن أفرقة عمل استشارية على نطاق المنظمة ومع شركاء من بينهم الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والنظر في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، والقطاع الخاص. وبناءً على ما تقدم قمنا بوضع سلسلة من الخطوات وجداول الأعمال للإصلاح.

وسوف أبرز في هذا المقام بعضاً من هذه الإجراءات والخطط وكذلك الإطار الجديد للمساءلة الذي وُضع لهذه المؤسسة. أولاً، دعوني أقول إن أهم شيء بالنسبة لأي مدير تنفيذي هو منحه ولاية واضحة وتوجيهات وألويات السياسة تمكنه من وضع برنامج. وقد أعربت الدول الأعضاء في موناكو في شباط/فبراير الماضي عن ثقتها ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة حيث منحنا الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

وهذه الاستراتيجية بالنسبة لي هي خارطة الطريق لهذه المؤسسة من حيث مساءلة أمانتها والقرارات التي تتخذونها في اللجنة الجامعة والبرنامج للسنوات القليلة القادمة. ويجب على هذه المؤسسة أن ترتب نفسها بحيث يكون الحكم عليها أو قياسها بمدى قدرتها على الاستجابة لهذه الولاية، وقد أخذنا الأمر ببالغ الجد في الأمانة وكذلك التدابير ذات الصلة بتنظيم برنامج العمل.

وقد عمدت وكالة المدير التنفيذي والفريق التابع لها إلى تجسيد الخطة متوسطة الأجل أولاً إلى إطار استراتيجي، ثم إلى تنفيذ أعمال فترة السنتين الحالية، وذلك من خلال عملية مكثفة جداً من العمل عبر جميع شعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالتشاور مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. وأمامكم نتائج ما اجتهدنا في تحقيقه، ورغم أن ذلك قد لا يكون برنامج العمل الأمثل بعد، فإنه يشكل التزاماً من قبلنا بتنفيذ الخطة متوسطة الأجل لكي تتمكن هذه المؤسسة من الاستجابة للألويات التي رسمتموها.

وسوف تتم إدارة برنامج العمل الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً على "أساس النتائج". وسيتم في الزمن المتبقي من فترة السنتين هذه إتمام التحضيرات لوضع الهياكل والعمليات التجارية ومجالات المساءلة وتفويض السلطة واستراتيجيات تخصيص الموارد وذلك للتمكن من تشكيل منظمة قائمة على النتائج. ولهذا الغاية، قمنا باستثمارات كبيرة في موظفينا. فاستراتيجيتنا للموارد

البشرية بدأت تظهر الآن كلبنة أساسية من برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجديد - الذي أطلقت عليه اسم "برنامج الأمم المتحدة للبيئة درجة أولى". وقمنا خلال الأشهر ١٢ إلى ١٦ الماضية بتدريب ٢٠٠ موظف من كامل المنظمة على الإدارة القائمة على النتائج، و ٢٥٠ موظفاً آخرين على تطوير المشاريع وإدارتها. وهذا الاستثمار في القوة العاملة شرط أساسي حاسم لتنفيذ برنامج العمل هذا، وهو يشكل أيضاً جزءاً من ثقافة عمل ستضمن رغبة المهنيين في العمل مع أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومن ثم، فقد وضعنا برنامج طوعي لتناوب الموظفين يجري العمل على بدء تنفيذه، وأجرينا في عام ٢٠٠٨ استقصاء للموظفين على نطاق المنظومة برمتها.

وكانت نتائج الاستقصاء منبّهة تلتها خطط عمل من كلّ شعبة من الشعب ومن كل مدير شعبة لضمان أن يتم في السنتين المقبلتين تدارك المجالات التي أعرب الموظفون بشأنها عن ضيقهم. وكجزء من الإصلاح المتعلق بالموظفين، استحدثنا أيضاً نظام المكافآت المعروف باسم "Baobab" مما أتاح التعرف على الأمثلة البارزة للابتكار والالتزام في المنظمة، التي كان بالإمكان عدم التفتن إليها بسهولة في خضم السياق الأوسع. وربما تكون الجوائز الكثيرة التي حصل عليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموظفوه في السنة الماضية برهاناً على الابتكار والالتزام، ومن ذلك ثلاث جوائز من جوائز الأمم المتحدة للقرن ٢١، التي يقارب عددها ١٢ جائزة والتي تُمنح على نطاق منظومة الأمم المتحدة مكافأة للأعمال الرائدة والمثالية والابتكارية.

ومن اللبنات الأساسية الأخرى هياكل تكنولوجيا المعلومات والاتصال اللازمة لدعم مؤسسة عالمية النطاق. فقد شغلني اكتشاف أنّ هذه المنظمة لا تزال تعمل بمكاتب غير قادرة حتى على فتح حسابات مصرفية، وبنظام بيانات لا يتيح للكثير من المكاتب الخارجية أن تتعقب نفقاتها المالية. ودعوني أشدد على أنّ هذه المؤسسة لن تكون قادرة على بلوغ المستوى المطلوب من الأداء ما دام نطاق التردد لدينا يمنع برنامج الأمم المتحدة للبيئة من تزويد جميع موظفينا عبر العالم من الاستفادة من قاعدة بيانات ميسورة. ولهذا السبب استثمرنا طاقة كبيرة، وسوف يتعين علينا استثمار المزيد من التمويل، لتزويد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهياكل للمعلومات والاتصال تليق فعلاً بالقرن الحادي والعشرين. ولهذا الغاية، يسعدني إفادتكم بأننا طورنا موقعاً نظيراً عبر أسرة الأمم المتحدة في جنيف ليتيح لنا التغلب على صعوبات الاتصال الساتلية هنا في نيروبي. كما أننا نتطلع إلى وصول كابل الألياف البصرية إلى ساحل كينيا مع نهاية عام ٢٠٠٩، الذي سوف يطور بشكل واضح قدرتنا على الاتصال بواسطة الإنترنت. وفي الأثناء، لدينا أيضاً موقع شبكي محسّن يتسم بانتشار أوسع. ولعل الأمر قد يفاجئ العديد من الدول الأعضاء إذا قلنا إنه، إلى غاية الأسبوع الماضي، كان من المستحيل على جميع موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة استخدام العنوان "unep.org".

وأخيراً، أودّ أن استعرض أحد التوقعات الأخرى لدولنا الأعضاء وهو توفير دعم مالي قابل للتنبؤ به ومتسق، من حيث خطة بالي الاستراتيجية، مع الولايات الممنوحة للمنظمة. إنني على قناعة من أنّه ليس بالإمكان السعي للحصول على المزيد من الأموال قبل ترتيب أوضاعنا الداخلية، ولذلك يجري الآن تنفيذ برنامج الإصلاح بكامله من دون أن أسعى للحصول على دولار وحيد من أي شريك دولي

أو شريك من شركاء الأمم المتحدة. وفعالاً، فقد تحقق ذلك بما هو متاح لنا من موارد، وبواسطة موظفينا الذين عملوا في الواقع عملياً بدلاً من عمل واحد.

ولكن ينبغي أن تتجسد الإصلاحات في زيادة الثقة بالمؤسسة، كما هو الفهم دائماً مع شركائنا من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأنا سعيد أن أقول إن زيادة الثقة هذه تتجلى حالياً في الموارد المالية التي أُتيحت لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكما قد تعلمون، فإن ميزانية فترة السنتين لهذه السنة حُدِّدت في ١٥٢ مليون دولار، وهو ما يُعدّ مبلغاً طموحاً من مدير تنفيذي جديد في بداية توليه لمنصبه.

ومع ذلك، ها أنا أفأ أمامكم لأفيدكم بامتنان وتقدير أنني أعتقد أننا سوف نبلغ مستوى الميزانية للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. وسوف نحقق، بواسطة ميزانية إضافية بمبلغ ٢٤ مليون دولار إضافية متاحة حالياً من صندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فرصة تنفيذ عدة أنشطة جديدة على مدى فترة السنتين. ومن جملة جميع الحكومات التي زادت من مساهماتها يجب أن نخص بالذكر النرويج. فقد قرر وزيرها في بداية عملية الإصلاح تخصيص مبلغ إضافي قدره ٣٥ مليون دولار لتمويل صندوق استثماري من دون شروط وذلك من أجل ضمان قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تنفيذ برنامجه الإصلاحي اليوم وليس غداً.

والإصلاح جيد في كل الأحوال، ولكن على حدّ قول المثل فإنّ العبرة بالنتائج. ولذلك، يجب علينا الآن أن نبيّن أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينفذ بنجاح برنامج العمل الحالي بروح الاستراتيجية متوسطة الأجل. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أبرز الجهود المبذولة لتعزيز قدرة المنظمة العلمية. فكجزء من عملية الإصلاح، أخذنا على عاتقنا إعادة هيكلة شعبة الإنذار المبكر والتقييم. والهدف هو ضمان نشر العلوم عالية الجودة على نطاق المؤسسة وليس في تلك الشعبة فحسب.

وفي نفس الفترة أيضاً أصلحنا الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية والذي يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسؤولية استضافته وإدارته. وقد تم الانتهاء الآن من عملية الإصلاح تلك والتي سوف تمكن الموظفين، حسب اعتقادي، من العمل بأكثر فعالية، بما في ذلك العمل بمزيد من الموارد المخصصة من موظفي الدعم وتعبئة قدر أكبر من الدوائر العلمية.

وعلاوة على ذلك، سوف يشهد هذا الأسبوع تداشين الكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠٠٩ التي نسعى من خلالها إلى مدّكم والعالم ككل بتوليفة من آخر التطورات العلمية ذات الصلة بولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج عمله وذلك بأسرع وقت ممكن. وفي عام ٢٠٠٨، أصدرنا منشورنا المعنون "أفريقيا: أطلس بيئتنا المتغيرة"، وأصدرنا منذ أيام قليلة أول عدد من سلسلة وطنية مقرّرة من هذه الأطلال مخصص لكينيا.

وتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً في عام ٢٠٠٨ مهمة تيسير مناقشة دولية بشأن ما إذا كان ينبغي وضع شبكة مماثلة لشبكة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ضمن مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وقمنا بالتعاون مع حكومة ماليزيا باستضافة مشاورة غير رسمية في نهاية عام ٢٠٠٨، وتجسدون أمامكم نتائج هذه المشاورة التي سوف تثير السبيل أمام مناقشة

هامة خلال هذه الدورة. ولا ينبغي أن ننسى أنه عند ظهور الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لأول مرة كانت المناقشات قد تمت هنا في إحدى غرف الاجتماعات ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وحضرها ١٥ فرداً ليس أكثر. ولدى ذكر هذا الفريق، تجدر الإشارة إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قام بتعديل محل تركيزه من مجرد مضيف إداري ذي عدد قليل من أنشطة المشاريع إلى تحويل جهة الاتصال المعنية بدعم الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وإدراجها ضمن شعبة الإنذار المبكر والتقييم. وهذا من شأنه أن يعزز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويزيد من أهميته في دعم الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ - أي المساعدة على ربط أفضل العلوم وأحدثها بعملية الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وكذلك بقضايا تغير المناخ عامة.

ويعطي فريق الموارد الذي أنشئ حديثاً مثلاً آخر عن كيفية سعي برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الجمع بين الخبراء والعلماء من أجل تزويد وزراء البيئة ثم لاحقاً مقرري السياسات بأحدث العلوم عن نجاعة الموارد وإدارتها وذلك من أجل اتخاذ إجراءات دولية.

وسوف أقوم هنا وفي هذا الأسبوع بالكشف عن معلم بارز آخر في تاريخ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو الإعلان عن أول كبير علماء لدى منظمنا هو البروفيسور جوزيف ألكامو. فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يُعنى بطائفة واسعة من المواضيع. ولذلك كانت هناك حاجة للتعرف على شخص يستطيع تطبيق منهجية العلوم على جوهر عمل المنظمة وذلك من حيث ضمان الجودة الداعمة لعملائنا العلمي والمعياري ومن حيث توفير صلة أوثق بالدوائر العلمية. والبروفيسور ألكامو لديه خبرة تزيد عن ٣٠ سنة في مجال علم البيئة والإدارة العلمية الدولية. وهو من الذين طوروا التحليل البيئي المعترف به دولياً ونماذج بيئية متكاملة. وكان من المساهمين الرئيسيين في عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وتقييم النظم الإيكولوجية للألفية، وعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التوقعات البيئية العالمية، وفاز على مرّ السنين بالعديد من الجوائز البيئية. أعتقد أن تعيينه يشكّل خطوة كبرى إلى الأمام في أداء مهام الولايات التي منحتمونا إياها.

وفيما يتعلق بخطة بالي الاستراتيجية وكجزء من جهود الإصلاح، قمنا أيضاً باستعراض كبير لنموذج الحضور الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويتناول هذا الاستعراض الكيفية التي تستجيب بها المنظمات غير المقيمة، أو بعبارة أخرى المنظمات الإقليمية، إلى جزء كبير على الأقل من خطة تدعو إلى استجابة أقوى ومزيد من الدعم للأنشطة على المستوى القطري والإقليمي فضلاً عن بناء القدرات والدعم التكنولوجي.

وبالإضافة إلى ذلك، بحثنا بعناية نموذج الأعمال التجارية اللازم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك بمراعاة قيود الوضع المالي الحالي حيث يفضي فتح مكاتب جديدة إلى نفقات كبيرة دون التوصل بالضرورة إلى بناء الكتلة الحرجة لأنشطتنا.

ولذلك، فإنّ الدافع الرئيسي لاستراتيجيتنا ما فتئ تعزيز المكاتب الإقليمية على جبهات ثلاث وتوسيع الترتيبات للمشاركة على المستوى القطري. أولاً، قمنا باستعراض نظام تفويض السلطة. ففي المستقبل سيكون للمديرين الإقليميين المسؤولية الأولى عن تنفيذ أي برنامج لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المنطقة. وبواسطة التعاون مع الشعب العالمية سوف نحفظ بالخبرة اللازمة وبالقاعدة المعرفية العلمية

لتوفير تحليل على المستوى العالمي ولحفز الدعم للتنفيذ الإقليمي. ثانياً، نحن بصدد الطلب إلى الشعب العالمية أن تجمع في المكاتب الإقليمية المزيد من الموظفين من أجل تعزيز قدرتهم العلمية والعملية من حيث التفاعل مع البلدان والهيئات الإقليمية. ثالثاً، قررنا إنشاء مكاتب للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف من أجل العمل على مستوى المكاتب الإقليمية لتعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة نيابة عن هذه الاتفاقات وبواسطتها. وهذا من شأنه أن يعطي البلدان المزيد من الاستفادة العملية من زملاء القادرين على مساعدتهم وتوجيههم في تنفيذ الاتفاقات.

ونحن أيضاً بصدد تجربة أفكار جديدة مثل استخدام التزامنا بمبادرة "توحيد الأداء" والاستفادة من جهود المنسقين المقيمين لجمع كامل أسرة الأمم المتحدة على المستوى القطري وذلك عبر أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. ويمكن تحقيق ذلك بنشر مستشارين كبار في مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كجزء من فريق الأمم المتحدة وذلك لفترات قصيرة أو متوسطة أو طويلة وكمستشارين كبار خاصين، مما يوسع نطاق خدمات البرنامج الإنمائي من دون تكبد لتكاليف باهظة تنجم عن إقامة هيكل جديد. ويسعدني جداً أن أقول أننا شرعنا بالفعل في تنفيذ هذه العملية مع باكستان لأن حكومتها أعلنت البيئة كأحد المجالات الأربعة الأولى لإطار المساعدة الإنمائية الخاص بها وأعلنت أيضاً سنة ٢٠٠٩ سنة البيئة.

والتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبرنامج الإنمائي ممتاز ونحن نأمل أن تبيّن هذه المبادرة كيف يمكننا، بهيكل أدنى، تحقيق استجابة أقصى لخطة بالي الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، يجري حالياً تخصيص موارد كبيرة لدعم الأنشطة على المستويين القطري والإقليمي. وفي شراكتنا مع البرنامج الإنمائي ومع الصندوق الإسباني للأهداف الإنمائية للألفية، عززنا بقوة مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المستوى القطري وفي بعض المبادرات الإقليمية. وشرعنا أيضاً، من خلال المبادرة البيئية البولندية التي تغطي حالياً أزيد من ٢٠ بلداً، في العمل مع كفريق واحد مع شركائنا في البرنامج الإنمائي.

وفي الأثناء قمنا أيضاً بتخصيص موارد إضافية ضمن الميزانية الجديدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بغية تعزيز قدرة المكاتب الإقليمية على استحداث وقيادة برامج لتنفيذ المشاريع وتطويرها. ولا يزال عملنا مع مرفق البيئة العالمية يشكل جزءاً لا يتجزأ من قدرتنا على الوفاء بوعود خطة بالي الاستراتيجية. ويسعدني أن أبلغكم بأن حافظة أوراقنا بدأت شيئاً فشيئاً في التحسّن بما يتيح لنا موارد كافية في هذه السنة.

ومن العناصر الأساسية لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ألا ننظر للأعمال المنفذة باسم البرنامج وللولايات التي منحتموه إياها كما لو كانت موازية للأعمال ولايات لبقية الأمم المتحدة والنظام متعدد الأطراف. ولذلك، ومنذ البداية كما ذكرت آنفاً في هذا البيان، نحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أننا ننفذ البرنامج البيئي المملوك للأمم المتحدة وليس فقط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ومثلما يتجلى من النص الكامل لبياني بشأن السياسة العامة، أبرزنا بعض الأمثلة لأنها تبرهن عن التزامنا بالعمل مع منظومة الأمم المتحدة عبر كامل نطاق مؤسساتها ومنظماتها. وفي هذا السياق، يشكل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمود الفقري لأثرنا المضاعف الأقصى وشريكاً رئيسياً في ضمان

وهذه أمثلة ممتازة عن كيفية حفز أسرة الأمم المتحدة للعمل معاً من دون مراعاة لمن سينسّق مع من أو ما إذا كانت وكالة أكبر من أختها. وأنا أعتقد أن النهج العملي المعتمد من موظفي وموظفي الوكالات الأعضاء في فريق الإدارة البيئية هو برهان على الالتزام بهذه المسألة.

وما زال تعاوننا مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف يشكل لبنة أخرى في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة ووضع خطة تتسم بمزيد من الفعالية. وقد أنشأنا للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة فريق إدارة يجتمع مرة كل ثلاثة أشهر. وهو ينظر في المسائل ذات الاهتمام المشترك ويُعنى أيضاً بدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة كمضيف إداري للأمانات. وقد دعونا المديرين التنفيذيين لهذه الاتفاقات إلى حضور معتكفاتنا السنوية لكبار المديرين. وقد تشاورنا أيضاً معهم بشأن الخطة متوسطة الأجل وسعينا إلى أن نضمن في استراتيجيتنا الخاصة بالميزانية والبرامج إشارة واضحة للكيفية التي يمكن بها لبرنامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يدعم قرارات الدول الأعضاء في مؤتمرات الأطراف.

وقد بدأنا بالفعل نرى ثمار هذه الاستراتيجية في عدد من المجالات - إذ ثمة مشاركة أكبر لموظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مسائل من قبيل خطة الحصول على الموارد الجينية وتقاسم الفوائد العائدة من استخدامها حيث نقوم بتقديم الدعم لاتفاقية التنوع البيولوجي، وكذلك للرؤساء المشاركين في عملنا البرنامجي بشأن تغير المناخ وبشأن السنة الدولية للغوريلا ضمن إطار اتفاقية الأنواع المهاجرة، وما إلى ذلك. وقد تحقق في نهاية عام ٢٠٠٨ نجاح هائل فيما يتعلق ببروتوكول مونتريال والصندوق متعدد الأطراف حيث تم تحديد الموارد بمبلغ يزيد عن ٤٥٠ مليون دولار في الدوحة بقطر. وهذا من التحليلات الأخرى لأكثر الصكوك نجاحاً في نظام الإدارة الدولية التابع لنا، وأنا أحثكم على التمعّن في السرّ الكامن وراء بروتوكول مونتريال والصندوق متعدد الأطراف والشراكات وقصص النجاح التي حققناها حتى الآن على مدى السنوات العشرين.

اسمحوا لي الآن أن أعرض عليكم مثالين آخرين لكيفية عملنا. نحن نتبع في مجال النظم الإيكولوجية مبدأ تنظيمياً جديداً من حيث النتائج واستراتيجيتنا متوسطة الأجل - وهو مبدأ ليس يجديد على برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولكنه يشكل مفهوماً تكاملياً رئيسياً. وقد منحنا شعبة تنفيذ السياسة البيئية مهمة التنسيق المواضيعي في المنظمة مع الشعب الأخرى التي تعنى بجوانب ذات صلة بهذا المجال.

وضمن هذا الموضوع، شعبة التجارة والصناعة والاقتصاد مسؤولة مثلاً عن دراستنا لاقتصاد النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، فيما كُلفت شعبة الإنذار المبكر والتقييم والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، من الناحية العلمية، بعناصر رئيسية مثل التقرير القادم عن أزمة الغذاء البيئية والتقرير الذي أصدرناه مؤخراً في نيودلهي بشأن آثار ذوبان الجليد وإدارة الأحواض النهرية الكبرى في آسيا.

وعلاوة على ذلك، نتعاون أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع الفاو على برنامج للحدّ من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، ولدينا الآن أمانة مشتركة يستضيفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جنيف ويشترك مع الفاو والبرنامج الإنمائي وبرنامج البيئة في توفير موظفيها. ويهدف هذا الأمر إلى دعم تسريع مهمة تحديد كيفية جعل برنامج الأمم المتحدة المعني بالحد

من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات جزءاً من عملية تغير المناخ في كوبنهاغن وما بعدها. وقد تم إيفاد بعثات مشتركة إلى سبعة أو ثمانية بلدان لتعبئة عمل هذا البرنامج وللتعاون على المسائل المنهجية. وقد استحدثنا أيضاً شبكة عالمية جديدة بشأن التكيف مع تغير المناخ ونحن نعمل الآن على تيسيرها. وقد استُهلّت هذه الشبكة في جمهورية كوريا وهي تتركز حالياً كواحد من المناهج الجامعة للمجتمع الدولي على التصدي لقضية التكيف مع تغير المناخ بشكل مشترك وتعاوني ومنسق بحسب الإمكان.

وبدأت المسائل البحرية تظهر من جديد في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبقدر أكبر من الوضوح. فقد تم بذل جهود في الأشهر الاثني عشر الماضية لإعادة تنشيط العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المضيف والوديع لاتفاقيات واتفاقات البحار الإقليمية، وذلك من الناحية الإدارية ومن منظور جدول الأعمال العالمي. وقد تم إنشاء فريق وبرنامج جديدين بشأن البحار، وتم جلب برنامج العمل العالمي المعني بالتلوث البحري من مصادر برية إلى نيروبي للعمل في إطار هذا البرنامج البحري الأوسع، ونحن نتطلع إلى المؤتمر بشأن المحيطات الذي ستستضيفه إندونيسيا في وقت لاحق من هذه السنة وإلى توجيهاتكم بهذا الشأن.

وأعود لوهلة إلى خطة بالي الاستراتيجية، لأشير إلى أن سنة ٢٠٠٨ شهدت على المستوى القطري مشاركة قوية جداً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في بلده المضيف بشأن مسألة غابة ماو التي هي من النظم الإيكولوجية الكبرى. ونحن هنا نساعد حكومة كينيا وشعبها على التصدي لإحدى أكثر الخسائر في خدمات النظم الإيكولوجية تكلفة في البلد. ونحن نعمل أيضاً مع مالي على استصلاح بحيرة فاغيين. وقد اتخذت مالي مبادرة لإعادة الحياة إلى هذه البحيرة بعد أن اندثرت تقريباً، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة محظوظ بالمشاركة في تنفيذ هذه المبادرة. وأنا أذكر هذه الأمور لإعطاء أمثلة عن النهج الجديد في برنامج العمل حيث نبحث عن المبادرات الرئيسية في عدد من البلدان لأنها يمكن أن تحدث تحولاً وتبين بذلك قابلية التطوير مقارنة بالجهود التي بُذلت فيها.

وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لا يبدأ هنا من لا شيء. وأنا أحيلكم هنا إلى عملنا في الأهواز العراقية ببلاد ما بين النهرين. فهذه الأهواز مازالت من الأمثلة الهائلة للمعاناة من جهة، وللتعافي والالتزام والاستصلاح وعودة موارد الرزق للآلاف من الناس من جهة أخرى.

وقد تحققت إنجازات مماثلة بواسطة عدد من الأنشطة الأخرى وذلك كجزء من عملنا للدعم فيما بعد انتهاء النزاعات والكوارث. وتتراوح هذه الإنجازات بين آليات الاستجابة السريعة والقدرة التي يتيحها برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كتلك التي تم نشرها منذ فترة في سياق غزة، وبين الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وأذكر كذلك العمل الهائل لفريقنا في أفغانستان، الذي هو من الأبطال الذين لا نسمع عنهم في عالم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومشاركتنا في السودان حيث أفضى تقييمنا لفترة ما بعد انتهاء النزاع إلى عدد من البرامج المنفذة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، والأنشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث شرعنا في إجراء تقييم لفترة ما بعد انتهاء النزاع. وتلقى خبرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة واستعدادنا للعمل ضمن أفرقة أوسع داخل منظومة الأمم المتحدة تقديراً، وتجدر البلدان في ذلك مساعدة كبيرة.

وكمثال رئيسي أخير أودّ أن أتناول مسألة تغير المناخ. ولئن كانت شعبة الصناعة والتكنولوجيا والاقتصاد هي التي تقود مهمة التنسيق وتعمل بمثابة المنسق المواضيعي، فإنّ العمل المتعلق بتغير المناخ يشمل نطاقه جميع الشعب. وقد لا تكون الدول الأعضاء جميعاً مدركة تماماً نطاق العمل والمبادرات على نطاق جدول أعمال المناخ، لكننا نعمل بنجاح في مجال التحليل وتوجيه السياسات للتصدي لمسألة أنواع الوقود العضوي المستدام وتمويل الطاقة المستدامة. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو بالفعل من يعد كل سنة أكثر التقييمات العالمية حجية في مجال الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة وذلك ضمن إطار مبادرته بشأن تمويل الطاقة المستدامة. وأشار أيضاً إلى دور مركزنا في ريسو بالداغرك الذي يقوم بوظيفة أساسية في دعم هيكل آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو، وذلك بتحليل الأرقام وبحث مختلف خيارات الإصلاح.

وقدّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٨ مساهمة كبيرة في النقاش الدائر بشأن إعانات دعم الطاقة والوقود. وكان ذلك التقرير بمثابة تبصرة بالنسبة لي: فقد كشف عن أنّ ٣٠٠ بليون دولار تُصرف سنوياً في تقديم هذه الإعانات، وعن أنّه بالغائها قد يشهد الناتج المحلي الإجمالي العالمي نسبة نمو قدرها ٠,١ في المائة وقد تنخفض انبعاثات الاحتباس الحراري بنسبة ٦ في المائة. وكان التقرير أيضاً تحديتاً للرأي السائد بأنّ هذه الإعانات تفيد الفقراء. فقد أثبت فريقنا أنّ الشرائح الأغنى من المجتمع هي المستفيدة في معظم الأحيان بالإضافة إلى صانعي الوقود والمعدات. وهذا هو بالتحديد العمل الذي ينبغي أن يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي ينظر إلى نفس المسألة ولكن من زاوية مختلفة بغية تنوير السبيل أمام المناقشة العامة التي يرغب مقرر السياسات في إجرائها والتي يتطلّع المواطنون والدول إليها بشوق.

وفي مجال مصادر الطاقة المتجددة، مازلنا نعمل على واجهة التكنولوجيات وعلى التمويل والبرامج الموجهة بقوة إلى تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية. والتقييم الخاص بمصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح يقدّم على سبيل المثال خدمة للبلدان النامية لكي تضع مسحاً لإمكاناته في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وذلك من أجل استقطاب الاستثمار.

وعلى "الواجهة الداخلية" أودّ أن أعلن اليوم أنّ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أصبح في عام ٢٠٠٨ مؤسسة محايدة كربونياً وذلك دعماً لمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة ومبدئه البسيط بشأن إعطاء المثل في القيادة. ونحن نقدّم أيضاً المشورة لأسرة الأمم المتحدة سواء فيما يتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر وبأهدافه في مجال الحد من استهلاك الطاقة وتحقيق الكفاءة في الطاقة، أو ما يتعلق بمكتب المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بنروبي. ويتمثل الهدف في جعل المبنى الجديد الذي يجري تشييده هنا في غيغري مكتفياً ذاتياً من الطاقة ويولد من الكهرباء بواسطة تكنولوجيا الطاقة المتجددة ما يكفي لاستهلاكه.

وسنة ٢٠٠٩ هي أيضاً سنة الحوار العام والعمل بشأن تغير المناخ. وفي هذا السياق، يسرني أن أفيدكم بأن لدينا الآن ١١٠ أعضاء في شبكة الحياض المناخي، التي تضم طائفة من الدول الجديدة والمؤسسة مثل كوستاريكا وكذلك شركات متعددة الجنسيات ومدناً وشركات كبرى. أما حملة البليون شجرة فهي تكتسب قوة يوماً بعد يوم وتمثل طريقة أخرى أيضاً لتمكين المواطنين ليكونوا جزءاً من العمل الذي تقومون به هنا عندما تلتقون للإدارة والنظر في جدول أعمالنا.

وعلماً أيضاً بالنيابة عن الأمين العام وشاركنا في المساعي الرامية إلى تعبئة ودعم جهود الاتصالات على نطاق المنظومة بشأن تغير المناخ. وكان الشعار الذي اعتمدهنا - "الاتحاد من أجل التصدي لتغير المناخ" - نتاج تعاون زملائنا مع إدارة الاتصالات في نيويورك، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وعدة أطراف أخرى.

وفي الأثناء لازلنا ندعم المفاوضات بشأن تغير المناخ بواسطة أمور منها مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن البيئة وجلسات إحاطة ينسقها الزملاء في شعبة القوانين والاتفاقيات البيئية. وهذا عمل أعتقد أننا سوف نكون قادرين على القيام به في سياق المسؤوليات الجديدة للاتحاد الأفريقي وبالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويرتبط كل هذا مع الولاية بشأن كفاءة الموارد في برنامج عملنا، ومع ولاية مراكش، وهو يشكل في نهاية المطاف إضافة لمختلف عناصر الاقتصاد الأخضر.

وكما ذكرت آنفاً، فإن مفهوم الاقتصاد الأخضر ليس مجالاً موازياً وليس أيديولوجية أخرى ولكنّه طريقة لمزاولة الأعمال في مجتمعاتنا واقتصاداتنا وعبر القطاعات تعترف بضرورة الحد من مخلفات مجتمعاتنا العالمي. وهي لا تنفي مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة ولكنها تقول بأنه ليس بوسعنا مجرد التركيز على المبدأ في اقتصاد عالمي وتنافسي سوف تحدد قرارات اليوم ما إذا بلد من البلدان لديه سوق وقاعدة تكنولوجية ومنتجات تتيح له التنافس في المستقبل.

ولم تعد آخر التطورات التكنولوجية في مجال تكنولوجيا مصادر الطاقة المتجددة منحصرة في الاقتصادات الصناعية التقليدية. إنها تحدث في العالم كله، سواء كانت اقتصاد الإيثانول بالبرازيل، أو اقتصاد الفولطا - الضوئية بالصين، أو صناعة طاقة الرياح بالهند. فهذه هي الأماكن التي يُبتكر فيها اليوم اقتصاد الغد. والسؤال الآن هو ما إذا كانت أفريقيا ستستغل فرصة تصدر ثورة الطاقة القادمة وتكون قادرة على الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة لها وسلوك طرقاً مختلفة عندما تنظر إلى مستقبل الطاقة. وهذه من المسائل التي سوف نقوم باستطلاعها أكثر خلال اجتماعنا في هذا الأسبوع.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن دورة مجلس الإدارة هذه تأتي في سياق هذه الأسئلة الكبرى التي يتعين علينا جميعاً، كأعضاء في شراكتنا بشأن البيئة، أن نسهم في الردّ عليها.

وأمام اللجنة الجامعة والمنتدى البيئي الوزاري العالمي هذا الأسبوع جدول أعمال فني هائل يشمل مسائل تتراوح بين اتخاذ قرار بشأن الزئبق والتوجه الجديد لبرنامج عملنا وبين منهاج السياسة العامة المشترك بين الحكومات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والإدارة البيئية الدولية. وهذا هو المنهاج السياسي متعدد الأطراف لوزراء البيئة في العالم. إنّه الإطار للنظام متعدد الأطراف الذي يمكن فيه منح الأولوية لمسائل الإنذار المبكر، والتعاون الدولي، والتوجيه السياسي، والاتساق والفعالية وكذلك في نهاية المطاف لقيادتك.

أعتقد أنني أستطيع أن أقف أمامكم اليوم بالنيابة عن فريقتي في الأمانة ولجنة الممثلين الدائمين وجميع زملائي في منظومة الأمم المتحدة، وأن أقول لكم إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامجكم البيئي، قد أعاد تركيز اهتماماته، وإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أمانتكم، قد تم إصلاحه ليكون في مستوى التحديات التي سوف تناقشونها هذا الأسبوع – وسوف تقدّمون مرة أخرى رؤية بشأنها تمكّن المجتمع الدولي من العمل معاً لوضع نظام ضمن إطار المؤسسات متعددة الأطراف، تقوده مبادئ الاتساق والفعالية والشراكات الاستراتيجية بدلاً من التشتت المتواصل ومزيد التعقيد.

المرفق السادس

إعلان وزاري بشأن البرنامج المشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لأجل تنفيذ اتفاقية استكهولم في أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا

نحن الوزراء المسؤولون عن البيئة في أفريقيا المشاركون في هذا البرنامج، وقد اجتمعنا على هامش الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

- ١ - اقتناعاً منا بأن تنفيذ اتفاقية استكهولم سيعالج بعض التحديات التي تواجه بلداننا في الإدارة السليمة للملوثات العضوية الثابتة؛
 - ٢ - وإذ نضع في اعتبارنا أن جميع بلداننا قد انخرطت الآن في وضع خططها الوطنية للتنفيذ؛
 - ٣ - وإذ يساورنا القلق إزاء الصعوبات المستعصية التي نواجهها في الماضي قدماً بعملية استكهولم؛
 - ٤ - وإذ نكرر الحاجة لتعزيز القدرات وللمساعدة التقنية لتنفيذ خطط التنفيذ الوطنية لاتفاقية استكهولم في أقل البلدان نمواً في أفريقيا وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي بلداننا بوجه أخص؛
 - ٥ - وإذ نلاحظ مع التقدير المساهمة التي قدمتها حتى الآن وكالات الأمم المتحدة ومرفق البيئة العالمية في وضع وصياغة خطط التنفيذ الوطنية؛
 - ٦ - وإذ نلاحظ مع التقدير المنحة البالغة ٢٠ مليون دولار التي يعتزم مرفق البيئة العالمية تقديمها إلى هذا البرنامج؛
 - ٧ - وإذ نحيط علماً، بنتائج الاجتماع الاستشاري لجهات الاتصال التابعة لاتفاقية استكهولم، وأمانة مرفق البيئة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعقود في نيروبي في يومي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ الذي تم فيه وضع البرنامج؛
- نقر البرنامج المرفق الذي يعكس أولوياتنا حسبما هو محدد في خططنا الوطنية للتنفيذ؛
- نطلب من مجلس مرفق البيئة العالمية أن يوافق على هذا البرنامج الهام الذي نعتبره أساسياً في مساعدتنا في تنفيذ اتفاقية استكهولم؛
- ونحن نطلب أيضاً من شركائنا في التنمية أن يقدموا الدعم التقني والمالي لتنفيذ هذا البرنامج؛
- وأخيراً، فإننا ندعو إلى أن يكون التجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية تجديداً قوياً لتمكيننا من معالجة سلامة إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك على وجه التحديد تنفيذ اتفاقية استكهولم في بلداننا.

نيروبي، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

الوثائق المقدمة إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الخامسة والعشرين

العنوان	رمز الوثيقة
جدول الأعمال المؤقت	UNEP/GC.25/1
جدول الأعمال المؤقت المشروح	UNEP/GC.25/1/Add.1
بيان السياسة العامة للمدير التنفيذي	UNEP/GC.25/2
الإدارة البيئية الدولية: تقرير المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/3
حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التصدي للتحديات البيئية الأساسية: تقرير المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/4
حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التصدي للتحديات البيئية: إضافة: تقرير المدير التنفيذي: صورة عامة لنطاق التقييم البيئي الدولي والخيارات الخاصة بإجراء تقييم عالمي للتغيرات البيئية في المستقبل	UNEP/GC.25/4/Add.1
إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق: تقرير المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/5
إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق: إضافة: تقرير مقدم إلى مجلس الإدارة عن نتيجة المناقشات التي أجراها الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالزئبق: تقرير المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/5/Add.1
إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق: إضافة: إدارة النفايات: تقرير المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/5/Add.2
الدول الجزرية الصغيرة النامية: تقرير من المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/6
تقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها: تقرير المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/7
التعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة: تقرير المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/8
تنفيذ سياسة واستراتيجية المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: تقرير المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/9
الاستعراض النهائي للاستراتيجية الطويلة الأجل لإشراك الشباب وإدماجهم في القضايا البيئية: تقرير المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/10
البرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً: تقرير المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/11
البرنامج الرابع لتطوير القانون البيئي واستعراضه دورياً: تقرير من المدير التنفيذي: إضافة: مشروع المبادئ التوجيهية بشأن وضع التشريعات الوطنية المعنية بالحصول على المعلومات ومشاركة الجمهور، والوصول إلى سبل	UNEP/GC.25/11/Add.1

العنوان	رمز الوثيقة
الانتصاف فيما يتعلق بالقضايا البيئية	
البرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً: تقرير من المدير التنفيذي: ضميمه: مشروع المبادئ التوجيهية لوضع تشريعات وطنية بشأن المساءلة والجبر والتعويض فيما يتعلق بالأضرار الناجمة عن أنشطة خطيرة على البيئة	UNEP/GC.25/11/Add.2
الميزانية المقترحة للبرنامج والميزانية المقترحة لدعم البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١: تقرير المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/12
Proposed biennial programme and support budgets for 2010-2011: Report by the Executive Director: Addendum: Report of the Advisory Committee on Administrative and Budgetary Questions	UNEP/GC.25/12/Add.1
إدارة الصناديق الاستمائية والتبرعات المخصصة: تقرير المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/13
ميزانيات صندوق البيئة: الميزانية التكميلية المقترحة للبرنامج ودعم البرنامج للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩: تقرير المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/14
المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي: تقرير المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/15
ورقة معلومات أساسية للمشاورات الوزارية: ورقة مناقشة مقدمة من المدير التنفيذي: العولمة والبيئة - الأزمات العالمية: هل هي فوضى وطنية؟	UNEP/GC.25/16
ورقة معلومات أساسية من أجل المشاورات الوزارية: ورقة مناقشة مقدمة من المدير التنفيذي: إضافة: الإدارة البيئية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة: الإدارة البيئية الدولية: هل هي مساعدة أم معرقة؟ - الإدارة البيئية الدولية من منظور قطري	UNEP/GC.25/16/Add.1
Scenario note and documents being submitted to the Governing Council/Global Ministerial Environment Forum for its twenty-fifth session: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/1
UNEP Yearbook 2009: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/2
Issues arising from the resolutions of the General Assembly at its sixty-third session that are of specific relevance to the work of the United Nations Environment Programme: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/3
Report of the work of the Committee of Permanent Representatives to the United Nations Environment Programme: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/4
Status of the Environment Fund and other sources of funding for the United Nations Environment Programme: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/5
Report of the Board of Auditors on the audit of the accounts of the United Nations Environment Programme for the biennium ended 31 December 2007: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/6
Changes in the status of ratification of and accession to conventions and protocols in the field of the environment: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/7
Memorandum of understanding concerning cooperation between the United Nations Environment Programme and other organizations of the United Nations system: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/8

العنوان	رمز الوثيقة
Civil society statement to the Governing Council/Global Ministerial Environment Forum at its twenty-fifth session: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/9
Joint progress report of the Executive Directors of the United Nations Environment Programme and the United Nations Human Settlements Programme: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/10
Synthesis of global environmental assessment: Environment for development – policy lessons from global environmental assessments: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/11
Overview of the environmental assessment landscape at the global and regional levels: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/12
Overview of the environmental assessment landscape at national level: State of state-of-the-environment reporting: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/12/Add.1
Findings of the review of the initial impact of the fourth <i>Global Environment Outlook: Environment for Development</i> report and the self-assessment survey: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/13
مقياس المساهمات الإرشادي الطوعي: تقييم سير عمل المرحلة التجريبية الممدّدة	UNEP/GC.25/INF/14
البرنامج الرابع لتطوير القانون البيئي واستعراضه دورياً	UNEP/GC.25/INF/15
Fourth Programme for the Development and Periodic Review of Environmental Law: Addendum: Report on the review of the third Programme for the Development and Periodic Review of Environmental Law: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/15/Add.1
Fourth Programme for the Development and Periodic Review of Environmental Law: Note by the Executive Director: Addendum: Draft guidelines for the development of national legislation on access to information, public participation and access to justice in environmental matters	UNEP/GC.25/INF/15/Add.2
Fourth Programme for the Development and Periodic Review of Environmental Law: Note by the Executive Director: Addendum: Draft guidelines for the development of national legislation on liability, response action and compensation for damage caused by activities dangerous to the environment	UNEP/GC.25/INF/15/Add.3
Internationally agreed environmental goals and objectives: A preliminary compilation: Note by the secretariat	UNEP/GC.25/INF/16
Efforts to meet internationally agreed environmental goals and objectives: Demands and outputs of selected multilateral environmental agreements for the period 1992–1997: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/16/Add.1
Implementation of the long-term strategy on the engagement and involvement of young people in environmental issues: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/17
Activities of the United Nations Environment Programme on small island developing States: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/18
Activities to promote South-South cooperation: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/19
الإدارة البيئية الدولية: القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: استراتيجية مراقبة البيئة: رؤية ٢٠٢٠: مذكرة من المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/INF/20
Support to Africa in environmental management and protection: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/21

العنوان	رمز الوثيقة
Report on activities of the Inter-Organization Programme for the Sound Management of Chemicals and its participating organizations to implement the Strategic Approach to International Chemicals Management: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/22
Draft final review of scientific information on lead: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/23
Draft final review of scientific information on lead: Addendum: Study on the health and environmental effects of the movement of products containing lead, cadmium and mercury in Africa: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/23/Add.1
Draft final review of scientific information on cadmium: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/24
التقرير الكامل للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للزئبق عن أعمال اجتماعه الثاني: مذكرة من المدير التنفيذي	UNEP/GC.25/INF/25
Report on "Global Atmospheric Mercury Assessment: Sources, Emissions and Transport": Note by the Executive Director: Executive summary	UNEP/GC.25/INF/26
Report on "Global Atmospheric Mercury Assessment: Sources, Emissions and Transport": Note by the Executive Director: Addendum	UNEP/GC.25/INF/26/Add.1
Status report on partnerships as one approach to reducing the risks to human health and the environment from the release of mercury and its compounds into the environment: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/27
Executive summary of the report on the extent of contaminated sites: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/28
Waste management: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/29
Preliminary gap analysis for the purpose of facilitating the discussions on how to strengthen the science-policy interface: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/30
Implementation of the water policy and strategy of the United Nations Environment Programme within the context of the medium-term strategy: Synopsis of major outputs and results: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/31
Documents submitted to the ad hoc intergovernmental and multi-stakeholder meeting on an intergovernmental science-policy platform on biodiversity and ecosystem services, held in Putrajaya, Malaysia, from 10 to 12 November 2008: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/32
Management review of environmental governance within the United Nations system: Joint Inspection Unit: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/33
Additional information on options for a future global environmental assessment on environmental change: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/34
Letter from the co-chairs of the informal process of the General Assembly on the strengthening of international environmental governance: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/35
List of participants	UNEP/GC.25/INF/36
Ministerial consultations: Note by the Executive Director	UNEP/GC.25/INF/37